المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة التربية والتعليم
إدارة المناهج والكتب المدرسية

الثقافة المالية

الفصل الدراسي الأول

الصف الثاني عشر

الفرع الأدبي

إعداد
وزارة التربية والتعليم
بالتعاون مع
البنك المركزي ومؤسسة إنجاز

الناشر
وزارة التربية والتعليم
إدارة المناهج والكتب المدرسية

يسر إدارة المناهج والكتب المدرسية استقبال آرائكم وملاحظاتكم على هذا الكتاب على العناوين الآتية: هاتف: ٨-٥/٤٦١٧٣٠٤، فاكس ٤٦٣٧٥٦٩، ص. ب: ١٩٣٠، الرمز البريدي: ١١١١٨،
أو على البريد الإلكتروني: Email: VocSubjects.division@moe.gov.jo

قررت وزارة التربية والتعليم تدريس هذا الكتاب في مدارس المملكة الأردنية الهاشمية جميعها، بناءً على قرار مجلس التربية والتعليم رقم ٢٠٢٠/١٥ تاريخ ٢٠٢٠/٥/٤، بدءًا من العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١م.

الحقوق جميعها محفوظة لوزارة التربية والتعليم

عمّان/ الأردن – ص.ب ١٩٣٠

التحـــريـــر العلمـــي : منال عبد الكريم الخياط
فاطمـة عريوة العبـــادي
كامل إبراهيم أبو ســـالم

التحـــريـــر اللغـــوي : نضـــال أحمـد موســـى

التحـــريـــر الفنـــي : أنـس خليل الجـرابعـــة

الانـــــتـــــاج: د. عبدالرحمن ابو صعيليك

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية:
٢٠٢٠/٧/٢٣٨٠

ISBN: 978-9957-84-967-2

منهاجي
متعة التعليم الهادف

الطبعة الثانية (تجريبية) ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م
أعيدت طباعته ٢٠٢٢م

قائمة المحتويات

الدرس	الموضوع	الصفحة
المقـــدمـــة		٥
الوحدة الأولى	**الموازنة العامة للدولة**	
الأول	المالية العامة	٩
الثاني	النفقات العامة	١٥
الثالث	الإيرادات العامة	٢٨
الرابع	مفهوم الموازنة العامة للدولة	٣٩
الخامس	دائرة الموازنة العامة	٥٠
السادس	مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة	٦٣
السابع	قانون الموازنة العامة	٧١
الوحدة الثانية	**البنك المركزي الأردني ومهامه**	
الأول	الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي	٩٣
الثاني	حماية المُستهلِك المالي	٩٩
الثالث	حقوق المُستهلِك المالي ومسؤولياته	١٠٥
الرابع	دور البنك المركزي الأردني في نشر الثقافة المالية المجتمعية	١١٥
الخامس	دور البنك المركزي الأردني في متابعة شكاوى العملاء	١٢١
السادس	دور البنك المركزي الأردني في تحقيق الاستقرار المالي	١٢٦
السابع	دور البنك المركزي الأردني في الاستعلام الائتماني	١٣١
الثامن	دور البنك المركزي الأردني في التعامل مع النقد	١٣٥
	مسرد المصطلحات	١٤٦

منهاجي
متعة التعليم الهادف

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد، فانطلاقًا من الرؤية الملكية السامية، تستمر وزارة التربية والتعليم في أداء رسالتها المتعلقة بتطوير المناهج الدراسية؛ بغية تحقيق التعليم النوعي المتميز على نحو يلائم حاجات الطلبة، وإعداد جيل من المتعلمين على قدر من الكفاءة في المهارات الأساسية اللازمة للتكيف مع متطلبات الحياة العصرية وتحدياتها، مُزوَّدين بمعارف ومهارات وقيم تساعد على بناء شخصياتهم بصورة متوازنة سليمة؛ ليكونوا منتمين إلى وطنهم وأمتهم، وقادرين على بناء علاقات إنسانية في إطار من التعاون والانفتاح على العالم، فضلًا عن الإفادة من المعرفة والاقتصاد والتكنولوجيا في ممارسات تسهم في تحسين نوعية الحياة؛ ما يعود بالفائدة على أنفسهم ومجتمعهم.

وتأسيسًا على ذلك، يسعى هذا المنهاج إلى النهوض بالمعرفة المالية وإدارة المال؛ إذ ينهي طلبتنا المراحل التعليمية من دون حصولهم على المعرفة والمفاهيم والأدوات والمهارات الكافية التي تُعينهم على إدارة شؤونهم المالية. ولا شكَّ في أن إدراج مادة الثقافة المالية في مناهج التعليم المدرسي هو أكثر الطرائق كفاءةً وفاعليةً في الوصول إلى الشباب وقطاعات المجتمع المختلفة؛ ما يُسهِم في تحسين المفاهيم والعادات المالية للأجيال حاضرًا ومستقبلًا. ولمّا كانت مسؤولية النظام التعليمي الأولى سد الثغرات المعرفية لدى الطلبة في المجالات الثقافية المختلفة، فقد روعي في تأليف هذا الكتاب الفروق الفردية بين الطلبة، وذلك بتنويع الأنشطة والأمثلة بما يتلاءم مع قدراتهم المختلفة والإمكانات المتوافرة، والتركيز على الجوانب المتعلقة بالتفكير الإبداعي، واختيار الموضوعات بحيث تكون أقرب إلى الواقع الحياتي اليومي للطلبة؛ ما يُحفِّزهم ويحثُّهم على العمل التعاوني.

جاء هذا الكتاب منسجمًا مع خطة وزارة التربية والتعليم في إدراج مادة الثقافة المالية – بوصفها مبحثًا أساسيًا– في المناهج المدرسية للصفوف من السابع إلى العاشر. ولتحقيق أهداف الكتاب؛ فقد اشتمل على أربع وحدات دراسية، ترتكز كلٌّ منها على محور رئيس، هو نشر الثقافة المالية، وروعي التنوع في هذه الوحدات جميعها، بحيث تسهم في توضيح مفاهيم جديدة لم يسبق للطالب تعلُّمها.

أمَّا الوحدة الأولى فكانت عن الموازنة العامة للدولة، وتضمَّنت الدروس الآتية: المالية العامة، والنفقات العامة، والإيرادات العامة، ومفهوم الموازنة العامة للدولة، ودائرة الموازنة العامة، ومراحل إعداد الموازنة العامة للدولة، وقانون الموازنة العامة.

وأمّا الوحدة الثانية فتناولت موضوع البنك المركزي الأردني ومهامه، وتضمَّنت الدروس الآتية: الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وحماية المُستَهلِك المالي، وحقوق المُستهلِك المالي ومسؤولياته،

ودور البنك المركزي الأردني في نشر الثقافة المالية المجتمعية، ودور البنك المركزي الأردني في متابعة شكاوى العملاء، ودور البنك المركزي الأردني في تحقيق الاستقرار المالي، ودور البنك المركزي الأردني في الاستعلام الائتماني، ودور البنك المركزي الأردني في التعامل مع النقد.

وأمّا الوحدة الثالثة فكانت مدخلًا إلى الاستثمار، وتضمَّنت الدروس الآتية: الاستثمار، والمناخ الاستثماري، والقرار الاستثماري، ومجالات الاستثمار وأدواته، وقطاعات الاستثمار في الأردن، والمخاطر الاستثمارية، وهيئة الاستثمار، والمناطق التنموية والمناطق الحرة في الأردن.

وأمّا الوحدة الرابعة فتناولت موضوع الضمان الاجتماعي، وتضمَّنت الدروس الآتية: مفهوم الضمان الاجتماعي وأهدافه، وقانون الضمان الاجتماعي، وإصابات العمل، وتقاعد الشيخوخة، والعجز الطبيعي الدائم الكلي والجزئي، وتقاعد الوفاة الطبيعية، وتأمين الأمومة، وتأمين التعطُّل عن العمل، والاشتراك الاختياري في الضمان الاجتماعي.

وقد اشتمل الكتاب على الكثير من الأمثلة التوضيحية والأنشطة والتطبيقات العملية التي تسهم في تحقيق أهداف الدروس، وتوضيح المحتوى بفاعلية. وللمعلِّم أن يجتهد في توضيح الأفكار، وتطبيق الأنشطة وفق خطوات محددة منظمة مترابطة الأجزاء خالية من الارتجال والعشوائية؛ بغية تحقيق الأهداف الجزئية للمادة بما يتلاءم مع ظروف البيئة التعليمية التعلُّمية وإمكاناتها، واختيار الطرائق التي تساعد على رسم أفضل الممارسات وتحديدها لتنفيذ الدروس وتقييمها.

ختامًا، فإننا نرجو الله العلي القدير أن نكون قد وُفِّقنا في تقديم ما هو مناسب ومفيد، وأن يُحقِّق هذا المؤلَّف أهدافه المنشودة، علمًا أن هذه الطبعة تجريبية خاضعة للمراجعة والتنقيح؛ لذا نرجو المعلِّمين وأولياء الأمور تزويدنا بأيِّ ملاحظات تُغني الكتاب، وتُسهِم في تحسينه.

والله ولي التوفيق

الوحدة الأولى

الموازنة العامة للدولة

- هل أعددْتَ موازنة شخصية لك من قبلُ؟
- برأيك، هل تُعدُّ الدولة موازنة لها؟ كيف يكون ذلك؟
- من أين تأتي الدولة بالإيرادات اللازمة للوفاء بحاجات المواطنين العامة؟

منهاجي
متعة التعليم الهادف

يقوم النظام الاقتصادي لأيِّ دولة على فلسفة معينة تتبنّاها الدولة لتحقيق أهداف مُحدَّدة باستخدام مجموعة من الوسائل في ظل إطار مؤسسي وتشريعي. ويُمثِّل الاقتصاد المالي العام أو المالية العامة أحد العلوم الاقتصادية التي تُعْنى بالتحليل والتفسير للدور الحكومي في النشاط الاقتصادي الكلي؛ إذ تهتم المالية العامة بدراسة سلوك الحكومة في سعيها لتحقيق أهداف المجتمع، مثل: توفير الخدمات العامة، وترسيخ مبدأ العدالة، وتوزيع الدخل، وغير ذلك، علمًا بأنَّ النفقات العامة للدولة وإيراداتها تُحدَّد عن طريق موازنتها العامة.

تُركِّز هذه الوحدة على توضيح مفهوم الموازنة العامة وأهمِّ المصطلحات والمفاهيم المندرجة تحتها، وبيان الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة، والتعريف بقانون الموازنة العامة، وكيفية إعدادها وتحليل بياناتها.

نِتاجات التعلُّم من الوحدة

يُتوقَّع من الطالب بعد دراسة هذه الوحدة أنْ يكون قادرًا على:

- توضيح مفهوم المالية العامة.
- تحديد النفقات العامة للدولة.
- تمييز النفقات الرأسمالية من النفقات الجارية.
- تحديد الإيرادات العامة للدولة.
- تعريف أهمِّ المصطلحات والمفاهيم الواردة في الموازنة العامة للدولة.
- التمييز بين مفهومي الموازنة العامة، والميزانية العمومية للمؤسسات.
- تمييز المراحل التي تمرُّ بها الموازنة العامة للدولة.
- تحليل بيانات الموازنة المالية العامة للدولة.
- تمييز الإجراءات والخطوات التي تتضمَّنها كل مرحلة من مراحل الموازنة العامة للدولة.
- توضيح قانون الموازنة العامة للدولة.
- الوعي بأهمية الموازنة العامة للدولة.

الدرس الأول
المالية العامة

هل ورد إلى ذهنك يومًا الأسئلة الآتية: من أين تدفع الدولة رواتب موظفيها في القطاع العام؟ وما مصادر الأموال التي تُنفقها الدولة على شقِّ الطرق وبناء المؤسسات الحكومية، مثل: المدارس، والجامعات، والمستشفيات؟ ولماذا يدفع الأفراد رسومًا عند ترخيص سياراتهم؟ ولماذا يدفعون ثمنًا للطوابع عند تصديق بعض الأوراق الثبوتية؟

النشاط (١)

الحاجات الخاصة، والحاجات العامة.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تمييز الحاجات الخاصة من الحاجات العامة.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- اطَّلع أنتَ وأفراد مجموعتك على ورقة العمل (١-١): الحاجات العامة، والحاجات الخاصة.
- ناقِش أفراد مجموعتك في ورقة العمل (١-١)، ثم صنِّفوا الحاجات التي وردت فيها إلى عامة، وخاصة.
- ناقِش المعلِّم في ما تتوصَّلون إليه.

في ما يأتي بعض الحاجات التي يسعى الأفراد لإشباعها، وهي تُصنَّف إلى حاجات خاصة يتولّى الفرد نفسه تحقيقها على نحوٍ خاص، وحاجات عامة (جماعية) تعمل الدولة وهيئاتها العامة على توفيرها للأفراد كافةً:

١- المأكل.
٢- الأمن الداخلي.
٣- المأوى (المسكن).
٤- الخدمات الصحية.
٥- خدمات النقل.
٦- الملبس.
٧- العدالة.
٨- التعليم.
٩- المياه.
١٠- الإنارة.

المطلوب:

تصنيف ما سبق من الحاجات إلى خاصة، وعامة.

ورقة العمل (١-١): الحاجات العامة، والحاجات الخاصة.

النشاط (٢)

مفهوم المالية العامة.

الهدف سيساعدك هذا النشاط على تعرُّف مفهوم المالية العامة.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- جهِّز أنتَ وأفراد مجموعتك ورقةً وقلمًا.
- اكتب أنتَ وأفراد مجموعتك كلمات مفتاحية ذات صلة بمفهوم المالية العامة.
- راجع أنتَ وأفراد مجموعتك الكلمات المفتاحية، ثم اعتمدوا منها خمس كلمات فقط.
- قدِّم للمعلِّم هذه الكلمات.
- صُغْ أنتَ وأفراد مجموعتك تعريفًا لمفهوم المالية العامة، مستعينين بالكلمات المفتاحية المكتوبة على اللوح.
- اعرض أنتَ وأفراد المجموعة هذا التعريف أمام أفراد المجموعات الأُخرى.
- ناقِش المعلِّم في هذا التعريف.

النشاط (٣)

عناصر المالية العامة.

الهدف سيساعدك هذا النشاط على تحديد عناصر المالية العامة.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- جهِّز أنتَ وأفراد مجموعتك ورقةً وقلمًا.
- دوِّن أنتَ وأفراد مجموعتك ما أمكن من الحاجات العامة التي تسعى الدولة إلى توفيرها للمواطنين، وتُنفِق الأموال لتأمينها.
- فكِّر أنتَ وأفراد مجموعتك في الطرائق التي تلجأ إليها الدولة لتوفير الإيرادات اللازمة للوفاء بهذه الحاجات.
- أَعِدَّ أنتَ وأفراد مجموعتك قائمة تتضمَّن النفقات العامة للدولة، وإيراداتها العامة.
- اعرض أنتَ وأفراد مجموعتك النتائج التي تتوصَّلون إليها أمام أفراد المجموعات الأُخرى.
- شارِك المعلِّم في مناقشة الأسئلة الآتية:

أ - ما العنصر الأول الواجب تحديده في المالية العامة؟

ب- ما العنصر الثاني الواجب تحديده في المالية العامة؟

جـ- كيف يُمكِن مقابلة العنصر الأول والعنصر الثاني في المالية العامة؟

د - ماذا يُسمّى العنصر الثالث المُكوِّن للمالية العامة؟

يوجد العديد من الحاجات التي يسعى الأفراد إلى توفيرها بأنفسهم، فضلًا عن الحاجات التي تتولّى الدولة وهيئاتها العامة توفيرها لهم جميعًا.

الحاجات العامة، والحاجات الخاصة:

يهدف النشاط الإنساني - أيًّا كان نوعه- إلى إشباع حاجات الإنسان المُتعدِّدة، والمُتجدِّدة، والمُتزايِدة. وهي تُصنَّف إلى نوعين: حاجات خاصة (فردية) يُوفِّرها الأفراد بأنفسهم، مثل: المأكل، والملبس، والمسكن؛ وحاجات عامة تُوفِّرها الهيئات العامة في الدولة، مثل: التعليم، والأمن، والعدالة، والصحة، وغير ذلك من الحاجات التي تُفْضي إلى تحقيق المنفعة العامة.

المالية العامة:

لا يُمكِن للهيئات العامة في الدولة أنْ تُنفِق على حاجات مواطنيها العامة من دون توافر المبالغ اللازمة لذلك من إيراداتها التي تُحصِّلها من مصادر مختلفة. وبذلك، فإنَّ النفقات العامة وما يقابلها من إيرادات عامة تُمثِّل المالية العامة، التي تُعرَّف بأنَّها العلم الذي يدرس مُجمَل أنشطة الدولة بما يتوافر لها من مُخصَّصات مالية بشقَّيها الإيرادي والإنفاقي؛ بُغْيَةَ تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية، والمالية.

يوجد كثير من الحاجات العامة التي تُوفِّرها الدولة لمواطنيها، وتُخصِّص هيئاتها العامة مبالغ نقدية تفي بحاجات المواطنين العامة، وتُحقِّق لهم النفع العام، من مثل: الإنفاق على مناحي الأمن والأمان، وتأمين الخدمات التعليمية والصحية، والنقل، والمياه، والإنارة، وبناء المرافق العامة والمستشفيات، وغير ذلك؛ ما يتطلَّب من الدولة توفير إيرادات عامة بطرائق ووسائل عِدَّة، مثل: الضرائب، والرسوم المتنوعة، والقروض، والمنح الخارجية، ثم إعداد قائمة الموازنة العامة لمقابلة نفقاتها العامة بإيراداتها العامة؛ بهدف التحقُّق من توزيع الإيرادات بصورة تكفل الإنفاق السليم لتحقيق المنفعة العامة للمواطنين.

عناصر المالية العامة:

تتمثَّل عناصر المالية العامة في ما يأتي:

١- النفقات العامة. ٢- الإيرادات العامة. ٣- الموازنة العامة.

أسئلة الدرس

١- وضِّح المقصود بالمالية العامة.

٢- تتكوَّن المالية العامة من ثلاثة عناصر أساسية، اذكرها.

٣- يُبيِّن الجدول الآتي بعض الأمثلة على حاجات الإنسان المُتعدِّدة، صنِّفها إلى حاجات خاصة، وأخرى عامة:

الرقم	المثال	نوع الحاجة
١	الوجبات الغذائية اليومية لأفراد العائلة.	
٢	بناء مدرسة جديدة.	
٣	شراء ملابس شتوية.	
٤	شراء منزل جديد.	
٥	تأمين العلاج لمرضى السكري.	
٦	إقامة حواجز على الحدود الأردنية؛ حفاظًا عليها من تسلُّل الأعداء.	

الدرس الثاني
النفقات العامة

أدى التطور في العصر الحديث وازدياد الطلب على الحاجات العامة إلى تغيُّر مفهوم النفقات العامة، وتعدُّد أنواعها وتقسيماتها المختلفة، والقواعد التي تحكمها، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المُترتِّبة عليها. فما المقصود بالنفقات العامة؟ وما عناصرها الأساسية؟ وما أنواعها؟

النشاط (١)

مفهوم النفقات العامة.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تعرُّف مفهوم النفقات العامة.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- جهِّز أنتَ وأفراد مجموعتك ورقةً وقلمًا.
- اكتب أنتَ وأفراد مجموعتك كلمات مفتاحية ذات صلة بمفهوم النفقات العامة.
- قدِّم للمعلِّم هذه الكلمات.
- صُغْ أنتَ وأفراد مجموعتك تعريفًا لمفهوم النفقات العامة، مستعينين بالكلمات المفتاحية المكتوبة على اللوح.
- اعرض أنتَ وأفراد المجموعة هذا التعريف أمام أفراد المجموعات الأُخرى.
- ناقِش المعلِّم في هذا التعريف.

النشاط (٢)

العناصر الأساسية للنفقات العامة.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تحديد العناصر الأساسية للنفقات العامة.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- ادرس أنتَ وأفراد مجموعتك الحالة (١-١): العناصر الأساسية للنفقات العامة.
- ناقِش أفراد مجموعتك في هذه الحالة لتحديد العناصر الأساسية للنفقات العامة.
- اعرض أنتَ وأفراد مجموعتك النتائج التي تتوصَّلون إليها أمام أفراد المجموعات الأُخرى.

العناصر الأساسية للنفقات العامة

طلب معلِّم الثقافة المالية من طلبته إعداد تقرير في يومين عن النفقات العامة، يتضمَّن العناصر الواجب توافرها في هذه النفقات. وما إنْ عاد وليد إلى بيته من المدرسة حتى استفسر من والده عن تلك المعلومات، فدار بينهما الحوار الآتي:

وليد: مرحبًا يا والدي، لقد طلب منّا معلِّم الثقافة المالية اليوم أنْ نكتب تقريرًا عن عناصر النفقات العامة، فما هذه العناصر؟

الوالد: حسنًا يا ولدي، سأُخبِرك ببعض الحالات والمواقف، ومنها ستكتشف تلك العناصر.

أنشأت وزارة الصحة قبل سنتين مستشفًى حكوميًّا في إحدى المناطق بكلفة ٢٠٠٠٠٠٠ دينار، وفي الوقت نفسه عملت وزارة الأشغال العامة والإسكان، بالتعاون مع بعض المؤسسات الخاصة، على توفير المسكن لبعض الأفراد في منطقة نائية. في أيِّ الحالتين يُعَدُّ إنفاق الدولة ضمن النفقات العامة؟

وليد: لقد كان الإنفاق العام من جانب الدولة في كلتا الحالتين، فكيف لي أنْ أُميِّز بينهما يا والدي؟

الوالد: لو أَنعمْتَ النظر في الحالة الأولى لوجدْتَ أنَّ الإنفاق فيها كان نقدًا، في حين أنَّه كان عينيًّا في الحالة الثانية؛ فالدولة لم تُنفِق مبالغ نقدية لتوفير المسكن للأفراد، بل وفَّرت لهم المسكن الجاهز عن

طريق بعض المؤسسات الخاصة، وهي بذلك لم تُقدِّم للأفراد أيَّ مبالغ نقدية، وأساس النفقات العامة أنْ تكون نقدًا. وبهذا، فإنَّ الحالة الأولى هي من النفقات العامة خلافًا للحالة الثانية التي لا تُعَدُّ منها.

وليد: إذن، العنصر الأول للنفقات العامة هو أنْ يكون الإنفاق في صورة مبالغ نقدية فقط. وماذا بعدُ يا والدي؟

الوالد: نعم يا وليد، يجب أنْ يكون الإنفاق العام نقدًا فقط، وإليك العنصر الثاني مُمثَّلًا في الحالة الآتية:

أنشأت وزارة التربية والتعليم مدرسة في إحدى المناطق، في حين أنشأت مؤسسة خاصة لأحد الأشخاص مدرسة في منطقة مجاورة. في أيِّ الحالتين يُعَدُّ الإنفاق عامًّا؟

وليد: أعتقد أنَّ الإنفاق العام هو من مسؤولية الدولة مُمثَّلةً في وزارة التربية والتعليم، وأنَّ الإنفاق الذي مصدره أموال الأشخاص الخاصة لا يُعَدُّ إنفاقًا عامًّا، أليس كذلك يا والدي؟

الوالد: بلى؛ فالإنفاق العام لا بُدَّ أنْ يكون من جانب الهيئات العامة المُمثِّلة للدولة بصرف النظر عن طبيعتها.

وليد: هل توجد عناصر أُخرى للنفقات العامة؟

الوالد: نعم يا وليد، يوجد عنصر ثالث أخير تكتمل بتحقُّقه العناصر الأساسية للنفقات العامة، وتُبيِّنه الحالة الآتية:

قرَّرت الدولة إنشاء مراكز عِدَّة لرعاية ذوي الحاجات الخاصة في مناطق متنوعة من المملكة، بما يكفل لهم الحياة المناسبة الكريمة، ويُحقِّق لهم النفع العام، ويفي بحاجاتهم بصورة جماعية، وفي الوقت نفسه قرَّرت الدولة الإنفاق على إنشاء ملعب رياضي خاص وحيد في منطقة معينة فقط؛ لتمكين الرياضيين فيها من ممارسة هواياتهم المتنوعة. أيُّ الحالتين تُعَدُّ من النفقات العامة؟

وليد: من الواضح يا والدي أنَّ الحالة الأولى حقَّقت المنفعة العامة للجميع، خلافًا للحالة الثانية التي اقتصرت فيها المنفعة على فئة معينة دون غيرها، ولم تشمل الأفراد جميعًا؛ لذا أرى أنَّ الحالة الأولى فقط هي من النفقات العامة، أليس كذلك يا والدي؟

الوالد: بلى؛ فتوفير المنفعة العامة للأفراد كافةً من دون تمييز يُمثِّل العنصر الثالث من عناصر النفقات العامة. أحسنت يا وليد، وآمل أنْ تستفيد من هذه المعلومات في كتابة تقريرك.

وليد: نعم يا والدي، لا شكَّ في أنَّها معلومات مُهِمَّة سأُضمِّنها التقرير عند كتابته.

الوالد: يُمكِنك أيضًا البحث في شبكة الإنترنت عن مزيد من المعلومات المُتعلِّقة بهذا الموضوع، والاطِّلاع على مصادر أُخرى تحوي أمثلة توضيحية على ذلك.

وليد: حسنًا يا والدي، وشكرًا لك على التوضيح.

الحالة (١-١): العناصر الأساسية للنفقات العامة.

النشاط (٣)

أنواع النفقات العامة.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تمييز أنواع النفقات العامة بعضها من بعض.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- تسلَّم أنتَ وأفراد مجموعتك بطاقة واحدة من بطاقات الخبراء (١-١): أنواع النفقات العامة.
- ادرس أنتَ وأفراد مجموعتك المعلومات التفصيلية عن أنواع النفقات العامة المُدوَّنة في البطاقة.
- ارسم أنتَ وأفراد مجموعتك مُخطَّطًا توضيحيًّا يُبيِّن أنواع النفقات العامة وفقًا للمعيار المُستخدَم في تصنيف هذه النفقات.
- اعرض أنتَ وأفراد مجموعتك النتائج التي تتوصَّلون إليها أمام أفراد المجموعات الأُخرى.

أنواع النفقات العامة بحسب مهام الدولة

تنقسم النفقات العامة بحسب المهام التي تؤديها الدولة إلى ثلاثة أنواع، هي : النفقات الإدارية، والنفقات الاجتماعية، والنفقات الاقتصادية. ويشمل كل نوع منها مجموعة من الخدمات العامة ذات الطبيعة الواحدة تبعًا للمهام الأساسية التي تؤديها الدولة، وتتمثَّل في الوظائف الإدارية، والوظائف الاجتماعية، والوظائف الاقتصادية. وفي ما يأتي تفصيل لكل نوع من هذه الأنواع:

أ - النفقات الإدارية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة على الإدارة العامة، والدفاع، والأمن، والعدالة، والتمثيل السياسي. وأهمُّ بنود هذا النوع من النفقات هو الإنفاق العام على الدفاع الوطني، مثل إنفاق الدولة على تجهيز الجيش وتدريب أفراده ليتمكنوا من الدفاع عن الوطن، وحماية الحدود الخارجية للدولة.

ب- النفقات الاجتماعية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة على خدمة المجتمع مُمثَّلةً في الرعاية الصحية، والتعليم، ونشر كَمٍّ معين من الثقافة بين الأفراد، فضلًا عن تحقيق قدْر مُحدَّد من التضامن الاجتماعي عن طريق تقديم المساعدات والإعانات لذوي الدخل المحدود، والمُتعطِّلين عن العمل. ومن الأمثلة على هذا النوع: الإنفاق على بناء مركز صحي في منطقة معينة، وتقديم الخدمات الصحية لأفرادها.

جـ- النفقات الاقتصادية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة على الاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية، مثل: النقل والمواصلات، ومحطات توليد القوى الكهربائية، والري والصرف، إلى جانب دعم المشروعات العامة والخاصة اقتصاديًّا. ومن الأمثلة على هذا النوع: الإنفاق على تعبيد الطرق، وتمديد شبكات الصرف الصحي.

البطاقة رقم (١).

أنواع النفقات العامة بحسب حصول الدولة على مقابل للإنفاق

تنقسم النفقات العامة بحسب حصول الدولة على مقابل للإنفاق (مثل: الحصول على عمل، أو خدمة، أو سلعة) إلى نوعين، هما:

أ - النفقات الحقيقية (الفعلية): مبالغ نقدية تُنفقها الدولة لقاء الحصول على شيء ما مقابل ذلك الإنفاق، مثل إنفاقها لقاء الحصول على سلع معينة، أو خدمات؛ أو مقابل الحصول على عمل، مثل إنفاقها على الرواتب والأجور لموظفي القطاع العام.

ب- النفقات التحويلية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة من دون أنْ يترتَّب عليها حصول الدولة على أيِّ شيء مقابل ذلك الإنفاق، مثل تحويلها جزءًا من الدخل القومي لبعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، مُمثَّلًا في الإعانات المُخصَّصة للشيخوخة والبطالة، وإعانات غلاء المعيشة. وتهدف الدولة من هذه النفقات إلى إعادة توزيع الدخل، ولو بصورة جزئية، لمصلحة الطبقة الفقيرة. ومنها أيضًا إعانات دعم أسعار السلع التموينية، مثل الدقيق.

البطاقة رقم (٢).

أنواع النفقات العامة بحسب تكرارها بصورة منتظمة سنويًّا

تنقسم النفقات العامة بحسب تكرارها بصورة منتظمة سنويًّا إلى نوعين، هما:

أ - النفقات العادية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة على نحو مُتكرِّر، وبصفة دورية منتظمة كل سنة، مثل: رواتب الموظفين، وتكاليف صيانة المباني والأجهزة العامة، ونفقات التعليم والصحة العامة. ولا يُشترَط في هذه النفقات أنْ تكون ثابتة المقدار كل سنة لتوصف بالنفقات العادية، وإنَّما يُكتفى بأنْ يتكرَّر نوعها في كل موازنة حتى لو اختلف مقدارها من وقت إلى آخر.

ب- النفقات غير العادية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية معينة، وهي لا تتكرَّر كل سنة بصفة دورية منتظمة كما في النفقات العادية، وإنَّما تظهر الحاجة إليها في الحالات الطارئة، مثل: الإنفاق على الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات؛ والحروب وغيرها التي قد تحدث في أوقات متباعدة تزيد على السنة؛ ما يُحتِّم على الدولة الإنفاق العام لإصلاح ما خلَّفه ذلك، مثل: إنشاء السدود، وبناء خزّانات المياه.

البطاقة رقم (٣).

أنواع النفقات العامة بحسب نطاق سريانها ومدى الاستفادة منها

تنقسم النفقات العامة بحسب نطاق سريانها ومدى استفادة أفراد المجتمع كافةً منها إلى نوعين، هما:

أ - النفقات المركزية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة لإشباع حاجات أفراد المجتمع كافةً، وتتولّى الحكومة المركزية القيام بها، مثل: الإنفاق على الدفاع، والأمن، والعدالة.

ب- النفقات المحلية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة لإشباع حاجات أفراد هيئة محلية معينة، وتتولّى الهيئات المحلية (مثل: البلديات، ومجالس المدن) القيام بها، مثل: الإنفاق على إيصال مياه الشرب والكهرباء إلى المدن والمناطق والبلديات.

البطاقة رقم (٤).

أنواع النفقات العامة بحسب تأثيرها في الاقتصاد الوطني

تنقسم النفقات العامة بحسب تأثيرها في الاقتصاد الوطني إلى نوعين، هما:

أ - النفقات الجارية: نفقات تُخصَّص للنشاط العادي الطبيعي للدولة؛ ما يتيح تسيير أنشطتها، وتسهيل أداء مهامها الجارية، مثل: الإنفاق العام على شؤون الأمن والدفاع، والرواتب والأجور، وصيانة المباني الحكومية ومعدات المكاتب، وفوائد الدَّيْن العام، ومدفوعات الدعم والإعانات.

ب- النفقات الرأسمالية: نفقات تُخصَّص للاستثمار في المشروعات الإنتاجية؛ بُغْيَةَ تجاوز المشكلات الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الأردني، ولا سيما مشكلة البطالة، إضافةً إلى النفقات العامة المُقدَّمة لتجهيز بعض المؤسسات العامة.

البطاقة رقم (٥).

بطاقات الخبراء (١-١): أنواع النفقات العامة.

تذكَّر

تتألَّف المالية العامة من ثلاثة عناصر رئيسة، منها النفقات العامة.
النفقات العامة: المبالغ النقدية التي تُنفِقها الهيئات العامة للدولة لإشباع حاجات المواطنين العامة بما يضمن تحقيق النفع العام.

عناصر النفقات العامة:

يُشترَط في النفقات العامة توافر العناصر الأساسية الثلاثة الآتية:

١- الاقتصار على المبالغ النقدية:
تستخدم الدولة النقود في النفقات العامة، ويُعَدُّ ذلك أمرًا طبيعيًّا؛ لأنَّ إنجاز المعاملات الاقتصادية جميعها اليوم يكون باستعمال النقود، وهو ما يجعلها وسيلة الدولة في الإنفاق، شأنها في ذلك شأن الأفراد. أمّا ما تُقدِّمه الدولة من مزايا وخدمات؛ سواء أكانت عينية مثل السكن المجاني، أم شرفية مثل منح بعض الأفراد الأوسمة والألقاب، فلا يُعَدُّ من النفقات العامة؛ إذ تكون النفقات العامة فقط في صورة مبالغ نقدية تُنفِقها الدولة في حالات عِدَّة، منها:
أ - دفع ثمن السلع والخدمات اللازمة لتسيير شؤون المرافق العامة.
ب- دفع أجور العاملين في القطاع العام.
جـ- إنشاء المشروعات الاستثمارية التي تتولّاها الدولة.
د- منح المساعدات والإعانات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المختلفة.

٢- الإشراف من الهيئات العامة المُمثِّلة للدولة:
تُشرِف الهيئات العامة في الدولة على عملية الإنفاق؛ سواء أكانت عامة مركزية، أم محلية. وهذا يعني أنَّ جميع المبالغ التي يُنفِقها الأشخاص بصفتهم الطبيعية أو الاعتبارية هي نفقات خاصة لا تندرج ضمن النفقات العامة، حتى لو كان هدفها تحقيق خدمات عامة، مثل قيام شخص بالإنفاق النقدي اللازم لبناء مدرسة، أو مستشفى، أو مسجد مثلًا.

٣- تحقيق النفع العام:
يستفاد من النفقات العامة في إشباع الحاجات العامة، وتحقيق المنفعة العامة. وهذا يعني أنَّ النفقات الأُخرى التي لا تهدف إلى ذلك إنَّما هي نفقات غير عامة.

تهدف النفقات العامة إلى تحقيق ما يأتي:

أ - توفير الدولة أو هيئاتها العامة حاجة عامة نيابةً عن الأفراد بهدف تحقيق نفع عام، مثل: إنشاء وزارة التربية والتعليم المدارس في بعض المناطق، وتقديم وزارة الصحة العلاج لجميع الأفراد الذين يعانون بعض الأمراض المزمنة.

ب- ترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين؛ أيّ شمول المنفعة العامة الأفراد كافةً. وهذا يعني أنَّ الاقتصار على تحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية ليس من النفقات العامة. فمثلًا، إنفاق الدولة على إنشاء الحدائق العامة في مناطق مختلفة يُعَدُّ من النفقات العامة التي تنال الموافقة عليها. وفي المقابل، فإنَّ إنفاق الدولة على إنشاء حديقة خاصة في منطقة معينة لخدمة أفرادها دون غيرهم لا يُعَدُّ من الإنفاق العام، ولا يُمكِن الموافقة عليه.

معايير تصنيف النفقات العامة:

توجد معايير عِدَّة اعتُمِدت في تصنيف النفقات العامة، كما يُوضِّحها الشكل (١-١): أنواع النفقات العامة، وهي تتمثَّل في ما يأتي:

١- أنواع النفقات العامة بحسب مهام الدولة:

تنقسم النفقات العامة بحسب المهام التي تؤديها الدولة إلى ثلاثة أنواع، هي : النفقات الإدارية، والنفقات الاجتماعية، والنفقات الاقتصادية. ويشمل كل نوع منها مجموعة من الخدمات العامة ذات الطبيعة الواحدة تبعًا للمهام الأساسية التي تؤديها الدولة، وتتمثَّل في الوظائف الإدارية، والوظائف الاجتماعية، والوظائف الاقتصادية. وفي ما يأتي تفصيل لكل نوع من هذه الأنواع:

أ- النفقات الإدارية: مبالغ نقدية تُنفِقها الدولة على الإدارة العامة، والدفاع، والأمن، والعدالة، والتمثيل السياسي. وأهمُّ بنود هذا النوع من النفقات هو الإنفاق العام على الدفاع الوطني، مثل إنفاق الدولة على تجهيز الجيش وتدريب أفراده ليتمكنوا من الدفاع عن الوطن، وحماية الحدود الخارجية للدولة.

ب- النفقات الاجتماعية: مبالغ نقدية تُنفِقها الدولة على خدمة المجتمع مُمثَّلةً في الرعاية الصحية، والتعليم، ونشر كَمٍّ معين من الثقافة بين الأفراد، فضلًا عن تحقيق قدْر مُحدَّد من التضامن الاجتماعي عن طريق تقديم المساعدات والإعانات لذوي الدخل المحدود، والمُتعطِّلين عن العمل. ومن الأمثلة على هذا النوع: الإنفاق على بناء مركز صحي في منطقة معينة، وتقديم الخدمات الصحية لأفرادها.

جـ- النفقات الاقتصادية: مبالغ نقدية تُنفِقها الدولة على الاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية، مثل: النقل والمواصلات، ومحطات توليد القوى الكهربائية، والري والصرف، إلى جانب دعم المشروعات العامة والخاصة اقتصاديًّا. ومن الأمثلة على هذا النوع: الإنفاق على تعبيد الطرق، وتمديد شبكات الصرف الصحي.

٢- أنواع النفقات العامة بحسب حصول الدولة على مقابل للإنفاق:

تنقسم النفقات العامة بحسب حصول الدولة على مقابل للإنفاق (مثل: الحصول على عمل، أو خدمة، أو سلعة) إلى نوعين، هما:

أ - النفقات الحقيقية (الفعلية): مبالغ نقدية تُنفِقها الدولة لقاء الحصول على شيء ما مقابل ذلك الإنفاق، مثل إنفاقها لقاء الحصول على سلع معينة، أو خدمات؛ أو مقابل الحصول على عمل، مثل إنفاقها على الرواتب والأجور لموظفي القطاع العام.

ب- النفقات التحويلية: مبالغ نقدية تُنفِقها الدولة من دون أنْ يترتَّب عليها حصول الدولة على أيِّ شيء مقابل ذلك الإنفاق، مثل تحويلها جزءًا من الدخل القومي لبعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، مُمثَّلًا في الإعانات المُخصَّصة للشيخوخة والبطالة، وإعانات غلاء المعيشة. وتهدف الدولة من هذه النفقات إلى إعادة توزيع الدخل، ولو بصورة جزئية، لمصلحة الطبقة الفقيرة. ومنها أيضًا إعانات دعم أسعار السلع التموينية، مثل الدقيق.

٣- أنواع النفقات العامة بحسب تكرارها بصورة منتظمة سنويًّا:

تنقسم النفقات العامة بحسب تكرارها بصورة منتظمة سنويًّا إلى نوعين، هما:

أ - النفقات العادية: مبالغ نقدية تُنفِقها الدولة على نحوٍ مُتكرِّر، وبصفة دورية منتظمة كل سنة، مثل: رواتب الموظفين، وتكاليف صيانة المباني والأجهزة العامة، ونفقات التعليم والصحة العامة. ولا يُشترَط في هذه النفقات أنْ تكون ثابتة المقدار كل سنة لتوصف بالنفقات العادية، وإنَّما يُكتفى بأنْ يتكرَّر نوعها في كل موازنة حتى لو اختلف مقدارها من وقت إلى آخر.

ب- النفقات غير العادية: مبالغ نقدية تُنفِقها الدولة بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية معينة، وهي لا تتكرَّر كل سنة بصفة دورية منتظمة كما في النفقات العادية، وإنَّما تظهر الحاجة إليها في الحالات الطارئة، مثل: الإنفاق على الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات؛ والحروب وغيرها التي قد تحدث في أوقات متباعدة تزيد على السنة؛ ما يُحتِّم على الدولة الإنفاق العام لإصلاح ما خلَّفه ذلك، مثل: إنشاء السدود، وبناء خزّانات المياه.

٤- أنواع النفقات العامة بحسب نطاق سريانها ومدى الاستفادة منها:

تنقسم النفقات العامة بحسب نطاق سريانها ومدى استفادة أفراد المجتمع كافةً منها إلى نوعين، هما:

أ - النفقات المركزية: مبالغ نقدية تُنفِقها الدولة لإشباع حاجات أفراد المجتمع كافةً، وتتولّى الحكومة المركزية القيام بها، مثل: الإنفاق على الدفاع، والأمن، والعدالة.

ب- النفقات المحلية: مبالغ نقدية تُنفِقها الدولة لإشباع حاجات أفراد هيئة محلية معينة، وتتولّى الهيئات المحلية (مثل: البلديات، ومجالس المدن) القيام بها، مثل: الإنفاق على إيصال مياه الشرب والكهرباء إلى المدن والمناطق والبلديات.

٥- أنواع النفقات العامة بحسب تأثيرها في الاقتصاد الوطني:

تنقسم النفقات العامة بحسب تأثيرها في الاقتصاد الوطني إلى نوعين، هما:

أ - النفقات الجارية: نفقات تُخصَّص للنشاط العادي الطبيعي للدولة؛ ما يتيح تسيير أنشطتها، وتسهيل أداء مهامها الجارية، مثل: الإنفاق العام على شؤون الأمن والدفاع، والرواتب والأجور، وصيانة المباني الحكومية ومعدات المكاتب، وفوائد الدَّيْن العام، ومدفوعات الدعم والإعانات.

ب- النفقات الرأسمالية: نفقات تُخصَّص للاستثمار في المشروعات الإنتاجية؛ بُغْيَةَ تجاوز المشكلات الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الأردني، ولا سيما مشكلة البطالة، إضافةً إلى النفقات العامة المُقدَّمة لتجهيز بعض المؤسسات العامة.

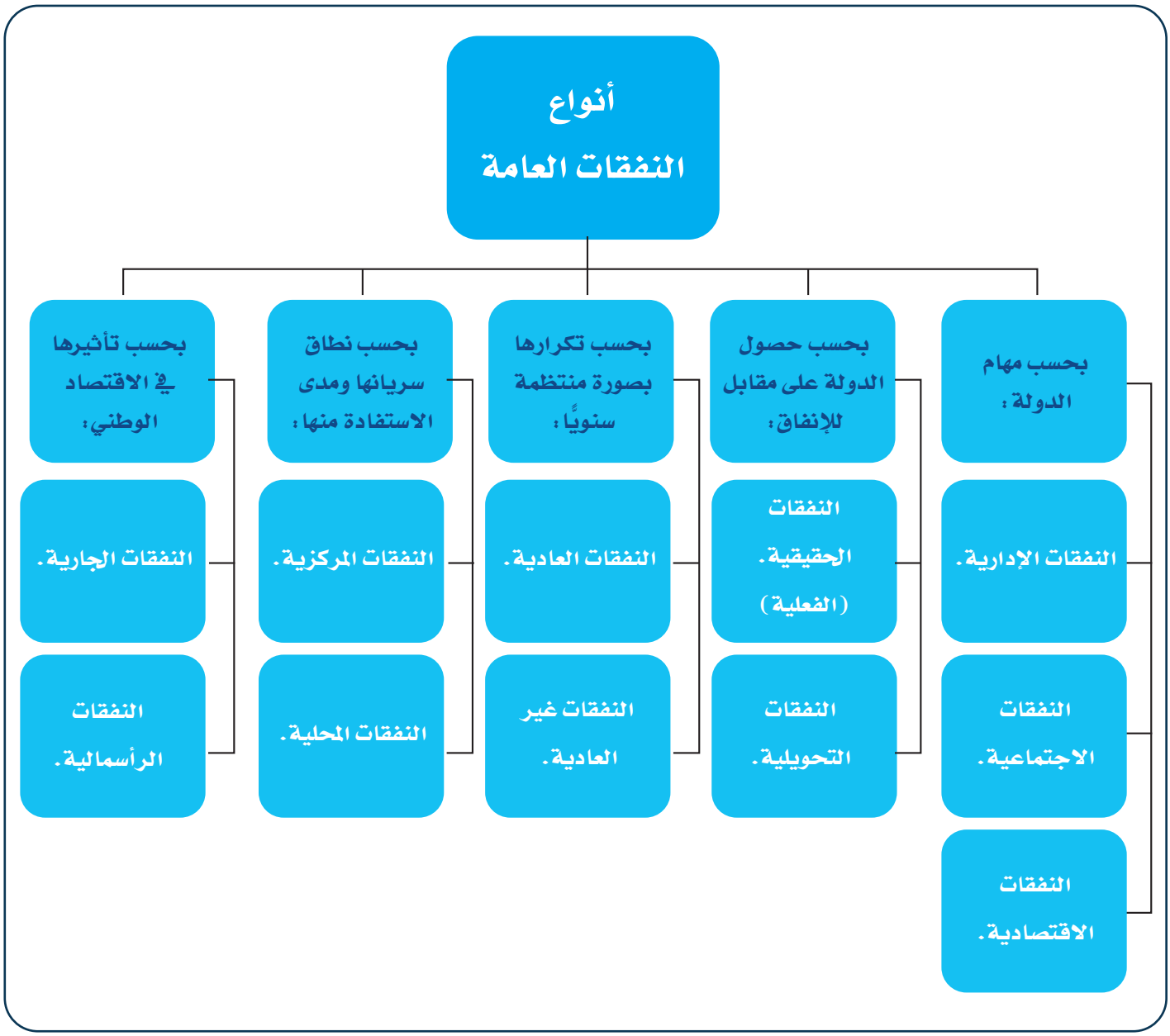

الشكل (١-١): أنواع النفقات العامة.

أسئلة الدرس

١- وضِّح المقصود بالنفقات العامة.

٢- تنقسم النفقات العامة بحسب مهام الدولة إلى نفقات إدارية، ونفقات اجتماعية، ونفقات اقتصادية. صنِّف النفقات العامة الآتية إلى النوع الذي تنتمي إليه:

الرقم	النفقات العامة	النوع
١	بناء مركز صحي في منطقة معينة.	
٢	تعبيد الشوارع والطرقات.	
٣	تدريب أفراد الجيش.	
٤	حماية الحدود الخارجية للدولة.	
٥	تمديد شبكات الصرف الصحي.	
٦	تقديم الإعانات للمُتعطِّلين عن العمل.	

٣- قارن بين النفقات العادية والنفقات غير العادية من حيث المفهوم، واذكر مثالًا على كلٍّ منها.

الدرس الثالث
الإيرادات العامة

تعرَّفت سابقًا أنَّ الدولة تتولّى الإنفاق العام لتلبية حاجات مواطنيها العامة، وأنَّ ذلك يتطلَّب توافر إيرادات عامة؛ لذا تسعى الدولة إلى تأمين الموارد اللازمة لسدِّ نفقاتها العامة. وفي ظلِّ ازدياد حجم هذه النفقات، فقد تعدَّدت مصادر الإيرادات العامة، وازداد حجمها، وتعدَّدت أيضًا أنواعها وأغراضها.

النشاط (١)

مفهوم الإيرادات العامة.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تعرُّف مفهوم الإيرادات العامة.

التعليمات

- فكِّر وحدك في تعريف لمفهوم الإيرادات العامة من وجهة نظرك الخاصة.
- شارِك زميلك في التعريف الذي وضعته لمفهوم الإيرادات العامة.
- ناقِش أنتَ وزميلك بقية الطلبة في التعريف الذي تتوصَّلان إليه.
- ناقِش المعلِّم في هذا التعريف.

النشاط (٢)

الإيرادات العامة للدولة.

الهدف سيساعدك هذا النشاط على تحديد الإيرادات العامة للدولة.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- تسلَّم أنتَ وأفراد مجموعتك بطاقة واحدة من بطاقات الخبراء (١-٢): الإيرادات العامة، التي تتضمَّن تفصيلًا لنوع واحد من أنواع الإيرادات العامة.
- أَعِدَّ أنتَ وأفراد مجموعتك مشهدًا تمثيليًّا يُوضِّح ماهية الإيراد العام في البطاقة، بحيث يتضمَّن بيان نوع الإيراد العام، وطبيعته، وكيفية تحصيله، مُعزَّزًا بمثال من واقع الحياة.
- اعرض أنتَ وأفراد مجموعتك النتائج التي تتوصَّلون إليها أمام أفراد المجموعات الأُخرى.
- ناقِش المعلِّم في هذه النتائج.

الإيرادات الاقتصادية

تُعرَّف الإيرادات الاقتصادية بأنَّها المبالغ النقدية التي تدخل خزينة الدولة نتيجة استثمارها في الأموال والمنشآت التي تمتلكها بوصفها شخصًا اعتباريًّا؛ إذ تمتلك الدولة العديد من الأموال والمنشآت التي تستثمرها في أنشطة تُدِرُّ عليها دخلًا عامًّا، مثل: الأنشطة التجارية، والصناعية، والزراعية، والسياحية، في ما يُعرَف بدخل أملاك الدولة.

ينقسم دخل أملاك الدولة إلى قسمين، هما:

أ - إيراد أملاك الدولة العام: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة من استثمارها في المنشآت والعقارات، بما يُحقِّق النفع العام، مثل: إنشاء الطرق وتعبيدها، وبناء المستشفيات، وإنشاء السدود والمدارس؛ إذ يستفاد من هذه المبالغ في تقديم الخدمات العامة للمجتمع من دون مقابل،

غير أنَّها أحيانًا تُوفِّر إيرادًا عامًّا للدولة، مثل: الرسوم الرمزية التي تُدفَع عند زيارة المتاحف والأماكن الأثرية والمرافق العامة. وبوجه عام، لا يحق للدولة التصرُّف في إيراد أملاك الدولة العام بالبيع أو المبادلة، ولكن يُمكِنها الإفادة منه في تحصيل أموال (بوصفها إيرادات عامة) لقاء استخدام المنشآت والعقارات والمرافق العامة.

ب- إيراد أملاك الدولة الخاص: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة من المشروعات الإنتاجية التي تمتلكها وما ينجم عنها من إيرادات عامة، أو دخل عام لها، وهي تتمثَّل في الأشكال الثلاثة الآتية:

- الإيراد الناتج من الأملاك العقارية للدولة: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة من تأجيرها لممتلكاتها، مثل: الأراضي الزراعية، والغابات.
- الإيراد الناتج من الأملاك الصناعية والتجارية للدولة: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة من أرباح المنشآت والمشروعات الصناعية والتجارية التي تمتلكها، مثل أرباح مؤسساتها الصناعية التي تقوم على استغلال الموارد، وزيادة الإنتاجية والمردود، كما في مصانع الحديد والأخشاب.
- الإيراد الناتج من الأملاك المالية للدولة: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة من الأرباح التي تُدِرُّها أسهم الشركات المملوكة لها، مثل: مصفاة البترول، ومصنع الأسمنت.

البطاقة رقم (١).

الإيرادات السيادية

هي المبالغ النقدية التي تُحصِّلها الدولة جبرًا من مواطنيها بحكم حقها في السيادة والحكم والسلطة، وبحكم مواطنتهم وانتمائهم إليها، وتتمثَّل أهمُّ هذه الإيرادات في ما يأتي:

أ - الضرائب: تُعرَّف الضرائب بأنَّها مبلغ من المال تقتطعه الدولة مباشرةً من الأفراد، وتُحصِّله من المُكلَّفين (سواء أكانوا طبيعيين، أم معنويين) بصورة إجبارية نهائية من دون مقابل؛ للوفاء بما تتطلَّبه النفقات العامة. والأصل في هذه الضرائب أنْ تكون نقدية، ولكنَّها قد تكون عينية كما في ضريبة التركات.

تُصنَّف الضرائب إلى نوعين، هما:

- الضرائب المباشرة: ضرائب لا يُمكن انتقال عبئها بصفة كلية، والمُكلَّف بها هو الذي يتحمَّلها بصورة كاملة، وهي نوعان: الضرائب على الدخل، مثل الضريبة التي تُفرَض على الرواتب والأجور والعلاوات والأرباح ومكاسب مختلف أنواع التجارة والأعمال، والضرائب على رأس المال؛ أيّ ما يملكه الفرد من أموال عقارية مثل الأراضي، أو أموال منقولة في لحظة زمنية معينة.

- الضرائب غير المباشرة: ضرائب يدفعها المُكلَّف مُؤقَّتًا، ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر، وهي ثلاثة أنواع: الضرائب على الاستهلاك، أو الإنفاق، أو ما يُعرَف بضريبة المبيعات، مثل: الضرائب الجمركية على السلع عند دخولها حدود الدولة أو خروجها منها. وضرائب الإنتاج على السلع المُنتَجة التي قد تفرضها الدولة على أيِّ مرحلة من مراحل الإنتاج، أو بعد إنتاج السلع بصورتها النهائية. والضرائب على التداول التي تُفرَض عند انتقال الثروة والعقارات من شخص إلى آخر، أو عند تداول الأموال بطريقة تحرير المستندات، مثل: العقود، والشيكات، وفواتير الشراء، وذلك بإلصاق الطوابع على تلك المُحرَّرات، أو عند كتابة الاستدعاءات.

ب- الرسوم: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة ممَّن يتلقَّون خدمات معينة تعود عليهم بنفع خاص، وتنطوي على منفعة عامة، مثل: رسوم استخراج شهادات الميلاد، وجواز السفر، ووثيقة إثبات الشخصية، وغير ذلك من الوثائق الرسمية.

جـ- الغرامات: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة من الأفراد الذين يرتكبون مخالفات قانونية؛ عقوبةً لهم، ولكنَّ حصيلتها غير ثابتة، ويصعب التنبُّؤ بها؛ نظرا إلى ارتباطها بعدد المخالفات المُرتكَبة، مثل غرامات التأخُّر في ترخيص المركبات ضمن مدَّة زمنية مُحدَّدة.

البطاقة رقم (٢).

إيرادات عامة أخرى

هي المبالغ النقدية التي تُحصِّلها الدولة لسدِّ العجز في موازنتها، ومن أهمها:

أ - القروض العامة: مبالغ نقدية تقترضها الدولة من جهات داخلية، مثل: البنوك، والمؤسسات المختلفة؛ أو من جهات خارجية، مثل: الدول العربية، والدول الأجنبية.

ب- الإصدار النقدي: عملية يقوم بها البنك المركزي لإصدار النقود عن طريق تحويل بعض الأصول الحقيقية التي تمتلكها الدولة إلى وحدات نقد قانونية يضخُّها في السوق للتداول في صورة مدفوعات حكومية (نفقات) لقاء أجور موظفي الدولة ومشترياتهم من السلع والخدمات.

تُفضي هذه الطريقة إلى ظهور ما يُسمّى التضخُّم المالي، وهو زيادة كمية النقود أو وسائل الدفع التي تؤدي إلى زيادة الطلب على نحوٍ يفوق العرض؛ ما يُسبِّب ارتفاعًا في مستوى الأسعار، وانخفاضًا في قيمة النقود، ثم انخفاض حجم الاستهلاك. وهذا الإجراء يفيد الدولة؛ إذ إنَّ الزيادة النقدية تُمكِّن الدولة من تأمين نفقاتها العامة، أو التمويل في الاستثمارات العامة.

يترتَّب على استعمال هذه الطريقة مخاطر عِدَّة تتمثَّل في ما يأتي:

- انخفاض القوَّة الشرائية للعُمْلة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.
- ارتفاع ثمن الصادرات في الأسواق العالمية؛ ما يُفقِدها القدرة على المنافسة.
- انخفاض احتياطي الدولة من العملات الصعبة؛ ما يُضعِف الثقة بالإنتاج القومي.
- هروب الأموال الأجنبية من البلاد، وعدم تشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها.

لذا يتعيَّن على الدولة توخّي الحذر عند اضطرارها إلى استعمال الإصدار النقدي مصدرًا للإيرادات العامة، وعدم اللجوء إلى ذلك إلا في حالات الضرورة؛ لما يترتَّب عليه من ارتفاع نسب التضخُّم التي تُؤثِّر سلبًا في حياتها الاقتصادية.

جـ- المنح الخارجية: مبالغ تحصل عليها الدولة من دول أُخرى لإنشاء مشروعات استثمارية هادفة؛ بُغْيَةَ تحسين أوضاع الدولة، وتأمين نفقاتها العامة، وتحقيق النفع العام للأفراد كافةً.

البطاقة رقم (٣).

بطاقات الخبراء (١-٢): الإيرادات العامة.

تتألَّف المالية العامة من ثلاثة عناصر رئيسة، منها الإيرادات العامة.

الإيرادات العامة: المبالغ النقدية التي تُحصِّلها الدولة من مصادر مختلفة لتأمين نفقاتها العامة.

أنواع الإيرادات:

نظرًا إلى تعدُّد مصادر الإيرادات العامة، واختلاف طبيعتها بناءً على نوع الخدمة العامة التي تقوم بها الدولة، والهدف منها؛ فقد ظهرت محاولات عِدَّة للتمييز بين أنواع الإيرادات العامة، وذلك بتقسيمها إلى أقسام عِدَّة، يضمُّ كلٌّ منها الإيرادات العامة المتشابهة في طبيعتها وخصائصها، مثل: الإيرادات الاقتصادية، والإيرادات السيادية. وفي ما يأتي بيان لكل نوع منها:

١- الإيرادات الاقتصادية:

المبالغ النقدية التي تدخل خزينة الدولة نتيجة استثمارها في الأموال والمنشآت التي تمتلكها بوصفها شخصًا اعتباريًّا؛ إذ تمتلك الدولة العديد من الأموال والمنشآت التي تستثمرها في أنشطة تُدِرُّ عليها دخلًا عامًّا، مثل: الأنشطة التجارية، والصناعية، والزراعية، والسياحية، في ما يُعرَف بدخل أملاك الدولة.

ينقسم دخل أملاك الدولة إلى نوعين، هما:

أ - إيراد أملاك الدولة العام: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة من استثمارها في المنشآت والعقارات بما يُحقِّق النفع العام، مثل: إنشاء الطرق وتعبيدها، وبناء المستشفيات، وإنشاء السدود والمدارس؛ إذ يستفاد من هذه المبالغ في تقديم الخدمات العامة للمجتمع من دون مقابل، غير أنَّها أحيانًا تُوفِّر إيرادًا عامًّا للدولة، مثل: الرسوم الرمزية التي تُدفَع عند زيارة المتاحف والأماكن الأثرية والمرافق العامة. وبوجه عام، لا يحق للدولة التصرُّف في إيراد أملاك الدولة العام بالبيع أو المبادلة، ولكن يُمكِنها الإفادة منه في تحصيل أموال (بوصفها إيرادات عامة) لقاء استخدام المنشآت والعقارات والمرافق العامة.

ب- إيراد أملاك الدولة الخاص: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة من المشروعات الإنتاجية التي تمتلكها وما ينجم عنها من إيرادات عامة، أو دخل عام لها، وهي تتمثَّل في الأشكال الثلاثة الآتية:

- الإيراد الناتج من الأملاك العقارية للدولة: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة من تأجيرها لممتلكاتها، مثل: الأراضي الزراعية، والغابات.
- الإيراد الناتج من الأملاك الصناعية والتجارية للدولة: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة من أرباح

المنشآت والمشروعات الصناعية والتجارية التي تمتلكها، مثل أرباح مؤسساتها الصناعية التي تقوم على استغلال الموارد، وزيادة الإنتاجية والمردود، كما في مصانع الحديد والأخشاب.

- الإيراد الناتج من الأملاك المالية للدولة: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة من الأرباح التي تُدِرُّها أسهم الشركات المملوكة لها، مثل: مصفاة البترول، ومصنع الأسمنت.

٢- الإيرادات السيادية:

المبالغ النقدية التي تُحصِّلها الدولة جبرًا من مواطنيها بحكم حقها في السيادة والحكم والسلطة، وبحكم مواطنتهم وانتمائهم إليها، وتتمثَّل أهمُّ هذه الإيرادات في ما يأتي:

أ - الضرائب: مبلغ من المال تقتطعه الدولة مباشرةً من الأفراد، وتُحصِّله من المُكلَّفين (سواء أكانوا طبيعيين، أم معنويين) بصورة إجبارية نهائية من دون مقابل؛ للوفاء بما تتطلَّبه النفقات العامة. والأصل في هذه الضرائب أنْ تكون نقدية، ولكنَّها قد تكون عينية كما في ضريبة التركات.

تُصنَّف الضرائب إلى نوعين، هما:

١- الضرائب المباشرة: ضرائب لا يُمكِن انتقال عبئها بصفة كلية، والمُكلَّف بها هو الذي يتحمَّلها بصورة كاملة، وهي نوعان:

أ - الضرائب على الدخل، مثل الضريبة التي تُفرَض على الرواتب والأجور والعلاوات والأرباح ومكاسب مختلف أنواع التجارة والأعمال؛ إذ يُقتطَع مبلغ معين من راتب الموظف لضريبة الدخل شهريًّا، ويكون في هذه الحالة هو المُكلَّف الوحيد بدفع مبلغ الضريبة كاملًا، ولا يُمكِن تكليف أحد غيره بدفعه، أو تحمُّل جزء منه.

ب - الضرائب على رأس المال؛ أيّ ما يملكه الفرد من أموال عقارية مثل الأراضي، أو أموال منقولة في لحظة زمنية معينة.

مثال:

يعمل أحمد في إحدى الشركات، ويُقتطَع مبلغ معين من راتبه لضريبة الدخل شهريًّا. وهو في هذه الحالة المُكلَّف الوحيد بدفع مبلغ الضريبة كاملًا، ولا يُمكِن تكليف أحد غيره بدفعه، أو تحمُّل جزء منه.

٢- الضرائب غير المباشرة: ضرائب يدفعها المُكلَّف مُؤقَّتًا، ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر، وهي ثلاثة أنواع:

- الضرائب على الاستهلاك، أو الإنفاق، أو ما يُعرَف بضريبة المبيعات، مثل: الضرائب الجمركية على السلع عند دخولها حدود الدولة أو خروجها منها، مثل الضريبة المفروضة على مطعم يمتلكه أحد الأشخاص؛ إذ يُفرَض عليه مبلغ معين من المال لضريبة المبيعات

يدفعها هو، ولكنَّه في المقابل يضيف مبلغًا من المال إلى فاتورة الزبون بوصفه ضريبة مبيعات؛ ما يعني أنَّ الضريبة المفروضة على مطعمه هي ضريبة غير مباشرة.

- ضرائب الإنتاج على السلع المُنتَجة التي قد تفرضها الدولة على أيِّ مرحلة من مراحل الإنتاج، أو بعد إنتاج السلع بصورتها النهائية.
- الضرائب على التداول التي تُفرَض عند انتقال الثروة والعقارات من شخص إلى آخر، أو عند تداول الأموال بطريقة تحرير المستندات، مثل: العقود، والشيكات، وفواتير الشراء، وذلك بإلصاق الطوابع على تلك المُحرَّرات، أو عند كتابة الاستدعاءات.

مثال:

يمتلك سامر مطعمًا فاخرًا، ويُفرَض عليه مبلغ معين من المال لضريبة المبيعات يدفعها هو، ولكنَّه في المقابل يضيف مبلغًا من المال إلى فاتورة الزبون بوصفه ضريبة مبيعات؛ ما يعني أنَّ الضريبة المفروضة على مطعمه هي ضريبة غير مباشرة.

ب- الرسوم: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة ممَّن يتلقَّون خدمات معينة تعود عليهم بنفع خاص، وتنطوي على منفعة عامة، مثل: رسوم استخراج شهادات الميلاد، وجواز السفر، ووثيقة إثبات الشخصية، وغير ذلك من الوثائق الرسمية.

جـ- الغرامات: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة من الأفراد الذين يرتكبون مخالفات قانونية؛ عقوبةً لهم، ولكنَّ حصيلتها غير ثابتة، ويصعب التنبُّؤ بها؛ نظرا إلى ارتباطها بعدد المخالفات المُرتكَبة، مثل غرامات التأخُّر في ترخيص المركبات ضمن مدَّة زمنية مُحدَّدة.

٣- إيرادات عامة أُخرى:

المبالغ النقدية التي تُحصِّلها الدولة لسدِّ العجز في موازنتها، ومن أهمِّها:

أ- القروض العامة: مبالغ نقدية تقترضها الدولة من جهات داخلية، مثل: البنوك، والمؤسسات المختلفة؛ أو من جهات خارجية، مثل: الدول العربية، والدول الأجنبية.

ب- الإصدار النقدي: عملية يقوم بها البنك المركزي لإصدار النقود عن طريق تحويل بعض الأصول الحقيقية التي تمتلكها الدولة إلى وحدات نقد قانونية يضخُّها في السوق للتداول في صورة مدفوعات حكومية (نفقات) لقاء أجور موظفي الدولة ومشترياتهم من السلع والخدمات.

تُفضي هذه الطريقة إلى ظهور ما يُسمّى التضخُّم المالي، وهو زيادة كمية النقود أو وسائل الدفع التي تؤدي إلى زيادة الطلب على نحوٍ يفوق العرض؛ ما يُسبِّب ارتفاعًا في مستوى الأسعار، وانخفاضًا في قيمة النقود، ثم انخفاض حجم الاستهلاك. وهذا الإجراء يفيد الدولة؛ إذ إنَّ الزيادة النقدية تُمكِّن الدولة من تأمين نفقاتها العامة، أو التمويل في الاستثمارات العامة.

يترتَّب على استعمال هذه الطريقة مخاطر عِدَّة تتمثَّل في ما يأتي:

- انخفاض القوَّة الشرائية للعُمْلة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

- ارتفاع ثمن الصادرات في الأسواق العالمية؛ ما يُفقِدها القدرة على المنافسة.
- انخفاض احتياطي الدولة من العملات الصعبة؛ ما يُضعِف الثقة بالإنتاج القومي.
- هروب الأموال الأجنبية من البلاد، وعدم تشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها.

لذا يتعيَّن على الدولة توخّي الحذر عند اضطرارها إلى استعمال الإصدار النقدي مصدرًا للإيرادات العامة، وعدم اللجوء إلى ذلك إلا في حالات الضرورة؛ لما يترتَّب عليه من ارتفاع نسب التضخُّم التي تُؤثِّر سلبًا في حياتها الاقتصادية.

جـ- المنح الخارجية: مبالغ تحصل عليها الدولة من دول أُخرى لإنشاء مشروعات استثمارية هادفة؛ بُغْيَةَ تحسين أوضاع الدولة، وتأمين نفقاتها العامة، وتحقيق النفع العام للأفراد كافةً.

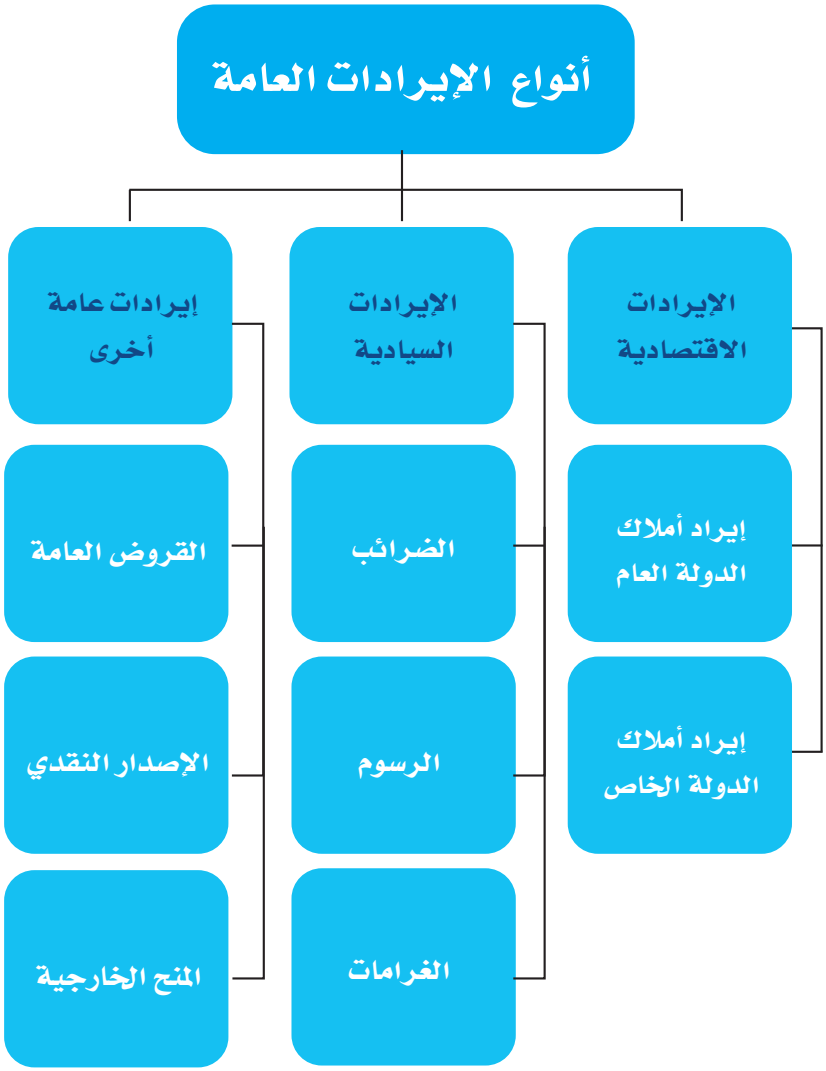

أسئلة الدرس

١ - وضِّح المقصود بكلٍّ من المفهومين الآتيين:

أ- الإيرادات العامة:

ب- التضخُّم المالي:

٢- تنقسم الإيرادات العامة للدولة إلى أنواع عدَّة، منها: الإيرادات الاقتصادية، والإيرادات السيادية. صنِّف الإيرادات العامةَ الآتية إلى النوع الذي تنتمي إليه:

الرقم	الإيرادات العامة	النوع
١	الرسوم.	
٢	إيراد أملاك الدولة العامة.	
٣	الضرائب.	
٤	المخالفات القانونية.	
٥	إيراد أملاك الدولة الخاص.	
٦	الغرامات.	

٣- ما الطرائق التي تلجأ إليها الدولة لسدِّ العجز في موازنتها؟

٤- علِّل ما يأتي: يجب على الدولة توخّي الحذر عند لجوئها إلى استعمال طريقة الإصدار النقدي مصدرًا للإيرادات العامة.

٥- في ما يأتي مجموعة من العبارات المُتعلِّقة بالإيرادات العامة. ضع كلمة (نعم) بجانب العبارة الصحيحة، وكلمة (لا) بجانب العبارة غير الصحيحة:

أ - الأموال التي تُحصِّلها الدولة من تأجيرها ممتلكاتها تُعَدُّ من الإيراد الناجم عن أملاكها المالية. ( )

ب- الضرائب على رأس المال هي ضرائب غير مباشرة. ( )

جـ- الضرائب التي تُحصَّل عند انتقال الثروة والعقارات من شخص إلى آخر تُعرَف باسم الضرائب على التداول. ( )

د- المبالغ التي تحصل عليها الدولة من دول أُخرى لإنشاء المشروعات تُسمّى المنح الخارجية. ( )

الدرس الرابع
مفهوم الموازنة العامة للدولة

تعرَّفت سابقًا عناصر المالية العامة المُتمثِّلة في النفقات العامة، وأنواعها، والإيرادات العامة، وأنواعها، ومصادرها، وأنَّ الفرد يُعدُّ موازنة شخصية تُمثِّل تخطيطه المستقبلي المُتوقَّع لدخله ومصروفاته خلال مدَّة زمنية لاحقة، قد تكون أسبوعًا، أو شهرًا، أو سنةً، أو غير ذلك؛ بُغْيَةَ مراقبة أوجه الصرف التي سيُنفق عليها دخله في تلك المدَّة المالية، وإدارته بصورة صحيحة؛ لكيلا تزيد نفقاته على دخله، فيعاني عجزًا ماليًّا. وفي حال استطاع الفرد توفير جزء من دخله بعد الإنفاق على جميع حاجاته، فإنَّ المبلغ المُتبقّي يُسمّى الفائض أو الوفر.

ستتعرَّف في هذا الدرس الموازنة العامة للدولة من حيث: مفهومها، ومُكوِّناتها، وكيفية إعدادها، والجهة المسؤولة عنها.

النشاط (١)

مفهوم الموازنة الشخصية.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تذكُّر مفهوم الموازنة الشخصية.

التعليمات

- ستعمل في هذا النشاط على نحوٍ فردي.
- شارِك المعلِّم في مراجعة مفهوم الموازنة الشخصية.
- ناقِش المعلِّم في هذا المفهوم.

النشاط (٢)

إعداد موازنة لمؤسسة معينة.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على إعداد موازنة لمؤسسة معينة.

التعليمات

- شارِك المعلِّم في مناقشة السؤالين الآتيين:

  أ - هل تقتصر عملية إعداد الموازنة على الأفراد فقط؟

  ب- هل تُعِدُّ المؤسسات المختلفة موازنات خاصة بها؟ لماذا؟

- ستعمل ضمن مجموعة.
- ادرس أنتَ وأفراد مجموعتك الحالة (١-٢): موازنة مؤسسة فادي، ثم أَعِدّوا الموازنة الخاصة بهذه المؤسسة.
- اعرض أنتَ وأفراد مجموعتك النتائج التي تتوصَّلون إليها أمام أفراد المجموعات الأُخرى.
- ناقِش المعلِّم في هذه النتائج.

موازنة مؤسسة فادي

أراد فادي إعداد موازنة تقديرية للإيرادات والنفقات المُتوقَّعة في العام القادم لمؤسسته، فقدَّر الإيرادات التي سيحصل عليها في العام القادم كالآتي:

- إيرادات المبيعات: ١٠٠٠٠٠ دينار.
- إيرادات الاستشارات الهندسية: ٥٠٠٠ دينار.
- إيرادات الاستشارات الفنية: ٣٥٠٠ دينار.
- إيرادات اشتراكات الزبائن: ٩٠٠٠ دينار.

في حين قدَّر النفقات (المصروفات) التي سيُنفِقها في العام القادم وفقًا لتوقُّعاته كالآتي:

- مصروف أجور العمّال: ٦٠٠٠٠ دينار.
- مصروف الكهرباء: ٣٥٠٠ دينار.
- مصروف المياه: ١٥٠٠ دينار.
- مصروف الهاتف والإنترنت: ٤٠٠ دينار.
- مصروف أجور التوزيع والنقل: ٦٧٠٠ دينار.
- مصروف إيجار المحل: ٧٥٠٠ دينار.
- المصروفات الإدارية والعمومية: ٤٥٠٠ دينار.
- مصروف الصيانة: ٥٤٢٠ دينارًا.

المطلوب:

١- إعداد الموازنة التقديرية المُتوقَّعة لمؤسسة فادي في العام القادم.

٢- تحديد إذا كانت الموازنة تدل على فائض أو عجز.

الحالة (١-٢): موازنة مؤسسة فادي التقديرية.

شارِك المعلِّم في مناقشة السؤالين الآتيين:

١- هل يقتصر إعداد الموازنة على الأفراد والمؤسسات فقط؟

٢- ما المقصود بالموازنة العامة للدولة؟

النشاط (٣)

مفهوم الموازنة العامة للدولة.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تعرُّف مفهوم الموازنة العامة للدولة.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- اطَّلع أنتَ وأفراد مجموعتك على الكلمات المفتاحية التي كتبها المعلِّم على اللوح.
- صُغْ أنتَ وأفراد مجموعتك تعريفًا لمفهوم الموازنة العامة، مُستخدِمين الكلمات المفتاحية التي كُتِبت على اللوح.
- اعرض أنتَ وأفراد المجموعة هذا التعريف أمام أفراد المجموعات الأُخرى.
- ناقِش المعلِّم في هذا التعريف.

النشاط (٤)

تمييز الموازنة العامة من الميزانية العمومية.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على التمييز بين الموازنة العامة والميزانية العمومية.

التعليمات

ستعمل ضمن مجموعة.

- اطَّلع أنتَ وأفراد مجموعتك على الشكل (١-٢): الميزانية العمومية لمؤسسة مازن للخدمات الاستشارية، ثم ادرسوا بنودها.

الشكل (١-٢): الميزانية العمومية لمؤسسة مازن للخدمات الاستشارية.

مؤسسة مازن للخدمات الاستشارية قائمة المركز المالي بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١م					
			الأصول المُتداوَلة		الالتزامات المُتداوَلة
	٢٣٣٠		الصندوق	٨٠٠	دائنون (مؤسسة النور)
٢٣٣٠		٨٠٠	إجمالي الأصول المُتداوَلة		إجمالي الالتزامات المُتداوَلة
			الأصول الثابتة		الالتزامات الثابتة
	١١٢٠٠		أجهزة حواسيب		
	٥٦٠٠		أثاث ومفروشات	٠	إجمالي الالتزامات الثابتة
١٦٨٠٠			إجمالي الأصول الثابتة		
					حقوق الملكية
				١٨٠٠٠	رأس المال
				(٩٠٠)	مسحوبات شخصية
				١٢٣٠	أرباح العام
				١٨٣٣٠	إجمالي حقوق الملكية
١٩١٣٠			إجمالي الأصول	١٩١٣٠	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- اطَّلع أنتَ وأفراد مجموعتك على الجدول (١-١): الفرق بين الموازنة العامة والميزانية العمومية، ثم أجيبوا عن الأسئلة الواردة فيه؛ بوضع إشارة (✓) في العمود المناسب (الموازنة العامة، الميزانية العمومية).

الجدول (١-١): الفرق بين الموازنة العامة والميزانية العمومية.

الرقم	السؤال	الموازنة العامة	الميزانية العمومية
١	أيُّهما تُمثِّل أداة محاسبية: الموازنة العامة، أم الميزانية العمومية؟		
٢	أيُّهما تُمثِّل عملية تقديرية مبنية على التوقُّعات: الموازنة العامة، أم الميزانية العمومية؟		
٣	أيُّهما تُمثِّل نتيجة فعلية لخطة مسبقة مبنية على الإحصاءات: الموازنة العامة، أم الميزانية العمومية؟		
٤	أيُّهما تُعَدُّ خطة مالية تُحدِّد مسار العمل في المرحلة القادمة: الموازنة العامة، أم الميزانية العمومية؟		
٥	أيُّهما تُمثِّل بيانًا ماليًّا يُوضِّح المسار المُتَّبَع في المدَّة المالية السابقة: الموازنة العامة، أم الميزانية العمومية؟		
٦	أيُّهما وُضِعت في بداية المدَّة المالية المُحدَّدة: الموازنة العامة، أم الميزانية العمومية؟		
٧	أيُّهما وُضِعت في نهاية المدَّة المالية المُحدَّدة: الموازنة العامة، أم الميزانية العمومية؟		

يختلف مفهوم الموازنة الشخصية عن مفهوم الموازنة العامة للدولة. وفي ما يأتي بيان لذلك:

الموازنة الشخصية: خطة مالية يُعِدُّها الشخص بنفسه؛ لبيان الإيرادات المُقدَّرة، وأوجه إنفاقها، وفق برنامج مُحدَّد؛ لتحقيق أهداف معينة خلال مدَّة زمنية لاحقة مُحدَّدة.

موازنة المؤسسات:

لا يقتصر إعداد الموازنة على الأفراد، وإنَّما يشمل ذلك المؤسسات؛ إذ تُعدُّ المؤسسات المختلفة موازناتها التقديرية الخاصة بها، بحيث تُقدِّر إيراداتها، وكيفية إنفاقها، وتُحدِّد أوجه صرفها؛ لتتمكَّن من إدارة إيراداتها بصورة صحيحة. وفي ما يأتي مثال يُوضِّح كيفية إعداد موازنة لمؤسسة فادي:

موازنة مؤسسة فادي			
المبلغ	الإيرادات	المبلغ	المصروفات
١٠٠٠٠٠	إيرادات المبيعات	٦٠٠٠٠	مصروف أجور العمّال
٥٠٠٠	إيرادات الاستشارات الهندسية	٣٥٠٠	مصروف الكهرباء
٣٥٠٠	إيرادات الاستشارات الفنية	١٥٠٠	مصروف المياه
٩٠٠٠	إيرادات اشتراكات الزبائن	٤٠٠	مصروف الهاتف والإنترنت
		٦٧٠٠	مصروف أجور التوزيع والنقل
		٧٥٠٠	مصروف إيجار المحل
		٤٥٠٠	المصروفات الإدارية والعمومية
		٥٤٢٠	مصروف الصيانة
١١٧٥٠٠	إجمالي الإيرادات	٨٩٥٢٠	إجمالي المصروفات

يَتبيَّن ممّا سبق أنَّ إجمالي الإيرادات المُتوقَّعة لمؤسسة فادي في العام القادم وفق توقُّعاته ستبلغ ١١٧٥٠٠ دينار، وأنَّ إجمالي المصروفات المُتوقَّعة في العام القادم ستبلغ ٨٩٥٢٠ دينارًا؛ ما يعني وجود فائض قيمته ٢٧٩٨٠ دينارًا، وأنَّه يُمكِن لفادي أنْ يستثمر هذا المبلغ في زيادة حجم الإنتاج، أو في أوجه أُخرى.

الميزانية العمومية:

تُعَدُّ الميزانية العمومية في نهاية المدَّة المالية التي تُعرَف بقائمة المركز المالي، أو الميزانية العمومية (Balance Sheet). وقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) هي قائمة تُوضِّح ما تملكه كل مؤسسة من أصول، وما عليها من التزامات وقت إعدادها، وتتضمَّن مُلخَّصًا لجميع الأصول والالتزامات وحقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة.

الموازنة العامة:

لا يقتصر إعداد الموازنة على الأفراد والمؤسسات، وإنَّما يشمل ذلك الدوائر الحكومية والخاصة جميعها، بحيث تُرفَع موازناتها إلى دائرة الموازنة العامة؛ ليصار إلى اعتمادها، وتجميعها في موازنة عامة واحدة تُسمّى الموازنة العامة للدولة. ويُمثِّل الجدول (١-٢) بعض أوجه المقارنة بين الموازنة العامة والميزانية العمومية للمؤسسات.

تُعِدُّ الدولة موازنة لنفقاتها وإيراداتها، في ما يُعرَف بالموازنة العامة للدولة. وتُعرَّف الموازنة العامة بأنَّها خطة مالية تقديرية مُفصَّلة تُبيِّن برنامج عمل الحكومة خلال سنة مالية مُقبِلة؛ تحقيقًا لأهداف الدولة بعد اعتمادها من السلطة التشريعية.

يَتبيَّن من هذا التعريف أنَّ الموازنة العامة:

١- تُمثِّل خطة لبرنامج عمل الحكومة خلال سنة مُقبِلة.

٢- تتضمَّن تقديرات سنة قادمة لكلٍّ من عناصر الإنفاق العام التي تعتزم الدولة إنفاقها، ومصادر التمويل اللازمة للوفاء بها، مُمثَّلةً في الإيرادات العامة.

٣- تشمل التقديرات في إطار خطة الحكومة لتحقيق الأهداف المختلفة للدولة.

٤- تُقِرُّها السلطة التشريعية للدولة (مجلس الأُمَّة).

الجدول (١-٢): أوجه المقارنة بين الموازنة العامة والميزانية العمومية للمؤسسات.

وجه المقارنة	الموازنة العامة	الميزانية العمومية
المفهوم	خطة لبرنامج عمل الدولة للسنة المُقبِلة.	بيان محاسبي يُحدِّد المركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة بعد انتهاء السنة المالية.
طبيعة الأرقام فيها	تتضمَّن أرقامًا تقديريةً لما تعتزم الدولة إنفاقه، وما يُمكنها تحصيله من إيرادات في السنة الماليَة المُقبِلة.	تتضمَّن أرقامًا فعليةً لما تمتلكه المؤسسة من أصول، وما عليها من التزامات بعد انتهاء السنة المالية.
الهدف من الإعداد	تحقيق أهداف المجتمع.	بيان مُلخَّص أعمال المؤسسة، وما لها، وما عليها في السنة المالية الماضية.

١- وضِّح المقصود بكلٍّ من المفهومين الآتيين:

أ- الموازنة الشخصية:

ب- الموازنة العامة:

٢- أكمل الفراغ بما هو مناسب في ما يأتي:

تُمثِّل الموازنة العامة خطة لبرنامج عمل الحكومة خلال .....؛ إذ تتضمَّن تقديرات سنة قادمة لكلٍّ من عناصر ..... التي تعتزم الدولة إنفاقها، ومصادر التمويل اللازمة للوفاء بها، مُمثَّلةً في .....، وتتمُّ هذه التقديرات في إطار خطة الحكومة لتحقيق ..... المختلفة، وتُقِرُّ هذه الخطة ..... للدولة.

٣- في ما يأتي مجموعة من العبارات التي تُبيِّن الفرق بين الموازنة العامة والميزانية العمومية. ضع كلمة (نعم) بجانب العبارة الصحيحة، وكلمة (لا) بجانب العبارة غير الصحيحة:

أ - تُعَدُّ الموازنة العامة أداة محاسبية. ( )

ب- تُمثِّل الميزانية العمومية بيانًا ماليًّا يُوضِّح المسار المُتَّبَع في المدَّة المالية السابقة. ( )

جـ- توضع الموازنة العامة في بداية المدَّة المالية المُحدَّدة. ( )

د - تُعَدُّ الموازنة العامة نتيجة فعلية لخطة مسبقة مبنية على الإحصاءات. ( )

هـ - تُمثِّل الميزانية العمومية عملية تقديرية مبنية على التوقُّعات. ( )

و - توضع الميزانية العمومية في بداية المدَّة المالية المُحدَّدة. ( )

الدرس الخامس
دائرة الموازنة العامة

تعرَّفت سابقًا أنَّ الموازنة العامة هي خطة مالية تقديرية مُفصَّلة تُبيِّن برنامج عمل الحكومة خلال سنة مالية مُقبِلة؛ تحقيقًا لأهداف الدولة بعد اعتمادها من السلطة التشريعية. ولكن، مَن الجهة التي تتولّى إعداد الموازنة العامة للدولة؟ وما الأدوار التي تؤديها؟ وما الأهداف التي تسعى لتحقيقها؟

النشاط (١)

دائرة الموازنة العامة.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تعرُّف دائرة الموازنة العامة.

التعليمات

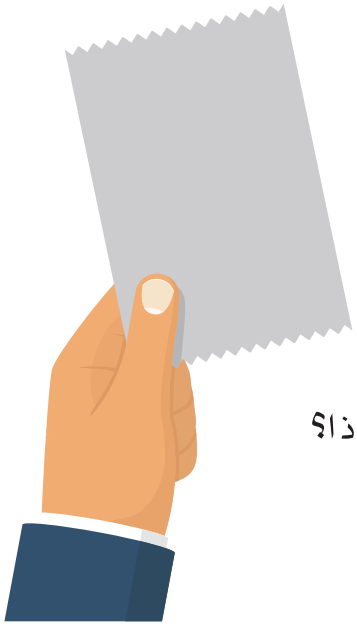

- شارِك المعلِّم في مناقشة الأسئلة الآتية:

أ - كيف تُنفِّذ الدولة أعمالها؟

ب- ما اسم الوزارة التي تُتابِع شؤون الدولة المالية؟

جـ- برأيك، هل تستطيع وزارة المالية متابعة الشؤون المالية جميعها؟ لماذا؟

د - كيف يُمكِن لوزارة المالية متابعة مختلف الشؤون المالية؟

هـ- ماذا يُطلَق على الدائرة التي تُتابِع الموازنة العامة للدولة؟

النشاط (٢)

نشأة دائرة الموازنة العامة.

الهدف سيساعدك هذا النشاط على تعرُّف نشأة دائرة الموازنة العامة.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- ادرس أنتَ وأفراد مجموعتك الحالة (١-٣): نشأة دائرة الموازنة العامة.
- ناقِش أفراد مجموعتك في هذه الحالة، ثم أجيبوا عن الأسئلة التي تليها.
- اعرض أنتَ وأفراد مجموعتك إجابات الأسئلة أمام أفراد المجموعات الأُخرى.
- ناقِش المعلِّم في هذه الإجابات.

أرادت سمر إعداد تقرير عن نشأة دائرة الموازنة العامة؛ تحضيرًا للدرس التالي في مبحث الثقافة المالية، وقد تمكَّنت من دخول موقع دائرة الموازنة العامة الإلكتروني في شبكة الإنترنت، وتصفَّحت الموقع، واستفادت من المعلومات التي فيه، ثم كتبت تقريرها الذي ضمَّنته المعلومات الآتية:

١- مسؤولية إعداد الموازنة العامة في الأردن كانت من مهام وزارة المالية، مُمثَّلةً في قسم الميزانية العامة الذي ارتبط ارتباطًا مباشرًا بوكيل وزارة المالية.

٢- تشكيل لجنة ملكية عام ١٩٦٠م للنظر في القوانين والأنظمة المالية المُعتمَدة، وبخاصة ما يتعلَّق منها بالموازنة العامة والحسابات المُرتبطة بها. وقد درست اللجنة منهجية إعداد الموازنة العامة، وطرائق تصنيفها، مُحدِّدةً أبرز عناصر الضعف فيها.

٣- تشكيل لجنة خاصة - بعد سنتين تقريبًا- عملت على وضع مشروع قانون الموازنة العامة رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢م، الذي أُنشِئت بموجبه دائرة الموازنة العامة التي يديرها مدير عام يرتبط بوزير المالية.

٤- بدءًا من السنة المالية ١٩٦٣/ ١٩٦٤م، أخذت دائرة الموازنة العامة تُعِدُّ قانون الموازنة العامة.

ومنذ ذلك الوقت استمرَّت الدائرة في إدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة، وتصنيف النفقات والإيرادات .

٥- في عام ٢٠٠٨م، أُقِرَّ قانون تنظيم الموازنة رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٨م، وبذلك دخلت الموازنة العامة مرحلة جديدة من التطوير والتحديث؛ إذ اعتُمِد الإطار المالي متوسط المدى، إضافةً إلى التوسُّع في تطبيق الموازنة المُوجَّهة بالنتائج على مختلف الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

بعد أن انتهت سمر من كتابة تقريرها توجَّهت إلى والدتها للاستفسار عن بعض المصطلحات التي لم تتمكَّن من فهمها، ودار بينهما الحوار الآتي:

سمر: كيف حالك يا والدتي؟ لقد كتبت تقريرًا عن نشأة دائرة الموازنة العامة، وأودُّ الاستفسار منك عن بعض المصطلحات التي وردت فيه.

الوالدة: حسنًا يا ابنتي، ما استفسارك الأول؟

سمر: ما المقصود باللجنة الملكية؟

الوالدة: اللجنة الملكية: هي مجموعة من الأشخاص المُتخصِّصين في مجال معين، يختارهم جلالة المَلك، أو يُصادِق عليهم بإرادة ملكية سامية.

سمر: وما المقصود بالإطار المالي متوسط المدى؟

الوالدة: الإطار المالي متوسط المدى: هو خطة مالية توضع لمرحلة قادمة مدَّتها ثلاث سنوات على الأقل: سنة مالية خاصة لسنة الموازنة العامة، وسنتان تأشيريتان مُقبِلتان لسنة الموازنة.

سمر: وما المقصود بالسنة التأشيرية؟

الوالدة: السنة التأشيرية: هي السنة التي تُستخدَم مُؤشِّرًا للموازنة العامة للسنة المُقبِلة، وفيها يُقارَن بين بنود الموازنة العامة لسنتين مُقبلتين لسنة الموازنة وبنود الموازنة العامة لسنة المَوازنة.

سمر: هل يُقصَد بسنة الموازنة السنة التي تُعَدُّ فيها الموازنة العامة؟

الوالدة: نعم يا ابنتي.

سمر: ما المقصود بالدائرة الحكومية؟ وهل تختلف عن الوحدة الحكومية؟

الوالدة: نعم، يوجد اختلاف بينهما؛ فالدائرة الحكومية هي أيُّ وزارة، أو دائرة، أو سلطة، أو هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة. أمّا الوحدة الحكومية فيُقصَد بها أيُّ هيئة، أو مؤسسة رسمية عامة، أو سلطة، أو مؤسسة عامة مستقلة ماليًّا أو إداريًّا، وتدخل موازنتها ضمن موازنات الوحدات الحكومية.

سمر: شكرًا لك يا والدتي على هذه المعلومات، وسأعمل على تضمينها التقرير الذي أعددته.

الحالة (١-٣): نشأة دائرة الموازنة العامة.

- شارِك المعلِّم في مناقشة الأسئلة الآتية:

أ - مَن كان يُعِدُّ الموازنة العامة قبل صدور قانون الموازنة العامة رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢م؟

ب - لماذا شُكِّلت اللجنة الملكية الأولى؟

جـ - مَن يدير دائرة الموازنة العامة؟

د - ما المقصود باللجنة الملكية؟

هـ - عرِّف الإطار المالي متوسط المدى.

و - ماذا يُقصَد بالسنة التأشيرية؟

ز - ما الدائرة الحكومية؟ هل تختلف عن الوحدة الحكومية؟

النشاط (٣)

مهام دائرة الموازنة العامة.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تحديد مهام دائرة الموازنة العامة.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- حدِّد أنتَ وأفراد مجموعتك فردًا راكضًا؛ أيّ مصدرًا للمعلومات.
- جهِّز أنتَ وأفراد مجموعتك ورقةً وقلمًا.
- يتعيَّن على الفرد الراكض أنْ يتجوَّل في أنحاء غرفة الصف بحثًا عن المعلومات اللازمة لمجموعته من البطاقات المُعلَّقة على اللوح (البطاقات (١-٣): مهام دائرة الموازنة العامة)، بحيث يُحضِر معلومة في كل مرَّة.
- ناقِش أفراد مجموعتك في المعلومات التي تَرِدُ من مصدر المعلومات، ثم لخِّصوها في الورقة.
- اعرض أنتَ وأفراد مجموعتك النتائج التي تتوصَّلون إليها أمام أفراد المجموعات الأُخرى.

إعداد الموازنة العامة للدولة، وموازنات الوحدات الحكومية.

البطاقة رقم (١).

إعداد نظام تشكيلات الوظائف وجداولها للدوائر والوحدات الحكومية بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية والجهات الرسمية ذات العلاقة وفق القوانين والأنظمة النافذة.

البطاقة رقم (٢).

متابعة تقييم أداء البرامج والمشروعات والأنشطة للدوائر والوحدات الحكومية، والتأكُّد أنَّها تُحقِّق النتائج المنشودة بكفاءة وفاعلية لبلوغ أهدافها.

البطاقة رقم (٣).

تقديم التوصيات بخصوص البيانات المالية الختامية المُتعلِّقة بجميع الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء قبل إقرارها والموافقة عليها.

البطاقة رقم (٤).

إعداد بيان مُفصَّل عن العمليات اللازمة لإقرار الموازنة العامة، وموازنات الوحدات الحكومية.

البطاقة رقم (٥).

تقديم المشورة للدوائر والوحدات الحكومية في الشؤون المالية، وأيِّ أمور أُخرى ذات علاقة بمهامها.

البطاقة رقم (٦).

مناقشة المُتخصِّصين من الوزارات والوحدات الحكومية المعنية في مدى ملاءمة الأهداف المؤسسية للأهداف الوطنية، ومُؤشِّرات قياس الأداء للأهداف، وترتيب أولويات الإنفاق ضمن الموارد المالية المتوافرة.

البطاقة رقم (٧).

التوصُّل إلى تصوُّر إجمالي أولي لحجم الإيرادات والنفقات المُقدَّرة للسنة المالية القادمة، ومقدار العجز المُتوقَّع.

البطاقة رقم (٨).

البطاقات (١-٣): مهام دائرة الموازنة العامة.

النشاط (٤)

أهداف دائرة الموازنة العامة.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تحديد أهداف دائرة الموازنة العامة.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- ادرس أنتَ وأفراد مجموعتك الحالة (١-٤): أهداف دائرة الموازنة العامة، ثم استنتجوا أهداف هذه الدائرة.
- اعرض أنتَ وأفراد مجموعتك النتائج التي تتوصَّلون إليها أمام أفراد المجموعات الأُخرى.
- ناقِش المعلِّم في هذه النتائج.

أراد عمر كتابة تقرير عن أهداف الموازنة العامة، فتوجَّه إلى دائرة الموازنة العامة، والتقى فيها بأحد الموظفين للاستفسار عن الأهداف التي تسعى الدائرة إلى تحقيقها، وقد دار بينهما الحوار الآتي:

عمر: مرحبًا، أودُّ تعرُّف الأهداف التي تسعى دائرة الموازنة العامة لتحقيقها.

الموظف: سأعرض لك بعض الحالات والمواقف التي تُوضِّح هذه الأهداف.

تسعى الدولة إلى تحقيق مستوى معيشة جيد لمواطنيها كافةً؛ لذا تهدف دائرة الموازنة العامة إلى تحقيق أعلى معدلات النمو المستدام عن طريق إقامة المشروعات التنموية التي تُحقِّق أقصى ربح ممكن، بما يكفل توفير المستوى المعيشي الجيد للمواطنين جميعًا.

عمر: ما المقصود بمعدلات النمو المستدام؟

الموظف: يُقصَد بها تحقيق أقصى ربح ممكن، بما يضمن استدامة المشروعات، ثم تنمية الاقتصاد الوطني، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

عمر: هذا أمر جيد، وماذا بعدُ؟

الموظف: تضع دائرة الموازنة العامة نُصْب عينيها تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المحافظات، ولا سيما أنَّ الدولة تعتمد اليوم نهج اللامركزية؛ ما يعني أنَّ كل محافظة مسؤولة وحدها عن تنمية المشروعات الحيوية فيها. ولضمان توزيع الإيرادات العامة على نحوٍ يكفل تحقيق العدالة؛ فإنَّ دائرة الموازنة العامة تسعى إلى تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات جميعها.

عمر: ما المقصود بنهج اللامركزية؟

الموظف: نهج اللامركزية: هو تفرُّد كل محافظة بإدارة شؤونها وحدها، واتخاذ القرارات المناسبة لتنميتها، والنهوض بمستوى معيشة أفرادها.

عمر: وماذا يُقصَد بالتوازن التنموي؟

الموظف: يُقصَد به توزيع المشروعات التنموية على نحوٍ يُحقِّق العدالة بين مختلف المحافظات، ويكفل تنمية كلٍّ منها على قَدم المساواة، بحيث لا تتركَّز إقامة المشروعات التنموية في بعض المحافظات على حساب محافظات أُخرى.

عمر: حسنًا، وماذا بعدُ؟

الموظف: تسعى دائرة الموازنة العامة إلى الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، وضبط عجز الموازنة عن طريق إنشاء نظام مالي فاعل وقليل المخاطر.

عمر: ما المقصود بالاستقرار المالي؟ وهل يختلف عن الاستقرار النقدي؟

الموظف: الاستقرار المالي: هو الحالة التي يكون فيها الجهاز المالي والمصرفي قادرًا على التصدّي

للأزمات المالية الداخلية والخارجية، والاستمرار في أداء وظيفته المُتمثِّلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية، وأداء المدفوعات بكفاءة في حال وقوعها. أمّا الاستقرار النقدي فيُقصَد به الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وسعر صرف الدينار، وتوفير هيكل أسعار فائدة مناسب يواكب التطورات الاقتصادية وتطورات أسواق المال العالمية.

عمر: إذن، تسعى دائرة الموازنة العامة إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي لضمان استقرار الوضع الاقتصادي الوطني. ولكن، هل توجد أهداف أُخرى لهذه الدائرة؟

الموظف: نعم، فدائرة الموازنة العامة تُعْنى أيضًا بتحسين مستوى الخدمات المُقدَّمة للمواطنين، وتراعي العدالة في توزيعها.

عمر: شكرًا جزيلًا لك على هذه المعلومات القيِّمة التي ستساعدني على كتابة التقرير.

الحالة (١-٤): أهداف دائرة الموازنة العامة.

نشأة دائرة الموازنة العامة:

أُسنِدت مُهَمَّة إعداد الموازنة العامة في الأردن إلى وزارة المالية، مُمثَّلةً في قسم الميزانية العامة الذي ارتبط ارتباطًا مباشرًا بوكيل وزارة المالية، ثم شُكِّلت لجنة ملكية عام ١٩٦٠م للنظر في القوانين والأنظمة المالية المعمول بها، وبخاصة ما تعلَّق منها بالموازنة العامة والحسابات المُرتبِطة بها، وقد درست اللجنة منهجية إعداد الموازنة العامة، وطرائق تصنيفها، وحدَّدت أبرز عناصر الضعف فيها.

وبعد سنتين تقريبًا أُنشِئت لجنة خاصة عملت على وضع مشروع قانون الميزانية العامة رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢م، الذي أُنشِئت بموجبه دائرة الموازنة العامة التي يديرها مدير عام يرتبط بوزير المالية. وبدءًا من السنة المالية ١٩٦٣/ ١٩٦٤م، أخذت دائرة الموازنة العامة تُعِدُّ قانون الموازنة العامة. ومنذ ذلك الوقت استمرَّت الدائرة في إدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة، وتصنيف النفقات والإيرادات .

وفي عام ٢٠٠٨م، أُقِرَّ قانون تنظيم الموازنة رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٨م، وبذلك دخلت الموازنة العامة مرحلة جديدة من التطوير والتحديث؛ إذ اعتُمِد الإطار المالي متوسط المدى، إضافةً إلى التوسُّع في تطبيق الموازنة المُوجَّهة بالنتائج على مختلف الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

في ما يأتي بعض المفاهيم والمصطلحات التي قد تَرِدُ في الموازنة العامة للدولة:

١- اللجنة الملكية: مجموعة من الأشخاص المُتخصِّصين في مجال معين، يختارهم جلالة المَلك، أو يُصادِق عليهم بإرادة ملكية سامية.

٢- الإطار المالي متوسط المدى: خطة مالية توضع لمرحلة قادمة مدَّتها ثلاث سنوات على الأقل: سنة مالية خاصة لسنة الموازنة العامة، وسنتان تأشيريتان مُقبِلتان لسنة الموازنة.

٣- السنة التأشيرية: السنة التي تُستخدَم مُؤشِّرًا للموازنة العامة للسنة المُقبِلة، وفيها يُقارَن بين بنود الموازنة العامة لسنتين مُقبِلتين لسنة الموازنة وبنود الموازنة العامة لسنة الموازنة.

٤- سنة الموازنة: السنة التي تُعَدُّ فيها الموازنة العامة.

٥- الدائرة الحكومية: أيُّ وزارة، أو دائرة، أو سلطة، أو هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.

٦- الوحدة الحكومية: أيُّ هيئة، أو مؤسسة رسمية عامة، أو سلطة، أو مؤسسة عامة مستقلة ماليًّا أو إداريًّا، وتدخل موازنتها ضمن موازنات الوحدات الحكومية.

مهام دائرة الموازنة العامة:

تتمثَّل مهام دائرة الموازنة العامة في ما يأتي:

١- إعداد الموازنة العامة للدولة، وموازنات الوحدات الحكومية.

٢- إعداد نظام تشكيلات الوظائف وجداولها للدوائر والوحدات الحكومية بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية والجهات الرسمية ذات العلاقة وفق القوانين والأنظمة النافذة.

٣- متابعة تقييم أداء البرامج والمشروعات والأنشطة للدوائر والوحدات الحكومية، والتأكُّد أنَّها تُحقِّق النتائج المنشودة بكفاءة وفاعلية لبلوغ أهدافها.

٤- تقديم التوصيات بخصوص البيانات المالية الختامية المُتعلِّقة بجميع الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء قبل إقرارها والموافقة عليها.

٥- إعداد بيان مُفصَّل عن العمليات اللازمة لإقرار الموازنة العامة، وموازنات الوحدات الحكومية.

٦- تقديم المشورة للدوائر والوحدات الحكومية في الشؤون المالية، وأيِّ أمور أُخرى ذات علاقة بمهامها.

٧- مناقشة المُتخصِّصين من الوزارات والوحدات الحكومية المعنية في مدى ملاءمة الأهداف المؤسسية للأهداف الوطنية، ومُؤشِّرات قياس الأداء للأهداف، وترتيب أولويات الإنفاق ضمن الموارد المالية المتوافرة.

٨- التوصُّل إلى تصوُّر إجمالي أولي لحجم الإيرادات والنفقات المُقدَّرة للسنة المالية القادمة، ومقدار العجز المُتوقَّع.

أهداف دائرة الموازنة العامة:

تتمثَّل أهداف دائرة الموازنة العامة في ما يأتي:

١- تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد للمواطنين كافةً. ويُقصَد بمعدلات النمو المستدام تحقيق أقصى ربح ممكن بما يضمن استدامة المشروعات، ثم تنمية الاقتصاد الوطني، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

٢- تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات تطبيقًا لنهج اللامركزية. ويُعرَّف التوازن التنموي بأنَّه توزيع المشروعات التنموية على نحو يُحقِّق العدالة بين مختلف المحافظات، ويكفل تنمية كلٍّ منها على قَدم المساواة، بحيث لا تتركَّز إقامة المشروعات التنموية في بعض المحافظات على حساب محافظات أُخرى.

أمّا نهج اللامركزية فهو تفرُّد كل محافظة بإدارة شؤونها وحدها، واتخاذ القرارات المناسبة لتنميتها، والنهوض بمستوى معيشة أفرادها.

٣- الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، وضبط عجز الموازنة عن طريق إنشاء نظام مالي فاعل وقليل المخاطر. ويُعرَّف الاستقرار المالي بأنَّه الحالة التي يكون فيها الجهاز المالي والمصرفي قادرًا على التصدّي للأزمات المالية الداخلية والخارجية، والاستمرار في أداء وظيفته المُتمثِّلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية، وأداء المدفوعات بكفاءة في حال وقوعها.

أمّا الاستقرار النقدي فيُقصَد به الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وسعر صرف الدينار، وتوفير هيكل أسعار فائدة مناسب يواكب التطورات الاقتصادية وتطورات أسواق المال العالمية.

٤- تحسين مستوى الخدمات المُقدَّمة للمواطنين، ومراعاة العدالة في توزيعها.

أسئلة الدرس

١- املأ الفراغ بما يُناسِبه من المفاهيم في كلٍّ ممّا يأتي:

أ - ..... مجموعة من الأشخاص المُتخصِّصين في مجال معين، يختارهم جلالة المَلك، أو يُصادِق عليهم بإرادة ملكية سامية.

ب- .....: خطة مالية توضع لمرحلة قادمة مدَّتها ثلاث سنوات على الأقل.

جـ- .....: السنة التي تُستخدَم مُؤشِّرًا للموازنة العامة للسنة المُقبِلة.

د- .....: تحقيق أقصى ربح ممكن بما يضمن استدامة المشروعات.

هـ- .....: تفرُّد كل محافظة بإدارة شؤونها وحدها، واتخاذ القرارات المناسبة لتنميتها.

و- .....: الحالة التي يكون فيها النظام المالي مُقاوِمًا للصدمات الاقتصادية، وقادرًا بفاعلية على أداء وظائفه الأساسية.

ز- .....: الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وسعر صرف الدينار، وتوفير هيكل أسعار فائدة مناسب يواكب التطورات الاقتصادية وتطورات أسواق المال العالمية.

ح- .....: توزيع المشروعات التنموية على نحوٍ يُحقِّق العدالة بين مختلف المحافظات، ويكفل تنمية كلٍّ منها على قَدم المساواة.

٢- وضِّح الفرق بين الدائرة الحكومية والوحدة الحكومية من حيث المفهوم.

٣- اذكر ثلاثًا من مهام دائرة الموازنة العامة.

الدرس السادس
مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة

تُعدُّ كل دائرة أو وحدة حكومية موازنتها العامة، ثم تُرسِلها إلى دائرة الموازنة العامة؛ لاعتمادها وتجميعها في الموازنة العامة للدولة، ثم عرضها على رئاسة الوزراء؛ لإقرارها وتنفيذها، ما يعني أنَّ إعداد الموازنة العامة للدولة يمرُّ بمراحل عِدَّة قبل اعتمادها، فما هذه المراحل؟

النشاط (١)

مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تحديد مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- اطَّلع أنتَ وأفراد مجموعتك على ورقة العمل (١-٢): مراحل إعداد الموازنة العامة.
- ناقِش أفراد مجموعتك في ورقة العمل، ثم أجيبوا عن الأسئلة الواردة فيها.
- اعرض أنتَ وأفراد مجموعتك إجابات الأسئلة أمام أفراد المجموعات الأُخرى.
- ناقِش المعلِّم في هذه الإجابات.

يمرُّ إعداد الموازنة العامة بالمراحل الآتية: **التحضير والإعداد، والاعتماد والإقرار، والتنفيذ، ومراقبة التنفيذ والتقييم**. تتضمَّن كل مرحلة من هذه المراحل مجموعة من الإجراءات. صنِّف أنتَ وأفراد مجموعتك كل إجراء من الإجراءات الآتية إلى المرحلة التي تُمثِّلها:

الرقم	الإجراء	المرحلة
١	إحالة مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة النهائي إلى مجلس الأُمَّة قبل بدء السنة المالية بشهر واحد على الأقل.	
٢	يتوصل إلى تصور إجمالي أولي لحجم الايرادات والنفقات المقدرة للسنة المالية القادمة ومقدار العجز المتوقع (إن وجد).	
٣	يصدر وزير المالية امراً مالياً عاماً تقدره دائرة الموازنة العامة يتم بموجبه الإنفاق من بند النفقات الجارية من قبل الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية بحسب المخصصات الجارية المرصودة في قانون الموازنة العامة.	
٤	بعد إقرار مشروع قانون الموازنة العامة من قبل مجلس الأعيان يعاد الى الحكومة التي ترفعه إلى جلالة الملك لإقراره وإصدار الإرادة الملكية بالموافقة عليه ليصبح قانوناً ساري المفعول، يعمل به بدءاً بتاريخ ١/١ من كل سنة مالية.	
٥	إصدار بلاغ من رئاسة الوزراء لمختلف الوزارات والدوائر الحكومية يتعلَّق بإعداد الموازنة العامة، ويتضمَّن الأسس والتعليمات التي يجب على الوزارات والدوائر الحكومية اتباعها، ومواعيد تقديم موازناتها لدائرة الموازنة العامة.	
٦	عقد مجلس النواب جلسة خاصة لمناقشة مشروع قانون الموازنة، بحضور رئيس الوزراء، والوزراء. وفيها تُقدِّم اللجنة المالية والاقتصادية تقريرها الذي يتضمَّن توصيات وملاحظات على المشروع، ثم يُفتَح باب المشاركة لِمَن يرغب مِن النواب في مناقشة مشروع القانون.	
٧	تحقُّق دائرة الموازنة العامة من أنَّ المسؤولين عن الإنفاق والمُفوَّضين بالتوقيع في الوزارات والدوائر المعنية هم الذين يُوقِّعون على الحوالات، والأوامر المالية، ومستندات الالتزام.	

٨	إصدار وزير المالية تعميمًا للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية، يُحدَّد فيه المسؤول عن الإنفاق ومراقبة المُخصَّصات المعتمدة لكلٍّ منها.	
٩	متابعة وزارة المالية تطبيق الأنظمة المالية، والتحقُّق من أنَّ النفقات لا تتجاوز حدود مُخصَّصاتها، وأنَّها تُصرَف في الأوجه التي رُصِدت لها.	
١٠	إصدار الحوالات المالية شهريًّا، بحيث تشمل جميع بنود الموازنة العامة؛ بُغْيَةَ الإنفاق على المشروعات والأنشطة المُقترَحة في الموازنة العامة.	
١١	إحالة مجلس النواب مشروع قانون الموازنة العامة إلى اللجنة المالية والاقتصادية التي أنشاها المجلس؛ بُغْيَةَ دراسة القانون، ومناقشته مع المسؤولين في السلطة التنفيذية، ثم رفع التوصيات اللازمة لهذا المجلس.	
١٢	اعتماد مشروع قانون الموازنة العامة الذي يرفع إلى مجلس الوزراء؛ لدراسته، ومناقشته، وإدخال أيِّ تعديلات عليه قد يراها مناسبة، وتنسجم مع الأهداف العامة للدولة، ثم وضع الموازنة في صورتها النهائية.	

ورقة العمل (١-٢): مراحل إعداد الموازنة العامة.

- شارِك المعلِّم في مناقشة مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة.

يمرُّ إعداد الموازنة العامة للدولة بأربع مراحل، هي:

أولًا: مرحلة التحضير والإعداد:

يتم في هذه المرحلة التحضير والبدء بإعداد قانون الموازنة العامة حيث تبدأ هذه المرحلة بإصدار بلاغ من رئاسة الوزراء لمختلف الوزارات والدوائر الحكومية يتعلق بإعداد الموازنة العامة ويتضمن الأسس والتعليمات التي يجب على الوزارات والدوائر الحكومية اتباعها، ومواعيد تقديم موازناتها لدائرة الموازنة العامة، تعمِّم هذه الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية على إداراتها المختلفة لتقديم توقعاتها ومقترحاتها عن مشاريعها وأعمالها للسنة المالية القادمة، وترسلها إلى دائرة الموازنة العامة ليعمل المتخصصون في الدائرة على دراسة هذه المشروعات ومناقشة هذه الوزارات والدوائر المعنية حول مدى ملائمة الأهداف المؤسسية مع الأهداف الوطنية، بعد ذلك يُتوصل إلى تصور إجمالي لحجم الإيرادات والنفقات المقدرة للسنة المالية القادمة ومقدار العجز المتُوقع (إن وُجد). ثم يُناقش مشروع الموازنة من قبل وزير المالية مع مدير الموازنة العامة وإدخال التعديلات اللازمة عليه، ومن ثَم اعتماد مشروع قانون الموازنة العامة الذي يُرفع لمجلس الوزراء لدراسته ومناقشته وإدخال أية تعديلات قد يراها مناسبة وتنسجم مع أهداف الدولة العامة، ومن ثَم يتم وضع الموازنة في صورتها النهائية.

ثانيًا: مرحلة الاعتماد والإقرار.

تشمل هذه المرحلة اعتماد بنود مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره ليتم تنفيذه، تبدأ هذه المرحلة بإحالة مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة النهائي إلى مجلس الأمة (النواب والأعيان) وذلك قبل بداية السنة المالية بشهر واحد على الأقل. فيعقد مجلس النواب جلسة يلقي فيها وزير المالية خطاب الموازنة العامة متضمنًا بيان المرتكزات الأساسية الواردة في مشروع قانون الموازنة وسياسة عمل الحكومة وبرنامجها في السنة المالية القادمة وإحالة المجلس مشروع قانون الموازنة العامة إلى اللجنة المالية والاقتصادية التي أنشأها بُغية دراسته ومناقشته مع المسؤولين في السلطة التنفيذية ثم رفع التوصيات اللازمة لهذا المجلس، ثم يعقد مجلس النواب جلسة أخرى خاصة لمناقشة المشروع بحضور رئيس الوزراء والوزراء، وفيها تقدم اللجنة المالية والاقتصادية تقريرها الذي يتضمن توصيات وملاحظات على المشروع، ومن ثَم يفتح باب المشاركة لمن يرغب من النواب في مناقشة مشروع القانون. ويقدم رئيس الوزراء ووزير المالية رد الحكومة على تقرير اللجنة، ثم يجري

الاقتراع على مشروع قانون الموازنة العامة، وفي حال موافقة مجلس النواب على مشروع القانون، يُحال بعدها إلى مجلس الأعيان الذي يُحيله بدوره إلى لجنته المالية والاقتصادية لدراسته وتقديم تقرير عنه في جلسة خاصة تعقد لمناقشته، وتتبُّع الإجراءات نفسها التي اتُبعت في مجلس النواب. وبعد إقرار مشروع قانون الموازنة العامة من قبل مجلس الأعيان، فإنه يعاد إلى الحكومة التي ترفعه إلى جلالة الملك لإقراره وإصدار الإرادة الملكية بالموافقة عليه، ليصبح قانونًا ساري المفعول يُعمل به اعتبارًا من تاريخ ١/١ من كل سنة مالية.

ثالثًا: مرحلة التنفيذ.

يتم في هذه المرحلة بيان أوجه صرف الموازنة العامة فتبدأ بإصدار بلاغ يفيد بتنفيذ مشروع قانون الموازنة العامة من خلال نشره في الجريدة الرسمية. ثم يصدر وزير المالية أمرًا ماليًّا عامًّا تعده دائرة الموازنة العامة يتم بموجبه الإنفاق من بند النفقات الجارية من قبل الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية بحسب المخصصات الجارية المرصودة في قانون الموازنة العامة، ويُصدر تعميمًا لها يحدد فيها المسؤول عن الإنفاق ومراقبة المخصصات المعتمدة لكل منها، ثم تزود الدوائر الحكومية دائرة الموازنة العامة بالأوامر المالية التي تتضمن رقم المشروع واسمه والمادة الدالة على هذا المشروع في الموازنة الرأسمالية والمخصصات المرصودة و المبلغ المطلوب. يتم تدقيق الأوامر المالية من قبل محلل الموازنة ويصادق عليه وزير المالية؛ بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة، وتُرْسَلُ نسخ من الأوامر المالية لوزارة المالية وديوان المحاسبة والدوائر المختصة ويحتفظ بنسختين منه بدائرة الموازنة العامة، ثم إصدار الحوالات المالية شهريًّا بحيث تشمل جميع بنود الموازنة العامة بغية الإنفاق على المشروعات والأنشطة المقترحة في الموازنة العامة، تُدقق الحوالات المالية من قبل محلل الموازنة، ثم تصديقها من قبل مدير عام الموازنة العامة.

رابعًا: مرحلة مراقبة التنفيذ والتقييم.

تتضمَّن هذه المرحلة مراقبة عملية تنفيذ الموازنة العامة؛ بُغْيَةَ التحقُّق من أنَّ عملية التنفيذ تُطبَّق وفقًا لما تمَّ تقديره وتخصيصه في البنود جميعها، وتحديد أيِّ انحرافات؛ ليصار إلى معالجتها في الوقت المناسب.

تُسنَد مَهَمَّة الرقابة بصورة أساسية إلى السلطة التشريعية مُمثَّلةً في جلالة المَلك ومجلس الأُمَّة (مجلسا الأعيان والنواب)؛ إذ تتولّى هذه السلطة عملية المراقبة والتقييم لما نُفِّذ من مشروعات تضمَّنتها قوانين الموازنة للسنوات السابقة، فضلًا عن التحقُّق من التزام السلطة التنفيذية بأسس

التحصيل والإنفاق اعتمادًا على تقارير دورية تُرسِلها إدارات مُتخصِّصة مُمثَّلة في ما يأتي:

١- دائرة الموازنة العامة: يُعهَد إلى هذه الدائرة مراقبة تنفيذ بنود الموازنة العامة عن طريق إجراءات عِدَّة، منها:

أ - التحقُّق من أنَّ المسؤولين عن الإنفاق والمُفوَّضين بالتوقيع في الوزارات والدوائر المعنية هم الذين يُوقِّعون على الحوالات، والأوامر المالية، ومستندات الالتزام.

ب- تدقيق الأوامر المالية الشهرية، والتحقُّق من مطابقتها للقوانين والأنظمة، ولفت انتباه الوزارات والدوائر إلى عدم تجاوز المُخصَّصات الواردة في الحوالات المالية، وإعلام الإدارة في حال وجود عجز في الموقف المالي.

٢- وزارة المالية: تتولّى هذه الوزارة مراقبة تنفيذ الموازنة بمتابعة تطبيق الأنظمة المالية، والتحقُّق من أنَّ النفقات لا تتجاوز حدود مُخصَّصاتها، وأنَّها تُصرَف في الأوجه التي رُصِدت لها، وذلك بإنشائها وحدات للرقابة المالية في كل وزارة أو دائرة، تضم موظفًا أو أكثر من موظفي وزارة المالية. إلى جانب مراقبة مديرية الحسابات العامة في الوزارة أوجه الإنفاق عن طريق التقارير الشهرية التي تُرسِلها الوزارات والدوائر إليها، وتتضمَّن ما أنفقته شهريًّا من مُخصَّصات، وما حصَّلته من إيرادات، وما صرفته من نفقات على مدار السنة، ومقدار الوفر أو العجز الفعلي في هذه السنة.

٣- ديوان المحاسبة: يتولّى ديوان المحاسبة مراقبة تنفيذ الموازنة العامة وفقًا للقوانين والأنظمة المُعتمَدة في الدولة.

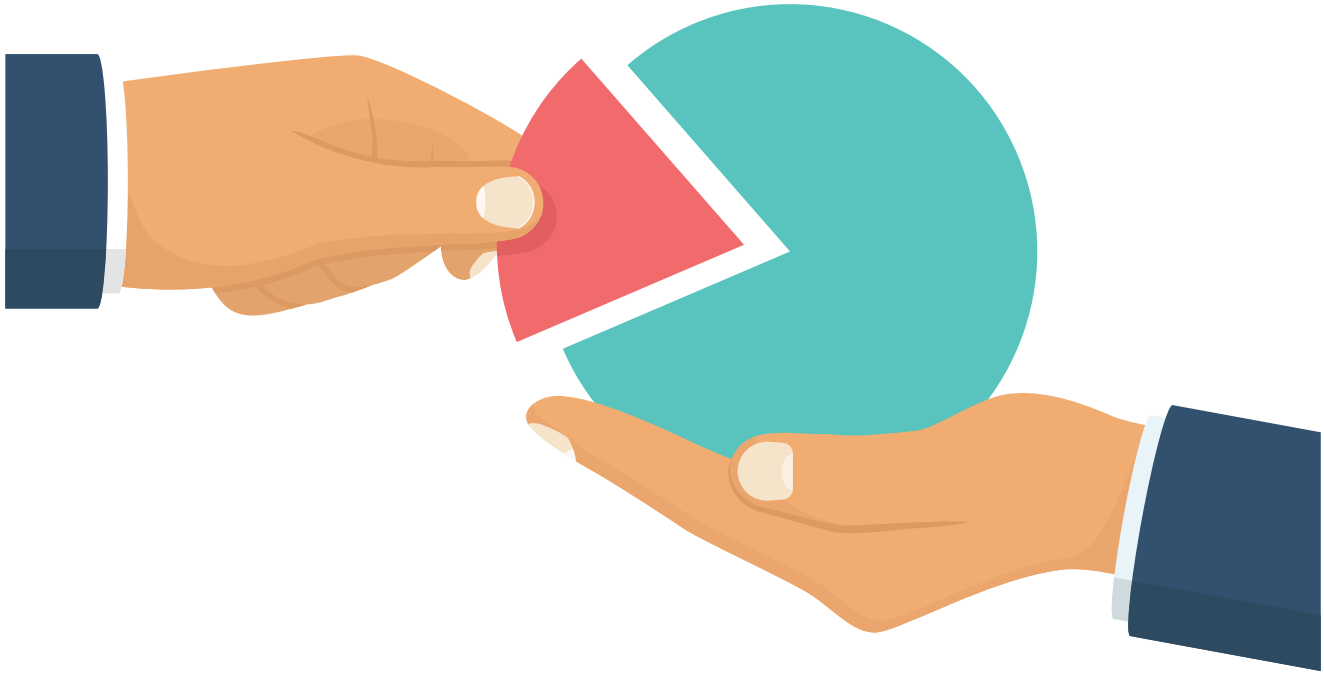

١. تمرُّ عملية إعداد الموازنة العامة بمراحل مُتعدِّدة، منها مرحلة التحضير والإعداد وضح هذه المرحلة.

---

٢. ما المهام المنوطة بكلٍّ ممّا يأتي في مرحلة الاعتماد والإقرار للموازنة العامة:

أ- مجلس الوزراء:

ب- مجلس النواب:

ج- مجلس الأعيان:

د- وزير المالية:

---

٣. تتضمَّن مرحلة تنفيذ الموازنة العامة العديد من الإجراءات، اذكرها.

---

٤. تُراقب دائرة الموازنة العامة تنفيذ بنود الموازنة العامة عن طريق إجراءات عِدَّة، اذكرَ اثنين منها.

الدرس السابع
قانون الموازنة العامة

تُعَدُّ الموازنة العامة للدولة أشبه باتفاق قانوني يتعيَّن على مختلف الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الامتثال له، وتطبيق بنوده التي اتُّفق عليها، وأقرَّها مجلسا الأعيان والنواب، وصدرت الإرادة الملكية السامية باعتماده، وبدء العمل به. فما إنْ تصدر الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون الموازنة العامة حتى يضاف إلى قوانين الدولة، في ما يُعرَف -مثلًا - بقانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ٢٠١٩م، علمًا بأنَّ هذا الرقم قد يتغيَّر في حال تعديل القانون وفقًا للمستجدات على مدار السنة، وأنَّ السنة تتغيَّر تباعًا؛ إذ يظهر اسم قانون الموازنة العامة مرتبطًا بالسنة التي أُقِرَّ فيها.

النشاط (١)

بنود قانون الموازنة العامة.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تعرُّف بنود قانون الموازنة العامة.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- اطَّلع أنتَ وأفراد مجموعتك على الشكل (١-٣): قانون الموازنة العامة للدولة، ثم ناقِشوا أهمَّ بنوده.

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين مَلك المملكة الأردنية الهاشمية، بمقتضى المادة (٣١) من الدستور، وبناءً على ما قرَّره مجلسا الأعيان والنواب، نُصادِق على قانون الموازنة العامة الآتي، ونأمر بإصداره، وإضافته إلى قوانين الدولة.

قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٩م.

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩م.

المادة ١- يُسمّى هذا القانون قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩م، ويُعمَل به بدءًا بتاريخ ٢٠١٩/١/١م.

المادة ٢- تقدير إيرادات الحكومة ونفقاتها للاثني عشر شهرًا المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١م بما يأتي:

أ- الإيرادات العامة:	٨,٦٠٩,٩٢٦,٠٠٠ دينارٍ.
١- الإيرادات المحلية:	٨,٠٠٩,٩٢٦,٠٠٠ دينارٍ.
٢- المنح الخارجية:	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينارٍ.
ب- النفقات العامة:	٩,٢٥٥,٤٩٧,٠٠٠ دينارٍ.
١- الجارية:	٨,٠١٢,٩٣٩,٠٠٠ دينارٍ.
٢- الرأس مالية:	١,٢٤٢,٥٥٨,٠٠٠ دينارٍ.
جـ - العجز:	٦٤٥,٥٧١,٠٠٠ دينارٍ.

المادة ٣- تُقدَّر مصادر التمويل لهذا القانون بمبلغ ٦,٢٨٥,٦٠٢,٠٠ دينارٍ، ويُستخدَم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة العامة، وتسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة.

المادة ٥- تُخصَّص القروض والمنح المالية المُتعاقَد عليها لتمويل مشروعات مُحدَّدة في هذا القانون.

المادة ٦-

أ - يتمُّ الإنفاق من المُخصَّصات المرصودة في هذا القانون بناءً على أوامر مالية عامة/ خاصة، بموجب حوالات مالية شهرية مُصدَّقة من مدير عام دائرة الموازنة العامة.

د- لا يجوز استخدام المُخصَّصات المرصودة في هذا القانون لغير الأغراض المُحدَّدة لها، ولا يجوز تجاوز المُخصَّصات الواردة في الحوالات المالية الصادرة.

المادة ٩-

أ- يجوز نقل المُخصَّصات من مواد النفقات الجارية إلى مواد المُخصَّصات الرأس مالية في

الفصل نفسه، بموافقة وزير المالية، وبتنسيب من مدير عام دائرة الموازنة العامة، ولا يجوز النقل بالعكس.

المادة ٢٠- تتولّى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة الواردة في هذا القانون من دون الإخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الأخرى.

المادة ٢٢- رئيس الوزراء والوزراء مُكلَّفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

الشكل (١-٣): قانون الموازنة العامة للدولة.

أ - بيِّن أنتَ وأفراد مجموعتك أهمَّ بنود قانون الموازنة العامة للدولة.

ب- اعرض أنتَ وأفراد مجموعتك النتائج التي تتوصَّلون إليها أمام أفراد المجموعات الأُخرى.

جـ- ناقِش المعلِّم في هذه النتائج.

النشاط (٢)

تحليل بنود الموازنة العامة.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تحليل بنود الموازنة العامة.

التعليمات

- اجلس أنتَ وأفراد مجموعتك في حلقة دائرية.
- اطَّلع أنتَ وأفراد مجموعتك على الجدول (١-٣): الموازنة العامة لعام ٢٠١٩م، الذي يُمثِّل خلاصة الموازنة للسنة المالية ٢٠١٩م.

الجدول (١-٣): الموازنة العامة لعام ٢٠١٩م.

خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩م (بالألف دينار)			
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	الإيرادات		النفقات
٨,٠٠٩,٩٢٦	**الإيرادات المحلية**	٨,٠١٢,٩٣٩	**النفقات الجارية**
٥,٢٧٣,٣٤٧	الإيرادات الضريبية	٢,٢٤٣,٩٢١	الجهاز المدني
٢,٧٣٦,٥٧٩	الإيرادات غير الضريبية	١,٤٥٨,٠٠٠	الجهاز العسكري
		١,١٨٦,٥٥٥	جهاز الأمن والسلامة العامة
		٣,١٢٤,٤٦٣	النفقات الأُخرى
٦٠٠,٠٠٠	**المنح الخارجية**	١,٢٤٢,٥٥٨	**النفقات الرأسمالية**
		٢٤٣,٨٣٤	مشروعات مستمرة
		٧٣١,٩٩٢	مشروعات قيد التنفيذ
		٢٦٦,٧٣٢	مشروعات جديدة
٨,٦٠٩,٩٢٦	**مجموع الإيرادات العامة**	٩,٢٥٥,٤٩٧	**مجموع النفقات العامة**
٦٤٥,٥٧١	**عجز الموازنة**		

- شارِك المعلِّم في مناقشة الأسئلة الآتية:

١- ما العناصر التي تتكوَّن منها الموازنة العامة؟

٢- كم بلغ حجم الإيرادات العامة لعام ٢٠١٩م؟

٣- كم بلغ مجموع النفقات العامة لعام ٢٠١٩م؟

٤- من أين ستحصل الدولة على إيراداتها لعام ٢٠١٩م؟

٥- علامَ ستُنفِق الدولة إيراداتها لعام ٢٠١٩م؟
٦- هل كانت الإيرادات العامة للدولة كافية لتأمين النفقات العامة في عام ٢٠١٩م؟ ماذا ترتَّب على ذلك؟
٧- كم بلغ حجم عجز الموازنة؟
٨- برأيك، كيف يُمكِن للدولة أنْ تسدَّ العجز في الموازنة العامة؟

النشاط (٣)

ملحق الموازنة العامة.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تعرُّف ملحق الموازنة العامة.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- ادرس أنتَ وأفراد مجموعتك الحالة (١-٥): ملحق الموازنة العامة، ثم أجيبوا عن الأسئلة التي تليها.
- اعرض أنت وأفراد مجموعتك إجابات الأسئلة أمام أفراد المجموعات الأُخرى.
- ناقِش المعلِّم في هذه الإجابات.

درست هند في كتاب الثقافة المالية عن الموازنة العامة، وكيفية إعدادها، والمراحل التي تمرُّ بها حتى اعتماد قانون الموازنة العامة للسنة المالية، وقد تبادر إلى ذهنها أسئلة عن بعض النقاط المُتعلِّقة بالموازنة العامة، فاستفسرت عنها من والدها الذي يعمل في دائرة الموازنة العامة، ودار بينهما الحوار الآتي:

هند: كيف حالك يا والدي؟

الوالد: الحمد لله يا ابنتي.

هند: أودُّ الاستفسار منك عن بعض الأمور المُتعلِّقة بالموازنة العامة؟

الوالد: حسنًا يا ابنتي، اسألي ما شئت.

هند: لقد تعرَّفت يا والدي مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة حتى اعتماد قانون الموازنة العامة للسنة المالية. ولكن، لنفترض أنَّ إحدى الدوائر أو الوحدات الحكومية أرادت صرف نفقات إضافية، فهل يحق لها ذلك؟ وكيف ستكون عملية صرفها؟

الوالد: نعم يا هند، يحق لأيِّ وحدة أو دائرة حكومية صرف نفقات إضافية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك. وفي هذه الحالة، يُعَدُّ قانون جديد لقانون الموازنة العامة في السنة المالية نفسها، ويضاف بوصفه ملحقًا للموازنة العامة، ويُسمّى ملحق الموازنة العامة.

هند: وما المقصود بملحق الموازنة العامة؟

الوالد: ملحق الموازنة العامة: هو قانون مُلحَق بقانون الموازنة العامة، أو موازنات الوحدات الحكومية، يصدر في أثناء السنة المالية إذا اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية ليس لها مُخصَّصات في قانون الموازنة العامة، أو موازنات الوحدات الحكومية.

هند: حسنًا يا والدي، لديَّ سؤال آخر.

الوالد: ما هو يا هند؟

هند: لقد تعلَّمنا في أحد دروس الثقافة المالية أنَّ الدولة تسدُّ العجز في الموازنة العامة عن طريق الاقتراض الخارجي، أو الاقتراض الداخلي. ولكن، لماذا لا تستطيع الدولة سدَّ هذا العجز من أرباحها في المشروعات الاستثمارية؟

الوالد: لأنَّ ذلك يعتمد على مدى الناتج المحلي الإجمالي.

هند: وما المقصود بالناتج المحلي الإجمالي؟

الوالد: الناتج المحلي الإجمالي: هو مجموع قيم جميع السلع والخدمات المُعدَّة للاستخدام النهائي

التي تُنتَج داخل الدولة. وهو بذلك يُعَدُّ مُؤشِّرًا لقوَّة اقتصاد الدولة أو ضعفه.

هند: وكيف يكون ذلك؟

الوالد: إذا كان الناتج المحلي الإجمالي في الدولة مرتفعًا، فهذا يعني أنَّ لديها القدرة على تأمين جميع النفقات التي تَلزمها، وأنَّها لن تعاني عجزًا في الموازنة؛ لأنَّ الإيرادات العامة ستكون أكثر من النفقات العامة. ولهذا يُعَدُّ الناتج المحلي الإجمالي أحد مُؤشِّرات النمو الاقتصادي للدولة، ويُقصَد به جميع الإحصاءات والتقارير التي تُستخدَم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة، وتعرُّف قوَّة الاقتصاد في الدولة من ضعفه.

هند: شكرًا يا والدي.

الحالة (١-٥): ملحق الموازنة العامة.

الأسئلة:

١- ما المقصود بملحق الموازنة العامة؟

٢- متى يُعَدُّ ملحق الموازنة العامة؟

٣- ماذا يُقصَد بالناتج المحلي الإجمالي؟

٤- ماذا نعني بمُؤشِّرات النمو الاقتصادي؟

٥- إلامَ تشير نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي؟

بنود قانون الموازنة العامة للدولة:

يتألَّف قانون الموازنة العامة للدولة من البنود الآتية:

١- نص تصديق مَلك المملكة الأردنية الهاشمية على قانون الموازنة العامة للسنة المالية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور الأردني.

٢- صدور الإرادة الملكية السامية بإقرار قانون الموازنة العامة، وإضافته إلى قوانين الدولة.

٣- المُسمّى الخاص بقانون الموازنة العامة، مثل قانون الموازنة العامة رقم (١) للسنة المالية ٢٠١٩م.

٤- بيان تاريخ العمل بقانون الموازنة العامة (٢٠١٩/١/١م مثلًا).

٥- حجم التمويل المُقدَّر لقانون الموازنة العامة، وأوجه إنفاقه.

٦- تقدير الإيرادات والنفقات العامة لقانون الموازنة العامة في أثناء السنة المالية.

٧- البنود الأساسية للتعليمات والإجراءات القانونية المُمثِّلة لقانون الموازنة العامة، وما يترتَّب عليها من أحكام.

٨- الجداول المرفقة، مثل: جدول خلاصة الموازنة العامة للدولة في سنة إعداد الموازنة، وجدول إجمالي الإيرادات العامة للدولة ومصادرها في السنة المالية، وجدول إجمالي النفقات العامة وتفاصيلها.

إجابات أسئلة النشاط (٢):

١- ما العناصر التي تتكوَّن منها الموازنة العامة؟

العناصر التي تتكوَّن منها الموازنة العامة هي: الإيرادات العامة، والنفقات العامة.

٢- كم بلغ حجم الإيرادات العامة لعام ٢٠١٩م؟

بلغ حجم الإيرادات العامة لعام ٢٠١٩م: ٨,٦٠٩,٩٢٦ دينارٍ.

٣- كم بلغ مجموع النفقات العامة لعام ٢٠١٩م؟

بلغ مجموع النفقات العامة لعام ٢٠١٩م: ٩,٢٥٥,٤٩٧ دينارٍ.

٤- من أين ستحصل الدولة على إيراداتها لعام ٢٠١٩م؟

ستحصل الدولة على إيراداتها لعام ٢٠١٩م من الإيرادات المحلية مُمثَّلةً في الإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية؛ وإيرادات المنح الخارجية.

٥- علامَ ستُنفِق الدولة إيراداتها لعام ٢٠١٩م؟

ستُنفِق الدولة إيراداتها لعام ٢٠١٩م كما يأتي:

أ- النفقات الجارية: الإنفاق على الجهاز المدني، والجهاز العسكري، وجهاز الأمن والسلامة العامة.

ب- النفقات الأُخرى: دعم الجامعات الحكومية، ودعم الوحدات الحكومية، والتقاعد والتعويضات، وفوائد الدَّيْن العام، والمعونات، والمعالجات الطبية، وتسديد الالتزامات السابقة.

جـ- النفقات الرأسمالية: الإنفاق على المشروعات المستمرة، والمشروعات الجديدة، والمشروعات قيد التنفيذ.

٦- هل كانت الإيرادات العامة للدولة كافية لتأمين النفقات العامة في عام ٢٠١٩م؟ ماذا ترتَّب على ذلك؟

لا، لم تكن الإيرادات العامة للدولة كافية لتأمين النفقات العامة في عام ٢٠١٩م، وقد ترتَّب على ذلك عجز في الموازنة لهذا العام.

٧- كم بلغ حجم عجز الموازنة؟

بلغ حجم عجز الموازنة: ٦٤٥,٥٧١ دينارٍ.

٨- برأيك، كيف يُمكن للدولة أنْ تسدَّ العجز في الموازنة العامة؟

يُمكن للدولة أنْ تسدَّ العجز في الموازنة العامة عن طريق الاقتراض الخارجي من الدول العربية أو الدول الأجنبية، والاقتراض الداخلي من البنوك أو المؤسسات الخاصة وغيرها؛ لذا تُعدُّ الدولة موازنة أخرى مُلحَقة بالموازنة العامة تُسمّى موازنة التمويل، وتتضمَّن مصادر التمويل، وأوجه استخداماتها. والشكل(١-٤):موازنة التمويل للسنة المالية ٢٠١٩م، يُبيِّن إجراءات الدولة التي اتخذتها لتوفير التمويل اللازم من مصادر متنوعة؛ بُغْيَةَ سدِّ العجز في موازنتها للسنة المالية ٢٠١٩م.

موازنة التمويل للسنة المالية ٢٠١٩م			
المبلغ	المصدر	المبلغ	الاستخدام
١٥,٨٥٠	القروض الخارجية لتمويل المشروعات الرأسمالية	٦٤٥,٥٧١	تسديد عجز الموازنة
٥٧٦,٧٥٧	قروض المؤسسات الدولية لدعم الموازنة	٨٠٥,٠٠٤	تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة
٤,٩٨٣,٩٩٥	القروض الداخلية	٢٢٩,٢٢٤	تسديد السلف المستحقة
		٢٩٦,٨٠٣	تسديد أقساط القروض الداخلية المستحقة
		٣,٦٠٠,٠٠٠	إطفاءات الدَّيْن العام
٥,٥٧٦٦٠٢	المجموع	٥,٥٧٦٦٠٢	المجموع

الشكل (١-٤): موازنة التمويل للسنة المالية ٢٠١٩م.

يَتبيَّن ممّا سبق أن الدولة سدَّت العجز في موازنتها باقتراضها قروضًا خارجيةً لتمويل مشروعاتها الرأسمالية، إضافةً إلى اقتراضها من المؤسسات الدولية لدعم الموازنة العامة، واقتراضها قروضًا داخليةً للوفاء بجزء من أقساطها، والتقليل من إجمالي الدَّيْن العام.

إجابات أسئلة النشاط (٣)

١- ما المقصود بملحق الموازنة العامة؟

ملحق الموازنة العامة: قانون مُلحَق بقانون الموازنة العامة، أو موازنات الوحدات الحكومية، يصدر في أثناء السنة المالية إذا اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية ليس لها مُخصَّصات في قانون الموازنة العامة، أو موازنات الوحدات الحكومية.

٢- متى يُعَدُّ ملحق الموازنة العامة؟

يُعَدُّ ملحق الموازنة العامة في أثناء السنة المالية إذا اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية ليس لها مُخصَّصات في قانون الموازنة العامة للدولة في تلك السنة المالية.

٣- ماذا يُقصَد بالناتج المحلي الإجمالي؟

يُقصَد بالناتج المحلي الإجمالي مجموع قيم جميع السلع والخدمات المُعدَّة للاستخدام النهائي التي تُنتَج داخل الدولة.

٤- ماذا نعني بمُؤشِّرات النمو الاقتصادي؟

مُؤشِّرات النمو الاقتصادي: جملة الإحصاءات والتقارير التي تُستخدَم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة، وتعرُّف قوَّة الاقتصاد في الدولة من ضعفه.

٥- إلامَ تشير نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي؟

تشير نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى قوَّة اقتصاد الدولة، أو ضعفه.

أسئلة الدرس

١- يضم قانون الموازنة العامة للدولة مجموعة من البنود، اذكرها.

٢- في ما يأتي خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٨م:

خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٨م (بالدينار)			
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	الإيرادات		النفقات
٧،٧٥٤،٠٠٠،٠٠٠	الإيرادات المحلية	٨،٣٨٢،٩٦٧،٠٠٠	النفقات الجارية
٥،٦٥١،٠٠٠،٠٠٠	الإيرادات الضريبية	٢،٣٥٢،٨٢٠،٠٠٠	الجهاز المدني
٢،١٠٣،٠٠٠،٠٠٠	الإيرادات غير الضريبية	١،٣٩٤،٣٥٩،٠٠٠	الجهاز العسكري
		١،٢٤٧،٨١٨،٠٠٠	جهاز الأمن والسلامة العامة
		٣،٣٨٧،٩٧٠،٠٠٠	النفقات الأُخرى
٨٠٦،٨٩٠،٠٠٠	المنح الخارجية	١،٤٢٤،٩٨٩،٠٠٠	النفقات الرأسمالية
		٢٧٨،٩٠٨،٣٢٥	مشروعات مستمرة
		٨١٤،٨٨٢،٦٠٥	مشروعات قيد التنفيذ
		٣٣١،١٩٨،٠٧٠	مشروعات جديدة
٨،٥٦٠،٨٩٠،٠٠٠	مجموع الإيرادات العامة	٩،٨٠٧،٩٥٦،٠٠٠	مجموع النفقات العامة
١،٢٤٧،٠٦٦،٠٠٠	عجز الموازنة		

المطلوب:

أ - هل كانت الإيرادات العامة للدولة كافية لتأمين النفقات العامة في عام ٢٠١٨م؟ ماذا ترتَّب على ذلك؟

ب- كم بلغ حجم عجز الموازنة؟

أسئلة الوحدة

السؤال الأول: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة في ما يأتي:

١ - واحدة من الآتية لا تُعَدُّ من الحاجات الخاصة:

أ- المأكل. ب- الأمن. جـ- الملبس. د- المسكن.

٢- تتألَّف المالية العامة من ثلاثة عناصر رئيسة، هي:

أ - الإيرادات العامة، والنفقات العامة، والموازنة العامة.

ب- الإيرادات الخاصة، والنفقات الخاصة، والموازنة العامة.

جـ- الإيرادات العامة، والنفقات العامة، والميزانية العمومية.

د - الإيرادات الخاصة، والنفقات الخاصة، والميزانية العمومية.

٣- الأموال التي تُحصِّلها الدولة من تأجير ممتلكاتها، مثل الأراضي الزراعية والغابات، تُعرَف باسم الإيراد الناتج من أملاك:

أ - الدولة العامة.

ب- الدولة العقارية.

جـ- الدولة التجارية والصناعية.

د - الدولة المالية.

٤- يُطلَق على المبالغ النقدية التي تُحصِّلها الدولة ممَّن يتلقَّون خدمات معينة تعود عليهم بنفع خاص ينطوي على منفعة عامة، اسم:

أ- الغرامات. ب- الضرائب المباشرة. جـ- الرسوم. د- الضرائب غير المباشرة.

٥- الضرائب الجمركية هي مثال للضرائب على:

أ- التداول.

ب- الإنتاج على السلع.

جـ- الدخل.

د- الاستهلاك، أو الإنفاق.

٦- يُطلَق على المبالغ التي تحصل عليها الدولة من دول أُخرى لإنشاء مشروعات استثمارية تهدف إلى تحسين أوضاع الدولة، وتأمين نفقاتها العامة، وتحقيق النفع العام للمواطنين كافةً، اسم:

أ - القروض العامة.

ب- الإصدار النقدي.

جـ- المنح الخارجية.

د- الرسوم.

٧- الإنفاق على الاستثمار في محطات توليد القوى الكهربائية يُعَدُّ مثالًا على النفقات العامة:

أ- الإدارية.

ب- الاجتماعية.

جـ- الاقتصادية.

د- التحويلية.

٨- احدى العبارات الآتية لا تُمثِّل الموازنة العامة:

أ- خطة لبرنامج عمل الدولة.

ب- بيان لمُلخَّص أعمال الدولة، ما لها، وما عليها في السنة المالية الماضية.

جـ- توضيح لما تعتزم الدولة إنفاقه، وما يُمكنها تحصيله من إيرادات في السنة المالية القادمة.

د- وجود أرقام تقديرية في الموازنة العامة.

٩- عند إعداد الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠م، فإنَّ الإطار المالي متوسط المدى يكون كالآتي:

أ- سنة الموازنة ٢٠٢٠م، والسنتان التأشيريتان: ٢٠٢١م، و٢٠٢٢م.

ب- سنة الموازنة ٢٠٢٠م، والسنتان التأشيريتان: ٢٠١٩م، و ٢٠١٨م.

جـ- سنة الموازنة ٢٠٢٠م، والسنتان التأشيريتان: ٢٠١٩م، و ٢٠٢١م.

د- سنة الموازنة ٢٠١٩م، والسنتان التأشيريتان: ٢٠٢٠م، و٢٠١٨م.

١٠- المرحلة التي تتضمَّن عملية إصدار الحوالات المالية شهريًّا لتأمين بنود الموازنة العامة؛ بُغْيَةَ الإنفاق على المشروعات والأنشطة المُقترَحة في الموازنة العامة، هي:

أ - الإعداد والتحضير للموازنة العامة.

ب- الاعتماد والإقرار للموازنة العامة.

جـ- متابعة التنفيذ والتقييم.

د - التنفيذ للموازنة العامة.

السؤال الثاني: اذكر اسم المصطلح أو المفهوم الدالَّ على كلٍّ ممّا يأتي:

١- المبالغ النقدية التي تُنفِقها الهيئات العامة للدولة لإشباع حاجات المواطنين العامة بما يضمن تحقيق النفع العام.

(----------)

٢- المبالغ النقدية التي تُنفِقها الدولة على الإدارة العامة، والدفاع، والأمن، والعدالة، والتمثيل السياسي. وأهمُّ بنود هذا النوع من النفقات هو الإنفاق العام على الدفاع الوطني.

(----------)

٣- المبالغ النقدية التي تُنفِقها الدولة، ولا يترتَّب عليها الحصول على شيء لقاء ذلك الإنفاق، مثل تحويل الدولة جزءًا من الدخل القومي لبعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل.

(----------)

٤- المبالغ النقدية التي تُنفِقها الدولة على نحوٍ مُتكرِّر، وبصفة دورية منتظمة كل سنة، مثل رواتب الموظفين.

(----------)

٥- المبالغ النقدية التي تُحصِّلها الدولة من الأفراد الذين يرتكبون المخالفات القانونية؛ عقوبةً لهم، وتكون حصيلتها غير ثابتة، ويصعب التنبُّؤ بها؛ نظرًا إلى ارتباطها بعدد المخالفات المُرتكَبة.

(----------)

٦- النفقات التي تُخصَّص للاستثمار في المشروعات الإنتاجية بهدف تجاوز المشكلات الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الأردني، ولا سيما مشكلة البطالة.

(----------)

٧- المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة لتأمين النفقات العامة.

(----------)

٨- عملية يقوم بها البنك المركزي لإصدار النقود عن طريق تحويل بعض الأصول الحقيقية التي تمتلكها الدولة إلى وحدات نقد قانونية يضخُّها في السوق للتداول في صورة مدفوعات حكومية (نفقات) لقاء أجور موظفي الدولة ومشترياتهم من السلع والخدمات.

(----------)

السؤال الثالث: ضع إشارة (✓) إزاء العبارة الصحيحة، وإشارة (✗) إزاء العبارة غير الصحيحة، ثم صحِّح الخطأ إنْ وُجِد في ما يأتي:

١- الإنفاق على إيصال مياه الشرب والكهرباء إلى المدن والمناطق والبلديات هو من النفقات العامة المركزية. ( )

٢- الضرائب على التداول تُفرَض عند انتقال الثروة والعقارات من شخص إلى آخر. ( )

٣- النفقات العامة العادية هي المبالغ النقدية التي تُنفِقها الدولة بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية معينة. ( )

٤- الإنفاق العام على شؤون الأمن والدفاع هو من النفقات العامة الرأسمالية. ( )

٥- التعليم يُعَدُّ إحدى الحاجات الخاصة. ( )

٦- التضخُّم المالي هو زيادة كمية النقود أو وسائل الدفع التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات الاستهلاكية عندما لا يتوازن الطلب مع العرض الكلي لهذه السلع أو الخدمات؛ ما يُسبِّب ارتفاعًا في مستوى الأسعار، وانخفاضًا في قيمة النقود. ( )

٧- الضرائب المباشرة هي ضرائب يدفعها المُكلَّف بصورة مُؤقَّتة، ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر. ( )

٨- الموازنة الشخصية هي خطة مالية يُعِدُّها الشخص بنفسه؛ لبيان الإيرادات المُقدَّرة، وأوجه إنفاقها، وفق برنامج مُحدَّد؛ لتحقيق أهداف معينة خلال مدَّة زمنية لاحقة مُحدَّدة. ( )

٩- الموازنة العامة للدولة هي قائمة تُوضِّح ما تملكه الدولة من أصول، وما عليها من التزامات وقت إعدادها. وهي تتضمَّن مُلخَّصًا لجميع الأصول والالتزامات وحقوق الملكية الخاصة بالدولة. ( )

١٠- إعداد الموازنة العامة في الأردن هو من مهام وزارة المالية، مُمثَّلةً في قسم الميزانية العامة الذي ارتبط ارتباطًا مباشرًا بوكيل وزارة المالية. ( )

السؤال الرابع: ما المخاطر المُترتِّبة على طريقة الإصدار النقدي؟

السؤال الخامس: فسِّر سبب عدم تصنيف الحالات الآتية ضمن النفقات العامة:

١- تقديم الدولة إعانات عينية لضحايا الكوارث الطبيعية.

٢- إنفاق أحد المُستثمِرين على توفير المواصلات في مناطق عِدَّة من المملكة.

٣- إنفاق الدولة على إنشاء حديقة خاصة لخدمة فئة مُحدَّدة.

السؤال السادس: علِّل كلًّا ممّا يأتي:

١- كل محافظة مسؤولة وحدها عن تنمية المشروعات التي تَلزمها.

٢- التركيز على إنشاء المشروعات التنموية في بعض المحافظات لا يكون على حساب محافظات أُخرى.

٣- طلب الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية من إداراتها المختلفة تقديم التوقُّعات والمُقترَحات عن أنشطتها وأعمالها للسنة المالية القادمة.

٤- عقد مجلس النواب جلسة خاصة لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة.

السؤال السابع: بيِّن مهام كلٍّ ممّا يأتي في مرحلة متابعة التنفيذ والتقييم للموازنة العامة:

١- السلطة التشريعية:

٢- دائرة الموازنة العامة:

٣- وزارة المالية:

٤- ديوان المحاسبة:

السؤال الثامن: قارن بين الموازنة العامة والميزانية العمومية من حيث:

١- المفهوم.

٢- طبيعة الأرقام.

٣- هدف الإعداد.

وجه المقارنة	الموازنة العامة	الميزانية العمومية
المفهوم		
طبيعة الأرقام		
هدف الإعداد		

الوحدة الثانية

البنك المركزي الأردني ومهامه

- لماذا يُعَدُّ البنك المركزي الأردني الركيزة الأساسية في النظام الاقتصادي والمالي؟
- ما المهام التي يؤديها البنك المركزي الأردني؟
- هل تعرف طرائق البنك المركزي الأردني في الإشراف والرقابة؟

ازداد في العصر الحديث تداوُل مُسمّى البنك المركزي؛ سواء لدى المُتخصِّصين في المسائل المالية والاقتصادية، أو الممارسين للأنشطة والأعمال التجارية والمالية، أو لدى العامة؛ وذلك نتيجة عوامل وظروف عدَّة، منها: ازدياد العلاقات، والأنشطة الاقتصادية، والتبادل التجاري، والأزمات المالية التي قد تعانيها المؤسسات والبنوك المختلفة، أو حتى الدولة عمومًا؛ ما أبرز دور البنوك المركزية المُهِمَّ في حلِّ هذه الإشكاليات.

تُعَدُّ البنوك المركزية أحد أهمِّ الأجهزة الاقتصادية والمالية للدول؛ إذ تُمثِّل العمود الفقري لاقتصادها، وتزداد مسؤولياتها وواجباتها ووظائفها يومًا بعد يوم. فهي الركيزة الاقتصادية والمالية لعمل الحكومات استنادًا إلى سلطاتها الواسعة في النواحي المالية والنقدية؛ سواء من حيث توسيع مِظلَّة المشمولين في الخدمات المالية، ونشر الثقافة المالية المجتمعية، أو من حيث الإصدار النقدي والائتمان، والرقابة على البنوك ومؤسسات التمويل، والمحافظة على الاستقرار النقدي، وحماية المُستهلِكين الماليين؛ لذا أصبح مُهِمًّا تعرُّف طبيعة هذا الجهاز، وبيان أعماله وأدواره المتنوعة.

نِتاجات التعلُّم من الوحدة

يُتوقَّع من الطالب بعد دراسة هذه الوحدة أنْ يكون قادرًا على:

- تعرُّف دور البنك المركزي الأردني في تحقيق الشمول المالي.
- تحديد دور البنك المركزي الأردني في حماية المُستهلِك المالي.
- توضيح دور البنك المركزي الأردني في نشر الثقافة المالية المجتمعية.
- تمييز دور البنك المركزي الأردني في مراقبة مُقدّمي الخدمات المالية مثل البنوك وغيرها.
- تعرُّف دور البنك المركزي الأردني في المحافظة على الاستقرار المالي.
- الوعي بأهمية دور البنك المركزي الأردني في التعويض عن النقد والمسكوكات المُشوَّهة.
- تحديد دور البنك المركزي الأردني في رسم السياسة المالية والنقدية.
- استنتاج دور البنك المركزي الأردني في تسهيل الاستعلام الائتماني.

الدرس الأول
الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

أظهر كثير من صُنّاع القرار، بما في ذلك البنوك المركزية، والعديد من جهات الرقابة المالية، اهتمامًا ورغبةً شديدتين في جعل الشمول المالي أولوية؛ تعزيزًا لوصول فئات المجتمع جميعها إلى الخدمات والمُنتَجات المالية، ولتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية، وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها في تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛ تحقيقًا للاستقرار المالي والاجتماعي، وتعزيز حقوق مُستهلِكي الخدمات المالية وحمايتها عن طريق إعداد السياسات والتعليمات، وتعريف المُتعامِلين مع المؤسسات المالية (الحاليين، والمُحتمَلين) بحقوقهم وواجباتهم.

اهتم البنك المركزي الأردني بمتابعة المستجدات والتطورات الإقليمية والعالمية في مجال تعزيز الشمول المالي؛ إذ بدأ عام ٢٠١٥م التحضير لإعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وصياغتها، بالتعاون مع عدد كبير من الشركاء الرئيسيين من القطاعين: العام، والخاص، وقد استهدف تحديدًا – ضمن استراتيجيته– رفع نسب الشمول المالي لذوي الدخل المحدود، والشباب، والنساء، واللاجئين، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وعمل على صياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للأفراد وقطاع الأعمال في المملكة، بناءً على أدلة واضحة موثوقة، بما ينعكس إيجابًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالتوازي مع أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأُمم المتحدة.

النشاط (١)

مفهوم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تعرُّف مفهوم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

التعليمات

- يُنظِّم المعلِّم جلسة عصف ذهني تتضمَّن رسم دائرة على منتصف اللوح، ثم كتابة عنوان النشاط فيها (مفهوم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي).
- قدِّم للمعلِّم كلمات مفتاحية تتعلَّق بمفهوم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.
- صُغْ أنت وأفراد مجموعتك تعريفًا واضحًا لمفهوم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، مستعينين بالكلمات المفتاحية المكتوبة على اللوح.
- اعرض أنتَ وأفراد المجموعة هذا التعريف أمام أفراد المجموعات الأُخرى.
- ناقِش المعلِّم في هذا التعريف.

النشاط (٢)

هدف إعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على استنتاج الهدف من إعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- جهِّز أنتَ وأفراد مجموعتك ورقةً وقلمًا.
- اكتب أنتَ وأفراد مجموعتك فِقْرة - في عشر دقائق- تُبيِّن هدف إعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.
- تبادل أنتَ وأفراد مجموعة أُخرى ورقتي النشاط.
- اطَّلع أنتَ وأفراد مجموعتك على ما دوَّنه أفراد المجموعة الأُخرى، مضيفين ما ترونه مناسبًا.
- استكمل ومجموعتك تبادل الأوراق مع المجموعات الأُخرى، بحيث يَطَّلِع جميع أفراد المجموعات على كل ورقة.
- انظر أنتَ وأفراد مجموعتك في الملاحظات التي كتبها أفراد المجموعات الأُخرى في ما يتعلَّق بالهدف من إعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.
- ناقِش أنتَ وأفراد مجموعتك المعلِّم وأفراد المجموعات الأُخرى في أهمِّ ما تتوصَّلون إليه.

الشمول المالي: تمكين (أو دمج) الفئات المُهمَّشة ماليًّا، أو ذوي الدخل المالي المنخفض الذين لا يُسمَح لهم بالمشاركة في عمليات الجهاز المصرفي، من التعامل مع الجهاز المصرفي.

يمتاز الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرائق السهلة البسيطة، وبأقل التكاليف.

الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي: خريطة طريق تهدف إلى تنفيذ السياسات والبرامج والمبادرات الوطنية الشاملة والمُعزِّزة للنمو الاقتصادي، وهي مُوجَّهة إلى غير المخدومين ماليًّا من الأفراد والمؤسسات، أو المخدومين بصورة محدودة، ولا سيما الشباب، وهم عماد الوطن ومستقبله، واللاجئين، وضيوف الوطن، والنساء؛ لتمكينهن ماليًّا، وتعزيز مشاركتهن الاقتصادية.

مُسوِّغات تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وتطويرها في المملكة الأردنية الهاشمية:

١- النسبة المرتفعة للأشخاص المُستبعَدين ماليًّا:

بناءً على الدراسة التشخيصية التي أعدَّها البنك المركزي الأردني عام ٢٠١٧م، فإنَّ ٦٧٪ من الأردنيين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية استنادًا إلى نسبة امتلاك الحسابات، وإنَّ ٣٨٪ من البالغين مُستبعَدين من أيِّ خدمات مالية رسمية تبعًا لظروف مُتعلِّقة بمناطق سكنهم، وبُعْدهم عن الأماكن التي تتوافر فيها الخدمات المالية.

٢- وجوب الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

ستُسهِم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في التقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع الأردني في المملكة بما يُوائِم خطة تحفيز النمو الاقتصادي. وفي ما يأتي الإجراءات الواجب اتباعها لتحقيق هذه المساواة، وتوفير المستوى المعيشي الأفضل للفئات المُستهدَفة:

أ - إيجاد مصادر جديدة كافية للتمويل، وتوفير مجموعة من الخدمات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة على نحو يُسهِم في إيجاد مزيد من فرص العمل، وبخاصة لذوي الدخل المحدود، ونسبة كبيرة من الشباب المُتعطِّل عن العمل.

ب- تعزيز المساواة بين الجنسين بما يُسهِم إيجابًا في النهوض بالإمكانات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع.

جـ- زيادة فرص الوصول والاستخدام للخدمات المالية الرسمية للاجئين؛ ما يُضيِّق هُوَّة التفاوت وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتعزيز اعتمادهم على أنفسهم، وتمكينهم من الإسهام في النشاط الاقتصادي.

د- إيصال مختلف الخدمات المالية إلى مناطق المملكة جميعها، بما في ذلك المناطق النائية؛ ما يُضيِّق هُوَّة التفاوت في وصول الخدمات المالية إلى مختلف أنحاء المملكة.

أسئلة الدرس

١- وضِّح المقصود بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

٢- ما أسباب (مُسوِّغات) تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وتطويرها في الأردن؟

٣- علِّل ما يأتي:

أظهر كثير من صُنّاع القرار، بما في ذلك البنوك المركزية، والعديد من جهات الرقابة المالية، اهتمامًا ورغبةً شديدتين في جعل الشمول المالي أولوية.

الدرس الثاني
حماية المُستهلِك المالي

استحدث البنك المركزي الأردني دائرة حماية المُستهلك المالي؛ للحفاظ على حقوق مُستهلكي الخدمات المالية، وضمان حصولهم على جميع حقوقهم، مُمثَّلةً في العدالة، والشفافية، والتظلُّم. وكذلك زيادة وعيهم بكيفية استثمار أموالهم، وحفزهم إلى تطوير المعرفة والمهارة اللازمتين لإدارتها؛ بُغْيَةَ تمكينهم من اتخاذ قراراتهم المالية بصورة صحيحة مدروسة.

تُعَدُّ مسألة حماية المُستهلك المالي ضرورية لتحقيق الشمول المالي؛ ذلك أنَّ وجود إطار شامل لحماية المُستهلك المالي يزيد من الثقة والتنافسية في النظام المالي والمصرفي، فتتحسَّن نوعية وجودة الخدمات المالية المُقدَّمة له، فضلًا عن حفز الأفراد إلى استخدام الخدمات المالية، وزيادة الإقبال عليها.

النشاط (١)

مفهوم حماية المُستهلِك المالي.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تعرُّف مفهوم حماية المُستهلِك المالي.

التعليمات

- يُنظِّم المعلِّم جلسة عصف ذهني تتضمَّن رسم دائرة على منتصف اللوح، ثم كتابة عنوان النشاط فيها (مفهوم حماية المُستهلِك المالي).
- قدِّم للمعلِّم كلمات مفتاحية تتعلَّق بمفهوم حماية المُستهلِك المالي.
- صُغْ أنت وأفراد مجموعتك تعريفًا واضحًا لمفهوم حماية المُستهلِك المالي، مستعينين بالكلمات المفتاحية المكتوبة على اللوح.
- اعرض أنتَ وأفراد المجموعة هذا التعريف أمام أفراد المجموعات الأُخرى.
- ناقِش المعلِّم في هذا التعريف.

النشاط (٢)

مبادئ حماية المُستهلِك المالي.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على استنتاج مبادئ حماية المُستهلِك المالي.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- جهِّز أنتَ وأفراد مجموعتك ورقةً وقلمًا.
- أجب أنتَ وأفراد مجموعتك عن السؤال الآتي في ثلاث دقائق، استنادًا إلى ما تعرَّفتموه سابقًا عن مفهوم حماية المُستهلِك المالي:

- ما المبادئ العامة لحماية المُستهلِك المالي؟

- ناقِش أنتَ وأفراد مجموعتك المعلِّم وأفراد المجموعات الأُخرى في إجابة السؤال.

حماية المُستهلك المالي:

حصول مُستهلكي الخدمات المالية والمصرفية على كامل حقوقهم من دون انتقاص، بوجود إطار تشريعي يُنظِّم العلاقة بين البنوك والمؤسسات المالية ومُستهلكي هذه الخدمات، في إطار واضح من العدالة والشفافية، مع ضمان وجود طرائق فاعلة لمعالجة الشكاوى.

المبادئ العامة لحماية المُستهلك المالي:

١- التصميم والتقديم الملائم للخدمات: يجب على مُزوِّد الخدمة وضع إجراءات واضحة ومُحدَّدة للتعامل مع المُستهلكين الماليين، وتضمينها سياساته العامة والائتمانية، ومراعاة المتطلَّبات الخاصة بالمُستهلكين الأصحاء وذوي الحاجات الخاصة عند تقديم الخدمات المصرفية والمالية.

٢- التسعير المسؤول: يتعيَّن على مُزوِّد الخدمة تسعير الخدمات المالية والمصرفية للمُستهلكين الماليين على أساس المساواة، وبناء التسعير على أسس واضحة ومسؤولة تضمن مراعاة شرائح المجتمع جميعها.

٣- إيجاد طرائق فاعلة لمعالجة الشكاوى: يُوفِّر البنك المركزي الأردني مختلف السُّبل والوسائل المُمكنة التي تتيح للمُستهلكين الماليين تقديم الشكاوى بكل يسر وسهولة عن طريق مُزوِّدي الخدمة، وتحليل هذه الشكاوى في دائرة حماية المُستهلك المالي بالبنك المركزي الأردني، واتخاذ الإجراءات اللازمة.

٤- التعامل مع المُستهلكين الماليين بعدالة وشفافية: يُحظَر على مُزوِّد الخدمة استبعاد (أو تقييد) وصول الأشخاص إلى أيٍّ من الخدمات المالية والمصرفية لأيِّ سبب، من دون وجود مُسوِّغ قانوني لذلك.

٥- الحفاظ على سرية المُستهلك المالي وخصوصيته: يجب على مُزوِّد الخدمة المحافظة على جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمُستهلك المالي، وعدم استخدامها (أو مشاركتها) مع أيِّ طرف من دون موافقة المُستهلك (العميل) الخطِّية سلفًا، وفقًا لأحكام التشريعات النافذة.

٦- حماية المُستهلِكين الماليين من الإفراط في المديونية: يجب على مُزوِّد الخدمة حماية المُستهلِكين الماليين من مخاطر الإفراط في المديونية، وتقديم الخدمات المصرفية لهم استنادًا إلى تقييم الملاءة المالية، ومدى قدرتهم على السداد.

الملاءة المالية: قدرة الأفراد أو الشركات على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها.

في إطار حرص البنك المركزي الأردني على تعزيز مبادئ الشفافية والعدالة في تعامل البنوك مع عملائها، بما يُعزِّز تنافسية القطاع المصرفي، ويُسهِم في حماية البنوك والمؤسسات المالية من مخاطر السمعة، والمخاطر القانونية؛ فقد أنشأ البنك المركزي دائرة تُعْنى بحماية المُستهلِك المالي، ووضع الإطار المؤسسي لها، بحيث تتولّى العمل على زيادة وعي الجمهور بالأنشطة المصرفية والمالية، ووضع الضوابط اللازمة لتعزيز الشفافية والعدالة عند تعامل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي مع عملائها، وبما يضمن مساهمتها في التنمية الاقتصادية المستدامة، واستقرار النظام المالي، وحماية حقوق المُتعامِلين مع المؤسسات المالية وصونها. وتُعرَف هذه الدائرة باسم **دائرة حماية المستهلك المالي.**

أسئلة الدرس

١ - وضِّح المقصود بكلٍّ من المفهومين الآتيين:

أ- حماية المُستهلِك المالي:

ب- الملاءة المالية:

---

٢ - علِّل ما يأتي:

إنشاء البنك المركزي الأردني دائرة حماية المُستهلِك المالي.

٣- من المبادئ العامة لحماية المُستهلِك المالي حماية المُستهلِكين الماليين من الإفراط في المديونية. وضِّح ذلك.

٤- ضع إشارة (✓) إزاء العبارة الصحيحة، وإشارة (✗) إزاء العبارة غير الصحيحة في ما يأتي:

أ- تُعَدُّ حماية المُستهلِك المالي أحد العناصر الرئيسة لتحقيق الشمول المالي. ( )

ب- لا يُشترَط في عملية تسعير الخدمات المصرفية مراعاة شرائح المجتمع كلها. ( )

جـ- من مهام دائرة حماية المُستهلِك المالي زيادة وعي الجمهور بالأنشطة المصرفية والمالية. ( )

الدرس الثالث
حقوق المُستهلِك المالي ومسؤولياته

الحق والواجب وجهان لعُمْلة واحدة، ومعرفتهما – في حقيقة الأمر– مَهَمَّة وطنية كبرى تُسهِم في بناء مجتمع نموذجي، تحكمه أنظمة استهلاكية مالية حضارية، تحمي بنيانه من الاستغلال، وتُوفِّر له بيئة صحية مناسبة للعيش بأمان.

للمُستهلِك حقوق، وعليه واجبات إنِ التزم بها استقامت أموره المعيشية، وساعد الجهات المُتخصِّصة على أداء واجباتها الرقابية بصورة كاملة، وعلى رأس هذه الجهات البنك المركزي الأردني، مُمثَّلًا في دائرة حماية المُستهلِك المالي.

النشاط (١)

ماذا تعرف عن حقوق المُستهلِك المالي؟

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تعرُّف حقوق المُستهلِك المالي.

التعليمات

- ستعمل في هذا النشاط على نحوٍ فردي.
- اطَّلع على الجدول (٢-١): ماذا تعرف عن حقوق المُستهلِك المالي؟
- دَوِّن في العمود الأول ما تعرفه عن حقوق المُستهلِك المالي.
- دَوِّن في العمود الثاني ما تريد أنْ تعرفه عن حقوق المُستهلِك المالي.
- اترك العمود الثالث (ماذا تعلَّمْتُ عن حقوق المُستهلِك المالي؟) فارغًا، ولا تملأه إلا في نهاية الدرس.
- ناقِش زملاءك في ما تتوصَّل إليه من نتائج.
- ناقِش المعلِّم في المعلومات التي تعرفها عن حقوق المُستهلِك المالي.
- ناقِش المعلِّم في المعلومات التي تريد معرفتها عن حقوق المُستهلِك المالي.

الجدول (٢-١): ماذا تعرف عن حقوق المُستهلِك المالي؟

ماذا أعرف؟ (what do I Know)	ماذا أريد أنْ أعرف؟ (What do I want to Know)	ماذا تعلَّمْتُ؟ (what have I Learned)

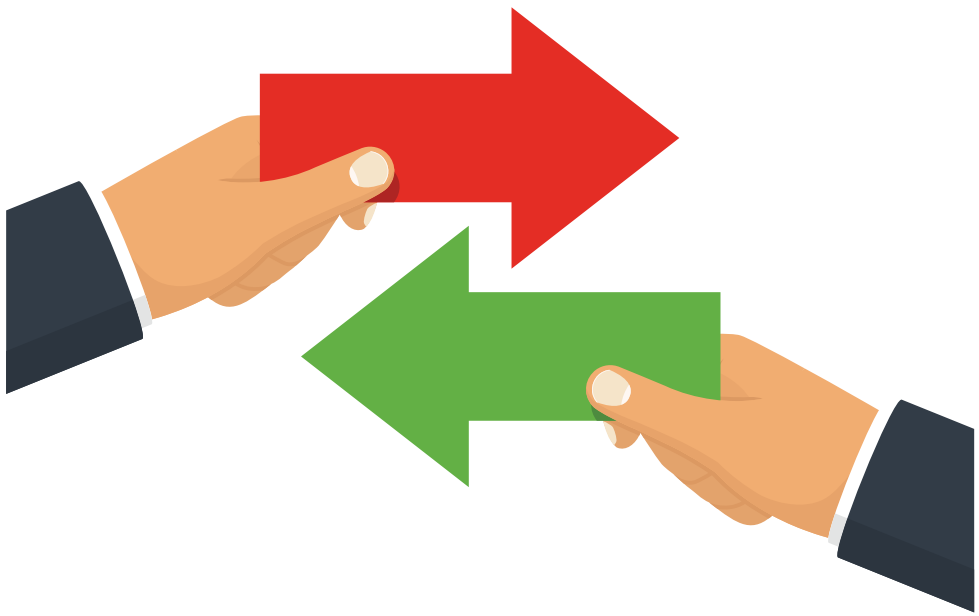

النشاط (٢)

واجبات المُستهلِك المالي.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على استنتاج أهمِّ واجبات المُستهلِك المالي.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة ثنائية أو ثلاثية.
- تسلَّم أنتَ وأفراد مجموعتك إحدى البطاقات الخاصة بواجبات المُستهلِك المالي.
- اطَّلع أنتَ وأفراد مجموعتك على محتوى هذه البطاقة.
- وضِّح أنتَ وأفراد مجموعتك الواجب الذي تحويه البطاقة أمام أفراد المجموعات الأُخرى.
- ناقِش المعلِّم وأفراد المجموعات الأُخرى في مضمون البطاقة.

الصدق عند تقديم المعلومات

قدِّم دائمًا المعلومات الكاملة والدقيقة عند تعبئة أيِّ نماذج خاصة بالبنك أو المؤسسة المالية التي تتعامل معها، ولا تُخفِ أيَّ معلومات مطلوبة قد تكون مُهِمَّة لمصلحتك أولًا، ولا تذكر تفاصيل غير صحيحة.

البطاقة رقم (١).

القراءة الدقيقة لجميع المعلومات التي يُقدِّمها البنك أو المؤسسة المالية

عند عرض البنك أو المؤسسة المالية الوثائق والمعلومات والعقود المُتعلِّقة بأيِّ خدمة أو مُنتَج، فإنَّ ذلك يتضمَّن التفاصيل الكاملة للالتزامات المُترتِّبة عليك- بوصفك مُستهلِكًا ماليًّا- لقاء حصولك على الخدمة أو المُنتَج؛ لذا اطَّلِع على هذه المعلومات والالتزامات، وتحقَّق من فهمك إيّاها فهمًا وافيًا، وقدرتك على الالتزام بها قبل التوقيع على أيٍّ منها.

البطاقة رقم (٢).

طرح الأسئلة

من المُهِمِّ أنْ تسأل موظف البنك أو المؤسسة المالية عن أيِّ بند غير واضح، أو شرط لم تفهمه جيدًّا. ويتعيَّن على الموظف أنْ يجيب بمهنية عن كل ذلك؛ لتتمكَّن من اتخاذ القرار المناسب وفقًا لحاجاتك ووضعك المالي.

البطاقة رقم (٣).

تعرُّف كيفية تقديم الشكوى

استفسر من البنك (أو المؤسسة المالية) عن الطرائق والوسائل المستخدمة في تقديم الشكوى؛ فالبنك مُلزَم بتوفير تفاصيل ذلك، وبيان الإطار الزمني المُحدَّد لها، فاحرص على استخدام هذه الخدمة عند الضرورة.

البطاقة رقم (٤).

استخدام الخدمة أو المُنتَج بموجب الأحكام والشروط

استخدم الخدمة (أو المُنتَج) وفقًا للأحكام والشروط المُرتبِطة بها، وذلك بعد الاطِّلاع عليها، وفهمها، والتأكُّد أنَّها تناسب حاجاتك.

البطاقة رقم (٥).

إبلاغ البنك أو المؤسسة المالية عن أيِّ عمليات غير معروفة

في حال اكتشافك عمليات مجهولة، وغامضة، وغير معروفة في حسابك، فسارع إلى إبلاغ البنك أو المؤسسة المالية عن ذلك.

البطاقة رقم (٦).

عدم الإفصاح عن المعلومات المصرفية

لا تُخبِر أحدًا بأيِّ تفاصيل عن حسابك المصرفي، أو أيِّ معلومات أُخرى مصرفية، أو شخصية دقيقة.

البطاقة رقم (٧).

الوكالة الرسمية

كن حذرًا عند منح شخص ما وكالة رسمية لإنجاز معاملاتك المالية، وتأكَّد أنَّه أهل لذلك قبل تفويضه بالتصرُّف في الشؤون المالية نيابةً عنك.

البطاقة رقم (٨).

حق الحصول على نسخة من الوثائق

يجب على البنك أو المؤسسة المالية تزويدك بنسخة من العقود والمستندات التي وقَّعتها، ويتعيَّن عليك الاحتفاظ بها في مكان آمن.

البطاقة رقم (٩).

تحديث المعلومات

يتعيَّن عليك تحديث معلوماتك الشخصية، بما في ذلك معلومات الاتصال، والحرص على تحديثها باستمرار في حال طلب البنك (أو المؤسسة المالية) ذلك، أو عند تغيُّر أيٍّ منها، وستكون مسؤولًا عن المعلومات التي لم تُزوِّد البنك (أو المؤسسة المالية) بها.

البطاقة رقم (١٠).

حقوق المُستهلِك المالي:

في ما يأتي أهمُّ حقوق المُستهلِك المالي التي يكفلها البنك المركزي الأردني، ويجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بها:

١- المعاملة بعدل وإنصاف: يجب على البنك والمؤسسة المالية معاملة المُستهلكين الماليين دائمًا بعدل وأمانة وإنصاف في جميع مراحل العلاقة بينهما، بحيث يكون ذلك جزءًا لا يتجزَّأ من ثقافة البنك والمؤسسة المالية. ويتعيَّن على البنك والمؤسسة المالية أيضًا إيلاء بعض الحالات الخاصة الاهتمام اللازم، مثل: محدودي الدخل، ومحدودي التعليم، وكبار السن، وذوي الإعاقة.

٢- الإفصاح والشفافية: يجب على البنك والمؤسسة المالية تزويد المُستهلِكين الماليين بجميع المعلومات المُتعلِّقة بالخدمات المُقدَّمة (مثل: القروض، وبطاقات الائتمان) على نحوٍ واضح، ومختصر، وسهل الفهم، ودقيق، وغير مُضلِّل.

٣- التثقيف والتوعية المالية: يتعيَّن على البنك والمؤسسة المالية وضع برامج وآليات مناسبة لتطوير معارف المُستهلِكين الماليين، وتنمية مهاراتهم، ورفع مستوى الوعي لديهم، وتمكينهم من فهم المخاطر الأساسية، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات المالية الصحيحة.

٤- حماية مصالح العميل: يجب على البنك (أو المؤسسة المالية) الحرص على مصلحة المُستهلِكين الماليين، وجعلها هدفًا يسعى إلى تحقيقه على امتداد العلاقة بينهما؛ إذ يُعَدُّ البنك (أو المؤسسة المالية) المسؤول الأول عن حماية مصالح المُستهلِكين المالية.

٥- الحماية من عمليات الاحتيال: يجب على البنك والمؤسسة المالية توفير طرائق رقابة ناجعة لحماية ودائع المُستهلِكين الماليين، ومدخراتهم، وغير ذلك من الأصول المالية. وكذلك استخدام أنظمة رقابية ذات مستوى عالٍ من الكفاءة والفاعلية للحفاظ على أصول المُستهلِك من عمليات الاحتيال، والاختلاس، وإساءة الاستخدام.

٦- حماية سرية بيانات المُستهلِك: يجب على البنك والمؤسسة المالية استخدام أنظمة رقابية متطورة تُوائِم عملية جمع البيانات ومعالجتها، وتلتزم بما تضمَّنته القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة بخصوص حماية سرية المعلومات.

٧- معالجة الشكاوى: يجب على البنك والمؤسسة المالية توفير طرائق مناسبة تتيح للمُستهلِك المالي تقديم شكواه، وتمتاز بالوضوح والشفافية والفاعلية، بحيث يُمكِن معالجتها من دون تأخير وفق تعليمات البنك المركزي الأردني النافذة.

٨- توفير بيئة مناسبة للمنافسة: يجب على البنك والمؤسسة المالية توفير المناخ المناسب للمُستهلكين الماليين، الذي يُمكِّنهم من البحث عن أفضل الخدمات والمُنتَجات المالية، والمقارنة بينها، وتعرُّف مُقدِّميها، وإمكانية التحويل بينها بسهولة ووضوح وكلفة معقولة.

٩- حق الحصول على نسخة من الوثائق: يجب على البنك أو المؤسسة المالية تزويد المستهلك المالي بنسخة من العقود والمستندات التي وقعها.

أهمُّ واجبات المُستهلِك المالي:

١- الصدق عند تقديم المعلومات: يتعيَّن على المُستهلِك المالي أنْ يدلي دائمًا بالمعلومات الكاملة والدقيقة عند تعبئة أيِّ نماذج خاصة بالبنك أو المؤسسة المالية التي يتعامل معها، وعدم إخفاء أيِّ معلومات مطلوبة قد تكون مُهِمَّة لمصلحته أولًا، وتجنُّب ذكر أيِّ تفاصيل غير صحيحة.

٢- القراءة الدقيقة لجميع المعلومات التي يُقدِّمها البنك أو المؤسسة المالية: عند عرض البنك أو المؤسسة المالية الوثائق والمعلومات والعقود المُتعلِّقة بأيِّ خدمة أو مُنتَج، فإنَّ ذلك يتضمَّن التفاصيل الكاملة للالتزامات المُترتِّبة على المُستهلِك المالي لقاء حصوله على الخدمة أو المُنتَج؛ لذا يتعيَّن عليه أنْ يطَّلع على هذه المعلومات والالتزامات، ويتحقَّق من فهمها فهمًا وافيًا، وقدرته على الالتزام بها قبل التوقيع على أيٍّ منها.

٣- طرح الأسئلة: من المُهِمِّ أنْ يسأل المُستهلِك المالي موظف البنك أو المؤسسة المالية عن أيِّ بند غير واضح، أو شرط لم يفهمه جيدًّا. ويتعيَّن على الموظف أنْ يجيبه بمهنية عن كل ذلك؛ ليتمكَّن من اتخاذ القرار المناسب وفقًا لحاجاته ووضعه المالي.

٤- تعرُّف كيفية تقديم الشكوى: يتعيَّن على المُستهلِك المالي أنْ يستفسر من البنك (أو المؤسسة المالية) عن الطرائق والوسائل المستخدمة في تقديم الشكوى؛ فالبنك مُلزَم بتوفير تفاصيل ذلك، وبيان الإطار الزمني المُحدَّد لها؛ لذا لا ينبغي للمُستهلِك المالي أنْ يتوانى عن استخدام هذه الخدمة عند الضرورة.

٥- استخدام الخدمة (أو المُنتَج) بموجب الأحكام والشروط: يتعيَّن على المُستهلِك المالي أنْ يستخدم الخدمة (أو المُنتَج) وفقًا للأحكام والشروط المُرتبِطة بها، وذلك بعد الاطِّلاع عليها، وفهمها، والتأكُّد أنَّها تُناسب حاجاته.

٦- إبلاغ البنك أو المؤسسة المالية عن أيِّ عمليات غير معروفة: إذا اكتشف المُستهلِك المالي عمليات مجهولة، وغامضة، وغير معروفة في حسابه، فيجب عليه أنْ يُسارِع إلى إبلاغ البنك أو المؤسسة المالية عن ذلك.

٧- عدم الإفصاح عن المعلومات المصرفية: لا ينبغي للمُستهلك المالي أنْ يُخبر أحدًا بأيِّ تفاصيل عن حسابه المصرفي، أو أيِّ معلومات أخرى مصرفية، أو شخصية دقيقة.

٨- الوكالة الرسمية: يتعيَّن على المُستهلك المالي توخّي الحذر عند منح شخص ما وكالة رسمية لإنجاز معاملاته المالية، والتأكُّد أنَّه أهل لذلك قبل تفويضه بالتصرُّف في الشؤون المالية نيابةً عنه.

٩- حق الحصول على نسخة من الوثائق: يجب على البنك أو المؤسسة المالية تزويد المُستهلك المالي بنسخة من العقود والمستندات التي وقَّعها. يجب على المُستهلك المالي الاحتفاظ بنسخة من الوثائق (العقود والمستندات التي وقعها) مع البنك في مكان آمن.

١٠- تحديث المعلومات: يتعيَّن على المُستهلك المالي تحديث معلوماته الشخصية، بما في ذلك معلومات الاتصال، والحرص على تحديثها باستمرار في حال طلب البنك (أو المؤسسة المالية) ذلك، أو عند تغيُّر أيٍّ منها، وسيكون مسؤولًا عن المعلومات التي لم يُزوِّد البنك (أو المؤسسة المالية) بها.

أسئلة الدرس

١ - كفل البنك المركزي الأردني مجموعة من الحقوق للمُستهلِك المالي، وضِّح اثنين منها.

---

٢ - علِّل ما يأتي:

معرفة المُستهلِك المالي لحقوقه وواجباته مَهَمَّة وطنية كبرى.

---

٣ - اذكر خمسةً من واجبات المُستهلِك المالي.

الدرس الرابع
دور البنك المركزي الأردني في نشر الثقافة المالية المجتمعية

يُعَدُّ نشر الوعي المالي والثقافة المالية إحدى ضرورات الشمول المالي في المجتمع، وهو من الموضوعات التي يجب أنْ تتقاطع مع جميع المحاور الأُخرى في استراتيجية الشمول المالي. فبنشر الوعي الصحيح عن الخدمات المالية المتوافرة، يُمكِن حفز المواطن إلى استخدام هذه الخدمات على الوجه الأمثل والآمن، فضلًا عن تعزيز العادات الذكية لإدارة الممتلكات الشخصية والادخار، واتخاذ القرارات السليمة.

النشاط (١)

القطاعات المُستهدَفة لنشر الثقافة المالية المجتمعية.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تحديد القطاعات المُستهدَفة في مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- جهِّز أنتَ وأفراد مجموعتك ورقةً وقلمًا.
- أجب أنتَ وأفراد مجموعتك عن السؤال الآتي:

- برأيكم، ما القطاعات المُستهدَفة في مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية؟

- ناقِش أنتَ وأفراد مجموعتك المعلِّم وأفراد المجموعات الأُخرى في إجابة السؤال.

النشاط (٢)

أثر نشر الثقافة المالية المجتمعية في حماية المُستهلِك المالي.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على استنتاج أثر نشر الثقافة المالية المجتمعية في حماية المُستهلِك المالي.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- تسلَّم أنتَ وأفراد مجموعتك إحدى البطاقات الخاصة بأثر مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية في حماية المُستهلِك المالي.
- اطَّلع أنتَ وأفراد مجموعتك على محتوى هذه البطاقة.
- وضِّح أنتَ وأفراد مجموعتك محتوى البطاقة أمام أفراد المجموعات الأُخرى.
- ناقِش المعلِّم وأفراد المجموعات الأُخرى في مضمون البطاقة.

إدراك المبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المالي والمصرفي، مثل: الوعي بمفهوم القرض، وأنواعه، وبطاقات الائتمان، وأنواعها، وأسعار الفائدة.

البطاقة رقم (١).

إدارة المدخرات والممتلكات الشخصية، واستثمارها على النحو الأمثل؛ ما يُسهِم في تحسين مستوى دخل الفرد.

البطاقة رقم (٢).

زيادة فرص الاستفادة من المصادر والخدمات والتسهيلات المالية التي تُقدِّمها البنوك والمؤسسات المالية على نحوٍ يُسهِم في النمو الاقتصادي.

البطاقة رقم (٣).

زيادة الشمول المالي، وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة، بضمِّ الفئات غير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية نتيجة ظروف المكان أو غيرها.

البطاقة رقم (٤).

النشاط (٣)

طرائق نشر الثقافة المالية المجتمعية.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على استنتاج طرائق البنك المركزي الأردني في نشر الثقافة المالية المجتمعية.

التعليمات

- ستعمل في هذا النشاط على نحوٍ فردي.
- فكِّر في أهمِّ طرائق نشر الثقافة المالية المجتمعية من وجهة نظرك.
- ناقِش زميلك في هذه الطرائق.
- ناقِش المعلِّم والزملاء في هذه الطرائق.

تذكَّر

القطاعات المستهدفة لنشر الثقافة المالية المجتمعية:

يستهدف مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية للبنك المركزي الأردني عِدَّة قطاعات رئيسة في المجتمع، هي:

١- التعليم المالي في المدارس: يساعد هذا النوع من التعليم الطلبة على إدراك المبادئ الأساسية في المجال المالي والمصرفي، ونشر الوعي المجتمعي بإدارة المدخرات والممتلكات الشخصية واستثمارها على الوجه الأمثل، وتعرُّف السلوكات والأخلاقيات المُتعلِّقة بالأعمال المالية، التي تُمكِّنهم من اتخاذ قرارات مالية فاعلة وصحيحة في حياتهم اليومية، ومستقبلهم العملي.

٢- التعليم المالي في مؤسسات التعليم العالي: يُوفِّر هذا النوع من التعليم لطلبة الجامعات تدريبًا شاملًا على الأعمال المصرفية عامةً، وأعمال البنك المركزي الأردني بوجه خاص. وقد احتضن البنك المركزي الأردني صندوق الحسين للإبداع والتفوق الذي تأسَّس برعاية جلالة المَلك عبد الله الثاني - حفظه الله- عام ١٩٩٩م، وتمَّ تمويله من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية؛ إذ يسعى الصندوق لتخطيط وتنفيذ مشروعات تهدف إلى تطوير جودة التعليم العالي والتعليم العام في الأردن، بوصف ذلك جزءًا من المسؤولية المجتمعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية.

٣- التعليم المالي للمرأة في المجتمعات الريفية: يهدف هذا النوع من التعليم إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق دمجها في أنشطة اقتصادية، ووضع الأساس للتنمية الاقتصادية المستدامة على نطاق واسع؛ تعزيزًا لقدرة الإدارة المالية، والاستقلال الاقتصادي للمرأة.

٤- الوعي المالي في مجال تطوير الأعمال: يهدف هذا النوع إلى تعزيز الوعي المالي لدى الشباب من الجنسين، وتثقيفهم بمهارات الإدارة المالية، والاستقلال المالي، وتحديد الأهداف المالية، وكيفية وضع الميزانية، وتحديد الأولويات وطرائق التمويل؛ ما يُسهِم إسهامًا فاعلًا في تطوير بيئة الأعمال والريادة.

٥- التعليم المالي في مكان العمل: يتضمَّن هذا النوع من التعليم عقد محاضرات تثقيفية لموظفي المؤسسات والوزارات والبنوك في مختلف مجالات المعرفة المالية والمصرفية.

٦- التعليم المالي عن طريق وسائل الإعلام، وشبكات التواصل الاجتماعي، وشبكة الإنترنت: يهدف هذا النوع من التعليم إلى دعم استثمار شبكات التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت في نشر الثقافة المالية بين قطاعات المجتمع المختلفة، وتعريفهم بكثير من المُنتَجات المالية، مثل المحافظ الإلكترونية.

أثر نشر الثقافة المالية المجتمعية في حماية المُستهلِك المالي:

١- إدراك المبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المالي والمصرفي، مثل: الوعي بمفهوم القرض، وأنواعه، وبطاقات الائتمان، وأنواعها، وأسعار الفائدة.

٢- إدارة المدخرات والممتلكات الشخصية، واستثمارها على النحو الأمثل؛ ما يُسهِم في تحسين مستوى دخل الفرد.

٣- زيادة فرص الاستفادة من المصادر والخدمات والتسهيلات المالية التي تُقدِّمها البنوك والمؤسسات المالية على نحوٍ يُسهِم في النمو الاقتصادي.

٤- زيادة الشمول المالي، وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة، بضمِّ الفئات غير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية نتيجة ظروف المكان أو غيرها.

طرائق نشر الثقافة المالية المجتمعية:

يعمل البنك المركزي الأردني على نشر الثقافة المالية المجتمعية بين جميع أفراد المجتمع بِغَضِّ النظر عن جنسياتهم، وذلك باتباع طرائق عِدَّة، أهمُّها:

١- التعليم المالي في المدارس والجامعات.

٢- الإعلام السمعي والبصري والمكتوب، بما في ذلك استخدام برامج ومطويات إرشادية عن الخدمات المالية والمصرفية.

٣- استعمال مواقع التواصل الاجتماعي لتقديم شروح مبسطة ومُفصَّلة لجميع الجوانب المالية التي تهمُّ المجتمع.

٤- المطويات والكُتيِّبات الإرشادية الصادرة عن دائرة حماية المُستهلك المالي.

٥- الأفلام القصيرة التي تُعزِّز التثقيف المالي الإلكتروني في شبكات التواصل الاجتماعي، وشبكة الإنترنت.

٦- الندوات والمحاضرات التي تستهدف فئة معينة، أو قطاعات المجتمع كلها؛ سواء في الجامعات، أو المراكز الشبابية، أو الجمعيات الريفية.

١ - اذكر القطاعات المُستهدَفة في مشروع الثقافة المالية المجتمعية.

٢- علِّل ما يأتي:

نشر الوعي المالي والثقافة المالية هما من ضرورات الشمول المالي في المجتمع.

٣- ضع إشارة (✓) إزاء العبارة الصحيحة، وإشارة (✗) إزاء العبارة غير الصحيحة في ما يأتي:

أ - مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية يدعم استثمار شبكات التواصل الاجتماعي في نشر الثقافة المالية بين قطاعات المجتمع المختلفة. ( )

ب- يراعى نشر الثقافة المالية المجتمعية بين الأفراد كافةً، بِغَضِّ النظر عن جنسياتهم، عن طريق الإعلام المرئي فقط. ( )

جـ- يسعى صندوق الحسين للإبداع والتفوق إلى تخطيط وتنفيذ مشروعات تهدف إلى تطوير جودة التعليم العالي والتعليم في الأردن. ( )

الدرس الخامس
دور البنك المركزي الأردني في متابعة شكاوى العملاء

تقديم الشكاوى حق من حقوق المُستهلِكين الماليين، وتُوفَّر له مختلف الوسائل والأدوات التي تساعد المُستهلِك المالي على التقدُّم بالشكوى.

وفي هذا السياق، أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات البنوك والمؤسسات المالية التي يراقبها، وهي تتضمَّن أسس معالجة شكاوى المُستهلِكين الماليين. وتشمل التعليمات أحكامًا وإجراءات لمعالجة الشكاوى، تُلزِم كل بنك أو مؤسسة مالية بإنشاء وحدة مستقلة لاستقبال الشكاوى.

النشاط (١)

الجهات المشتكى عليها.

الهدف:

سيساعدك هذا النشاط على تحديد الجهات التي يُمكِن للمواطن تقديم شكوى بحقِّها.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- جهِّز أنتَ وأفراد مجموعتك ورقةً وقلمًا.
- أجب أنتَ وأفراد مجموعتك عن السؤال الآتي:

- برأيكم، ما الجهات التي يُمكِن للمواطن أنْ يشتكي عليها عن طريق البنك المركزي الأردني؟

- ناقِش أنتَ وأفراد مجموعتك المعلِّم وأفراد المجموعات الأُخرى في إجابة السؤال.

النشاط (٢)

شروط تقديم الشكوى إلى البنك المركزي الأردني.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تعرُّف شروط تقديم الشكوى إلى البنك المركزي الأردني.

التعليمات

- ستعمل في هذا النشاط على نحوٍ فردي.
- جهِّز ورقةً وقلمًا.
- اكتب أهمَّ شروط تقديم الشكوى إلى البنك المركزي الأردني من وجهة نظرك.
- ناقِش زميلك في هذه الشروط.
- شارِك المعلِّم والزملاء في هذه الشروط.

النشاط (٣)

طرائق تقديم الشكوى.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على استنتاج طرائق تقديم الشكوى إلى البنك المركزي الأردني.

التعليمات

- ستعمل في هذا النشاط على نحوٍ فردي.
- جهِّز ورقةً وقلمًا.
- اكتب أهمَّ طرائق تقديم الشكوى إلى البنك المركزي الأردني من وجهة نظرك.
- تبادل أنتَ وزميلك ورقتي النشاط، ثم ليقرأ كلٌّ منكما ما كتبه الآخر، ثم يُدوِّن ملاحظاته عليها.
- بعد الانتهاء من تدوين ملاحظاتك، تبادلا الورقتين مرَّة أُخرى، ثم انظرا في الملاحظات التي كتبها كلٌّ منكما على ورقة الآخر.
- انظر في الملاحظات الأُخرى التي كتبها الزملاء على أوراقهم.
- ناقِش المعلِّم والزملاء في ما تتوصَّلون إليه.

الجهات التي يستطيع المواطن تقديم شكوى بحقِّها عن طريق البنك المركزي الأردني:

١ – البنوك.

٢ – شركات الصرافة.

٣ – شركات التمويل الأصغر.

٤ – شركات خدمات الدفع.

شروط تقديم الشكوى:

يجب على العميل أولًا تقديم الشكوى للبنك (أو المؤسسة المالية) الذي يتعامل معه. وفي حال لم يُظهِر البنك اهتمامًا بالشكوى، أو لم يقتنع العميل بردِّ البنك، فإنَّه يستطيع التقدُّم بشكوى للبنك المركزي الأردني وفق الشروط الآتية:

١– ألّا تكون الشكوى منظورة أمام القضاء، أو صدر في موضوعها حكم قضائي.

٢– أنْ تكون الشكوى على المؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي الأردني.

٣– ألّا تتعلَّق الشكوى بقضايا عمّالية أو نقابية.

٤– أنْ تتضمَّن الشكوى البيانات المطلوبة جميعها: اسم المشتكي، وعنوانه، ووسيلة الاتصال به، وموضوع الشكوى، والوثائق الداعمة لها.

طرائق تقديم العميل للشكوى عن طريق البنك المركزي الأردني:

١– الاتصال هاتفيًّا بدائرة حماية المُستهلِك المالي في البنك المركزي الأردني.

٢– إرسال الشكوى عن طريق الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني: www.cbj.gov.jo

٣– إرسال الشكوى إلى العنوان الآتي في البريد الإلكتروني: fcp@cbj.gov.jo

٤– الحضور شخصيًّا إلى المبنى الرئيس للبنك المركزي الأردني، أو إلى فرعيه في مدينتي إربد والعقبة، وتقديم الشكوى وفق النموذج الخاص المُعَدِّ لهذه الغاية.

أسئلة الدرس

١ - ما الجهات التي يُمكِن للمواطن تقديم شكوى بحقِّها عن طريق البنك المركزي الأردني؟

٢- تعرَّض عميل لتعامل سيئ من موظف في أحد البنوك، فتقدَّم بشكوى للبنك المركزي الأردني مباشرة، هل هذا الإجراء صحيح؟ لماذا؟

٣- ضع إشارة (✓) إزاء العبارة الصحيحة، وإشارة (✗) إزاء العبارة غير الصحيحة في ما يأتي:

أ - يُشترَط في الشكوى التي يُقدِّمها العميل للبنك المركزي الأردني أنْ تكون مستوفية البيانات المطلوبة جميعها: اسم المشتكي، وعنوانه، ووسيلة الاتصال به، وموضوع الشكوى، والوثائق الداعمة لها. ( )

ب- تُعَدُّ شركات البريد السريع إحدى الجهات التي يُمكِن للمواطن أنْ يشتكي عليها عن طريق البنك المركزي الأردني. ( )

جـ- من شروط تقديم شكوى للبنك المركزي الأردني عدم تعلُّقها بقضايا عمّالية أو نقابية. ( )

الدرس السادس
دور البنك المركزي الأردني في تحقيق الاستقرار المالي

كانت تجربة الأردن في التعامل مع الأزمات المالية العالمية وتداعياتها خير دليل على قوَّة الجهاز المصرفي الأردني، ومنعته، وسلامة الأسس التي يقوم عليها؛ ما أثمر عن جهاز مصرفي سليم ومعافى. وقد اعتاد البنك المركزي الأردني أنْ يعمل بانتظام قياسًا لقدرة البنوك على تحمُّل الصدمات، وتَبيَّن له أنَّ الجهاز المصرفي الأردني قادر على تحمُّل المخاطر المرتفعة، وهذا ما تُؤكِّده مُؤشِّرات السلامة المالية للجهاز المصرفي في الأردن.

تشير بيانات البنك المركزي الأردني إلى تحقيق الجهاز المصرفي مستويات مرتفعة وآمنة من السيولة، ومستويات ربح جيدة؛ ما جعله جهازًا جاذبًا للاستثمار، وداعمًا أساسيًّا للاستقرار المالي في المملكة. فوجود جهاز مصرفي قوي ومتين هو مُكوِّن أساسي لتحقيق الاستقرار المالي، ومتطلَّب أساسي للاستقرار الاقتصادي. فما المقصود بالاستقرار المالي؟ وما الأدوار التي يؤديها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار المالي؟

النشاط (١)

مفهوم الاستقرار المالي.

الهدف: **سيساعدك هذا النشاط على تعرُّف مفهوم الاستقرار المالي.**

التعليمات

- يُنظِّم المعلِّم جلسة عصف ذهني تتضمَّن رسم دائرة على منتصف اللوح، ثم كتابة عنوان النشاط فيها (مفهوم الاستقرار المالي).
- قدِّم للمعلِّم كلمات مفتاحية تتعلَّق بمفهوم الاستقرار المالي.
- صُغْ أنت وأفراد مجموعتك تعريفًا واضحًا لمفهوم الاستقرار المالي، مستعينين بالكلمات المفتاحية المكتوبة على اللوح.
- اعرض أنتَ وأفراد المجموعة هذا التعريف أمام أفراد المجموعات الأُخرى.
- ناقِش المعلِّم في هذا التعريف.

النشاط (٢)

أركان الاستقرار المالي.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تحديد أركان الاستقرار المالي.

التعليمات

- بالتنسيق مع معلِّمك، استضف أحد موظفي البنك المركزي الأردني.
- استفسر من الموظف عن الأركان الرئيسة لتحقيق الاستقرار المالي، واطرح عليه أيَّ أسئلة تدور في ذهنك، ثم ناقِشه في إجاباتها.
- اكتب تقريرًا عن أهمِّ المعلومات التي أدلى بها الضيف، ثم ناقِشه مع المعلِّم والزملاء.

النشاط (٣)

طرائق البنك المركزي الأردني في تحقيق الاستقرار المالي.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على استنتاج طرائق البنك المركزي الأردني في تحقيق الاستقرار المالي.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- جهِّز أنتَ وأفراد مجموعتك ورقةً وقلمًا.
- اكتب أنتَ وأفراد مجموعتك أهمَّ الطرائق التي يستعملها البنك المركزي الأردني لتحقيق الاستقرار المالي.
- اعرض أنتَ وأفراد مجموعتك النتائج التي تتوصَّلون إليها أمام أفراد المجموعات الأُخرى.
- ناقِش المعلِّم في هذه النتائج.

الاستقرار المالي:

يشير الاستقرار المالي إلى الحالة التي يكون فيها الجهاز المالي والمصرفي قادرًا على التصدّي للأزمات المالية الداخلية والخارجية، والاستمرار في أداء وظيفته المُتمثِّلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية، وأداء المدفوعات بكفاءة في حال وقوعها.

علاقة الاستقرار المالي بالاستقرار الاقتصادي:

إنَّ سلامة القطاع المالي تُؤكِّد قدرته على امتصاص الصدمات، والحدِّ من تداعياتها على الاقتصاد. فتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام الذي يُعْنى بالاستثمار الكامل للموارد الاقتصادية المتوافرة، وتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛ يتطلَّب وجود قطاع مالي متطور مستقر قادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المُنتجة القادرة على توفير مزيد من فرص العمل، ورفع مستويات الإنتاجية أقصى ما يُمكِن؛ لذا يُعَدُّ تحقيق الاستقرار في القطاع المالي نقطة الانطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

لا يقتصر مفهوم الاستقرار المالي فقط على كيفية التعامل مع الأزمات المالية وقت وقوعها، وإنَّما يمتد ليشمل تمكين الجهاز المالي من استيعاب هذه الأزمات وامتصاصها، والحدِّ من احتمالات وقوعها، وتقليص فرص انتقال تداعياتها إلى مُكوِّنات الجهاز المالي المحلية الرئيسة، ثم إلى بقية الأجهزة الاقتصادية في الدولة.

أهمُّ أركان الاستقرار المالي:

١- شمول مؤسسات الجهاز المصرفي تحت مظلَّة البنك المركزي الأردني الرقابية.
٢- استقرار المستوى العام للأسعار والأجور.
٣- استقرار سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.
٤- توفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الاقتصادية.

أهمُّ طرائق البنك المركزي الأردني في تحقيق الاستقرار المالي:

١- إرساء سياسة نقدية سليمة فاعلة في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي.
٢- مراقبة عمل الجهاز المصرفي في الأردن، ومدى التزامه بتعليمات البنك المركزي الأردني.
٣- وضع سقوف لعمليات الائتمان.
٤- رفع سعر الفائدة أو تخفيضها تبعًا للتطورات في الأسواق العالمية والإقليمية.
٥- توجيه الحكومة إلى إصدار قرارات تحفيزية تدعم استقرار المستوى العام للأسعار، مثل: أسعار السلع، والعقارات.
٦- استحداث خدمة الاستعلام الائتماني للأفراد والمؤسسات المصرفية.

السياسة النقدية: الوسائل التي تستعملها الحكومات للتأثير في النشاط الاقتصادي، ولا سيما عن طريق التعديل على إمدادات النقود، والائتمان، وسعر الفائدة؛ ما يؤدي إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، واستقرار الأسعار والأجور.

أسئلة الدرس

١ - وضِّح المقصود بمفهوم الاستقرار المالي.

---

٢ - علِّل ما يأتي:

لا يقتصر مفهوم الاستقرار المالي فقط على كيفية التعامل مع الأزمات المالية وقت وقوعها.

---

٣ - ما الطرائق التي يستخدمها البنك المركزي الأردني في تحقيق الاستقرار المالي؟

الدرس السابع
دور البنك المركزي الأردني في الاستعلام الائتماني

أطلق البنك المركزي الأردني خدمة الاستعلام الائتماني التي تُطبِّقها شركات مُعتمَدة من البنك، وذلك بإصدار التقارير الائتمانية للعملاء. وتُعَدُّ خدمة تقديم المعلومات الائتمانية أحد الأمور المُنظِّمة للمعاملات المالية بين الأفراد والمؤسسات المُموِّلة؛ إذ إنَّها تتيح لمانحي الائتمان فرصة التحقُّق من الملاءة المالية للمُقترِض أو المشتري، وقدرته على السداد في المواعيد المحدَّدة.

النشاط (١)

مفهوم التقرير الائتماني.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تعرُّف مفهوم التقرير الائتماني.

التعليمات

- ستعمل في هذا النشاط على نحوٍ فردي.
- مستعينًا بالوسائل المتوافرة، ابحث عن المقصود بالتقرير الائتماني.
- ناقِش المعلِّم والزملاء في ما تتوصَّل إليه.

النشاط (٢)

مزايا الاستعلام الائتماني.

الهدف: سيساعدك هذا النشاط على استنتاج مزايا الاستعلام الائتماني.

التعليمات

- ستعمل في هذا النشاط على نحوٍ فردي.
- جهِّز ورقةً وقلمًا.
- أَنْشِئ قائمة تحمل عنوان (مزايا الاستعلام الائتماني)، ثم اكتب فيها مزايا الاستعلام الائتماني التي تتوقَّع أنْ تعود بالنفع على مؤسسات التمويل، والأفراد طالبي التمويل.
- اعرض النتائج التي تتوصَّل إليها أمام الزملاء.
- ناقِش المعلِّم في هذه النتائج.

التقرير الائتماني:

أداة استرشادية تساعد المؤسسات المالية المانحة التمويل على التحقُّق من ملاءة طالب التمويل، عن طريق تقديمه موافقة خطية للجهة المُموِّلة للقيام بعملية الاستعلام الائتماني عنه، ويحق له الحصول على نسخة واحدة من تقريره الائتماني الصادر عن شركة المعلومات الائتمانية مرَّة واحدة كل سنة، ويحتوي التقرير الائتماني على معلومات مُفصَّلة عن أيِّ مُنتَج ائتماني، مثل: القرض الشخصي، وقرض شراء سيارة، وقرض شراء عقار.

نظام الاستعلام الائتماني:

نظام خاص بتجميع البيانات الائتمانية للأفراد والشركات ضمن منَصَّة بيانات إلكترونية خاصة تابعة لشركة استعلام ائتماني مُرخَّصة، بحسب قانون المعلومات الائتمانية، من البنك المركزي الأردني بوصفه المُشرِف على هذا القانون.

تتيح هذه المنَصَّة لمُزوِّدي الائتمان إرسال بيانات عملائهم الائتمانية إلى النظام الخاص بشركة الاستعلام الائتماني؛ ما يُوفِّر للعملاء خدمة الاستعلام عن الأفراد والشركات لأغراض المتابعة، وتعرُّف المنح الائتماني الجديد، فضلًا عن توفير خدمة الاستعلام الذاتي للأفراد والشركات، وطلب التقارير الائتمانية الخاصة بهم.

مزايا الاستعلام الائتماني للمؤسسات التمويلية والأفراد:

١- بيان الالتزامات المُترتِّبة على العميل، وحجم تعاملاته الائتمانية.
٢- تعرُّف مدى انتظامه بالسداد في الأوقات المُحدَّدة.
٣- منح البنوك والمؤسسات المصرفية هامشًا من الأمان في التعامل مع العميل.
٤- القدرة على اتخاذ قرار بمنح التمويل في أسرع وقت، وأقل خطورة ممكنة.
٥- ضمان الاستمرار الفاعل لموارد البنوك المالية نتيجة التزام العملاء بالسداد.

أسئلة الدرس

١ - وضِّح المقصود بالتقرير الائتماني.

---

٢ - علِّل ما يأتي:

جاءت فكرة إطلاق خدمة الاستعلام الائتماني من البنك المركزي الأردني بوصفها ضرورة مُلِحَّة.

---

٣ - ما أهمُّ مزايا الاستعلام الائتماني التي يستفيد منها الأفراد والمؤسسات التمويلية؟

الدرس الثامن
دور البنك المركزي الأردني في التعامل مع النقد

يتولّى البنك المركزي الأردني مَهَمَّة إصدار النقد الأردني منذ تأسيسه عام ١٩٦٤م؛ إذ طرح أول إصدار من النقد الأردني بتاريخ ١٩٦٥/٨/٤م، ثم قدَّم العديد من المواصفات والعلامات الأمنية لأوراق النقد الأردني المُتداوَلة اليوم لتعرُّفها، مُهيبًا بالجميع المحافظة على هذا النقد من سوء الاستعمال بأيِّ شكل من الأشكال؛ فهو يُمثِّل رمزًا من رموز سيادة الدولة الأردنية، ويُظهِر وجهها الحضاري، ويُؤرِّخ منجزات هذا الوطن ومسيرة بنائه.

وإدراكًا من البنك المركزي الأردني لأهمية النقد الذي تمَّ تداوله في الأردن على مرِّ العصور؛ فقد بذل البنك جهودًا استُهِلَّت في بداية الثمانينيات لتأسيس متحف النقد الذي افتُتِح رسميًّا عام ١٩٨٨م في عهد جلالة المغفور له بإذن الله المَلك الحسين بن طلال.

النشاط (١)

المواصفات والعلامات الأمنية للنقد الأردني.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تعرُّف المواصفات والعلامات الأمنية للنقد الأردني.

التعليمات

- ستعمل في هذا النشاط على نحوٍ فردي.
- اطَّلع على صورة النقد الآتية:

- جهِّز ورقةً وقلمًا.
- أجب عن السؤال الآتي:

برأيك، ما أهمُّ المواصفات والعلامات الأمنية التي تحمي النقد الأردني من التزوير؟

- ناقِش المعلِّم والزملاء في إجابة السؤال.

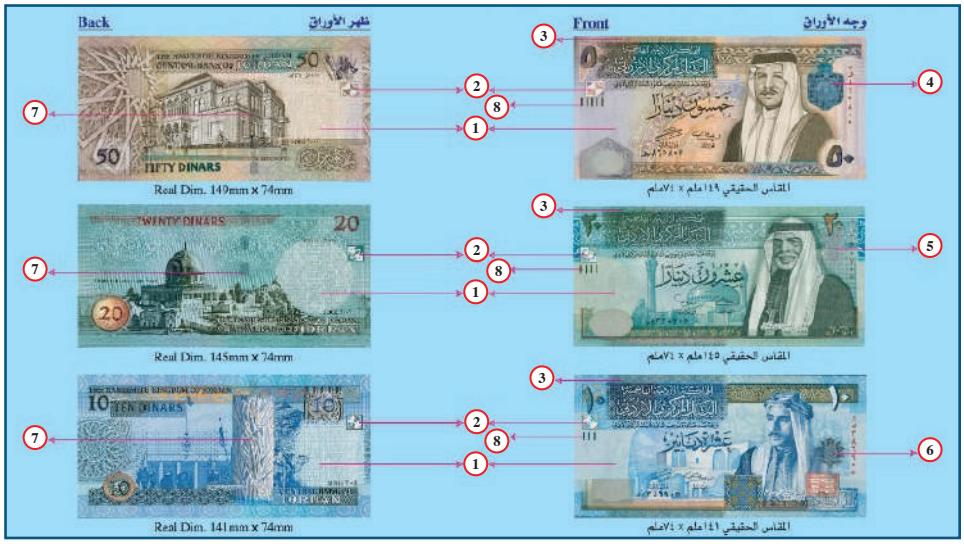

الشكل (٢-١): المواصفات والعلامات الأمنية للنقد الأردني.

النشاط (٢)

التعويض عن النقد المُشوَّه.

الهدف

سيساعدك هذا النشاط على تحديد دور البنك المركزي الأردني في التعويض عن النقد المُشوَّه.

التعليمات

- ستعمل ضمن مجموعة.
- جهِّز أنتَ وأفراد مجموعتك ورقةً وقلمًا.
- دوِّن أنتَ وأفراد مجموعتك ما أمكن من حالات ورق النقد المُشوَّه الذي يجيز البنك المركزي الأردني التعويض عنه.
- تبادل أنتَ وأفراد مجموعة أُخرى ورقتي النشاط.
- اطَّلع أنتَ وأفراد مجموعتك على ما دوَّنه أفراد المجموعة الأُخرى، مضيفين ما ترونه مناسبًا.
- استكمل ومجموعتك تبادل الأوراق مع المجموعات الأُخرى، بحيث يَطَّلِع جميع أفراد المجموعات على كل ورقة.
- انظر أنتَ وأفراد مجموعتك في الملاحظات التي كتبها أفراد المجموعات الأُخرى.
- ناقِش أنتَ وأفراد مجموعتك المعلِّم وأفراد المجموعات الأُخرى في أهمِّ ما تتوصَّلون إليه.

تذكَّر

المواصفات والعلامات الأمنية للنقد الأردني:

توجد ثماني علامات أمنية في أوراق النقد الأردني، هي:

١- العلامة المائية التي تحوي صورة مُطابِقة لصورة صاحب الجلالة الظاهرة على كل فئة من فئات النقد، إضافةً إلى فئة الورقة كتابةً التي يُمكِن رؤيتها عند النظر إلى الورقة بمواجهة مصدر ضوئي.

٢- علامة التطابق؛ إذ يَظهر أعلى يسار الورقة تصميم يكتمل شكله عند النظر إليها بمواجهة مصدر ضوئي.

٣- الطباعة البارزة (الخشنة) التي توجد في أماكن مُتعدِّدة على وجهي الورقة، ويُمكِن تحسُّسها باللمس.

٤- الهولوجرام (التصوير التجسيمي) الذي يُمثِّل شعار المملكة بطباعة بارزة فوقه لفئة الخمسين دينارًا (طبقة فضية لامعة تتضمَّن فئة ورقة النقد رقمًا، والتاج الملكي)، ويتلوَّن بألوان الطيف الزاهية عند إمالة الورقة في اتجاهات مختلفة.

٥- الهولوجرام (التصوير التجسيمي) الذي يُمثِّل زخارف بطباعة بارزة فوقه لفئة العشرين دينارًا (طبقة فضية لامعة تتضمَّن فئة ورقة النقد رقمًا)، ويتلوَّن بألوان الطيف الزاهية عند إمالة الورقة في اتجاهات مختلفة.

٦- الطبقة المعدنية الفضية اللامعة في صورة زخارف إسلامية لفئة عشرة الدنانير، والأُخرى الذهبية اللامعة ذات الشكل الدائري لفئة خمسة الدنانير.

٧- الخيط الأمني المُتقطِّع والمُتداخِل في الورقة الذي يحمل -بصورة مُتكرِّرة- عبارة (فئة النقد رقمًا+CBJ)، والخيط الآخر المُتَّصِل الذي يُمكِن رؤيته بوضوح عند النظر إلى الورقة بمواجهة مصدر ضوئي.

٨- العلامة البارزة التي تتيح للمكفوفين تمييز فئة ورقة النقد، ويُمكن تحسُّسها باللمس.

يُذكَر أنَّ هذه العلامات الأمنية لا تُسهِم فقط في تمييز النقد الحقيقي من النقد المُزوّر، وإنَّما يستعان بها أيضًا في عمليات التعويض عن النقد المُشوَّه، مثل: الأوراق النقدية المغسولة، أو المُمزَّقة.

حالات تبديل أوراق النقد المُشوَّهة:

لا يُلزِم القانونُ البنكَ المركزي الأردني بدفع تعويض عن أيِّ ورقة نقدية أو مسكوكة شُوِّهت، ويحق للبنك المركزي الأردني - بمحض اختياره، ووفق الشروط التي يُقرِّرها- أنْ يدفع قيمة هذه الأوراق والمسكوكات بعد التأكُّد أنَّها غير مُزيَّفة.

الحالات التي يُمكِن فيها تبديل أوراق النقد المُشوَّهة بعد تعبئة صاحب العلاقة النموذج المُعتمَد لهذه الغاية:

١- إذا كانت ورقة النقد غير مُجزَّأة، وتحوي الرقمين المتسلسلين نفسيهما بغَضِّ النظر عن حجمها.

٢- إذا كانت ورقة النقد غير مُجزَّأة، وتحوي أحد الرقمين كاملًا؛ على ألّا يقل حجم الورقة عمّا نسبته ٧٠٪ من حجمها الأصلي.

٣- إذا تألَّفت ورقة النقد من جزأين مختلفين في الرقم، يُشكِّلان معًا حجم ورقة نقد كاملة؛ شرط أنْ يكون الرقمان المتسلسلان كاملين.

يستثنى من الحالات السابقة أوراق النقد التي جُزِّئت، وأُعيد تشكيلها بأساليب فنية أو احتيالية؛ إذ تُحوَّل إلى لجنة التعويض عن النقد المُشوَّه لاتخاذ القرار اللازم بخصوصها، علمًا بأنَّ أوراق النقد من الإصدارات القديمة الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والمسحوبة من التداول، يُمكِن استبدالها مباشرة من صناديق البنك المركزي الأردني ما لم تكن مُزيَّفةً، أو مُتلاعَبًا بها.

المسكوكات المعدنية الأردنية:

إذا كانت المسكوكة ثنائية المعدن، فإنَّه يُمكِن استبدالها في حال وجود الجزء الداخلي الذي يحوي الصورة والفئة بكامل قيمتها، أمّا في حال وجود إطارها الخارجي فقط فلا يُمكِن استبدالها.

يُمكِن استبدال المسكوكة في حال وجود الجزء الفضي، حتى لو لم يوجد الإطار الخارجي.

لا يُمكِن استبدال المسكوكة في حال عدم وجود الجزء الفضي الداخلي.

متحف النقد الأردني:

أَوْلى البنك المركزي الأردني النقد المُتداوَل في الأردن على مرِّ العصور المختلفة عنايةً فائقةً؛ إذ أنشأ متحف النقد الأردني الذي تشمل معروضاته مجموعة من المسكوكات القديمة والحديثة التي كانت مُتداوَلة في الأردن منذ العهد اليوناني حتى آخر إصدار أردني من المسكوكات، مع التركيز على الحقب الإسلامية، إضافةً إلى إصدارات مجلس النقد الأردني من الأوراق النقدية والمسكوكات، وكذلك إصدارات البنك المركزي الأردني من أوراق النقد، والمسكوكات المُتداوَلة، والمسكوكات والميداليات التذكارية.

يُبيِّن الشكل (٢-٢) والشكل (٢-٣) بعض محتويات المتحف التي تُوثِّق الإرث الحضاري للأردن بما تُمثِّله من النقد المُتداوَل على مرِّ العصور.

الشكل (٢-٢): فلس نبطي من النحاس ضُرِب زمن المَلك الحارث الرابع (٩ق.م-٤٠م)، ومجموعة من المسكوكات الفضية العثمانية.

الشكل (٣-٣): مجموعة المسكوكات الهاشمية التي ضربها المغفور له الشريف الحسين ابن علي عام ١٩١٦م، وهي من الذهب، والفضة، والنحاس.

أسئلة الدرس

١- فيمَ يستفاد من العلامات الأمنية الثمانية في الأوراق النقدية الأردنية؟

٢- وضِّح الحالات التي يعتمدها البنك المركزي الأردني في التعويض عن أوراق النقد المُشوَّهة.

٣- ضع إشارة (✓) إزاء العبارة الصحيحة، وإشارة (✗) إزاء العبارة غير الصحيحة في ما يأتي:

أ - تتمثَّل أهمية المحافظة على النقد الأردني في أنَّه أحد رموز الدولة الذي يُظهِر وجهها الحضاري، ويُؤرِّخ منجزات الوطن ومسيرة بنائه. ( )

ب- لم يولِ البنك المركزي الأردني النقد المُتداوَل في الأردن على مرِّ العصور أيَّ عناية. ( )

جـ- تحتوي العلامة المائية على صورة مطابقة لصورة صاحب الجلالة الظاهرة على كل فئة من فئات النقد. ( )

أسئلة الوحدة

السؤال الأول: ضع دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة في ما يأتي:

١ - تستهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي:

أ- النساء.

ب- الأفراد والمؤسسات غير المخدومين ماليًّا، أو المخدومين بصورة محدودة.

جـ- أصحاب المهن.

د- الشباب.

٢ - "حصول العملاء ومُستهلِكي الخدمات المالية على كامل حقوقهم من دون انتقاص." تُعبِّر هذه الجملة عن مفهوم:

أ- الاستقرار المالي.

ب- التعويض عن أوراق النقد المُشوَّهة.

جـ- التسعير.

د- حماية المُستهلِك المالي.

٣ - من أهمِّ الضوابط التي تدفع العملاء إلى عدم الإفراط في المديونية:

أ- كشف الراتب.

ب- موافقة العميل الخطِّية على الخدمة المصرفية.

جـ- وضوح السياسة البنكية.

د- تقييم الملاءة المالية.

٥ - من القطاعات غير المُستهدَفة في مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية:

أ- التعليم المالي للمرأة والمجتمعات الريفية.

ب- التعليم المالي في المدارس.

جـ- التعليم المالي في مؤسسات التعليم العالي.

د- التعليم المالي في مراكز التدريب المهني.

السؤال الثاني: وضِّح المقصود بكلٍّ ممّا يأتي:

أ - الشمول المالي:

ب- نظام الاستعلام الائتماني:

السؤال الثالث: من المبادئ العامة لحماية المُستهلِك المالي الحفاظ على سرية العميل وخصوصيته. وضِّح ذلك.

السؤال الرابع: علِّل ما يأتي:

أ - يُعَدُّ موضوع حماية المُستهلِك المالي أحد العناصر الرئيسة لتحقيق الشمول المالي.

ب- يُعَدُّ التعليم المالي للمرأة والمجتمعات الريفية أحد قطاعات نشر الثقافة المالية المجتمعية.

السؤال الخامس: للاستقرار المالي أركان عِدَّة، اذكرها.

المفاهيم والمصطلحات

المالية العامة: العلم الذي يدرس مُجمَل أنشطة الدولة، بما يتوافر لها من مُخصَّصات مالية، بشقَّيها الإيرادي والإنفاقي؛ بُغْيَةَ تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية، والمالية.

النفقات العامة: المبالغ النقدية التي تنفقها الهيئات العامة للدولة لإشباع حاجات المواطنين العامة بما يضمن تحقيق النفع العام.

النفقات الإدارية: مبالغ نقدية تُنفِقها الدولة على الإدارة العامة، والدفاع، والأمن، والعدالة، والتمثيل السياسي.

النفقات الاجتماعية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة على خدمة المجتمع، مُمثَّلةً في الرعاية الصحية، والتعليم، ونشر كَمٍّ معين من الثقافة بين الأفراد، فضلًا عن تحقيق قدْر مُحدَّد من التضامن الاجتماعي عن طريق تقديم المساعدات والإعانات لذوي الدخل المحدود، والمُتعطِّلين عن العمل.

النفقات الاقتصادية: مبالغ نقدية تُنفِقها الدولة على الاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية، مثل: النقل والمواصلات، ومحطات توليد القوى الكهربائية، والري والصرف، إلى جانب دعم المشروعات العامة والخاصة اقتصاديًّا.

النفقات الحقيقية (الفعلية): مبالغ نقدية تُنفقها الدولة لقاء الحصول على شيء ما مقابل ذلك الإنفاق، مثل إنفاقها لقاء الحصول على سلع معينة، أو خدمات؛ أو مقابل الحصول على عمل، مثل إنفاقها على الرواتب والأجور لموظفي القطاع العام.

النفقات التحويلية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة من دون أنْ يترتَّب عليها حصول الدولة على أيِّ شيء مقابل ذلك الإنفاق، مثل تحويلها جزءًا من الدخل القومي لبعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، مُمثَّلًا في الإعانات المُخصَّصة للشيخوخة والبطالة، وإعانات غلاء المعيشة.

النفقات العادية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة على نحوٍ مُتكرِّر، وبصفة دورية منتظمة كل سنة، مثل: رواتب الموظفين، وتكاليف صيانة المباني والأجهزة العامة، ونفقات التعليم والصحة العامة. ولا يُشترَط في هذه النفقات أنْ تكون ثابتة المقدار كل سنة لتوصف بالنفقات العادية، وإنَّما يُكتفى بأنْ يتكرَّر نوعها في كل موازنة حتى لو اختلف مقدارها من وقت إلى آخر.

النفقات غير العادية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية معينة، وهي لا تتكرَّر كل سَنة بصفة دورية منتظمة كما في النفقات العادية، وإنَّما تظهر الحاجة إليها في الحالات الطارئة، مثل: الإنفاق على الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات؛ والحروب وغيرها التي قد تحدث في أوقات متباعدة تزيد على السنة؛ ما يُحتِّم على الدولة الإنفاق العام لإصلاح ما خلَّفه ذلك، مثل: إنشاء السدود، وبناء خزّانات المياه.

النفقات المركزية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة لإشباع حاجات أفراد المجتمع كافةً، وتتولّى الحكومة المركزية القيام بها، مثل: الإنفاق على الدفاع، والأمن، والعدالة.

النفقات المحلية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة لإشباع حاجات أفراد هيئة محلية معينة، وتتولّى الهيئات المحلية (مثل: البلديات، ومجالس المدن) القيام بها، مثل: الإنفاق على إيصال مياه الشرب والكهرباء إلى المدن والمناطق والبلديات.

النفقات الجارية: نفقات تُخصَّص للنشاط العادي الطبيعي للدولة؛ ما يتيح تسيير أنشطتها، وتسهيل أداء مهامها الجارية، مثل: الإنفاق العام على شؤون الأمن والدفاع، والرواتب والأجور، وصيانة المباني الحكومية ومعدات المكاتب، وفوائد الدَّيْن العام، ومدفوعات الدعم والإعانات.

النفقات الرأسمالية: نفقات تُخصَّص للاستثمار في المشروعات الإنتاجية؛ بُغْيَةَ تجاوز المشكلات الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الأردني، ولا سيما مشكلة البطالة، إضافةً إلى النفقات العامة المُقدَّمة لتجهيز بعض المؤسسات العمومية.

الإيرادات العامة: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة من مصادر مختلفة لتأمين نفقاتها العامة.

الإيرادات الاقتصادية: مبالغ نقدية تدخل خزينة الدولة نتيجة استثمارها في الأموال والمنشآت التي تمتلكها بوصفها شخصًا اعتباريًّا؛ إذ تمتلك الدولة العديد من الأموال والمنشآت التي تستثمرها في أنشطة تُدرُّ عليها دخلًا عامًّا، مثل: الأنشطة التجارية، والصناعية، والزراعية، والسياحية، في ما يُعرَف بدخل أملاك الدولة.

إيراد أملاك الدولة العام: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة من استثمارها في المنشآت والعقارات، بما يُحقِّق النفع العام، مثل: إنشاء الطرق وتعبيدها، وبناء المستشفيات، وإنشاء السدود والمدارس؛ إذ يستفاد من هذه المبالغ في تقديم الخدمات العامة للمجتمع من دون مقابل، غير أنَّها أحيانًا تُوفِّر إيرادًا عامًّا للدولة، مثل: الرسوم الرمزية التي تُدفَع عند زيارة المتاحف والأماكن الأثرية والمرافق العامة. وبوجه عام، لا يحق للدولة التصرُّف في إيراد أملاك الدولة العام بالبيع أو المبادلة، ولكن يُمكنها الإفادة منه في تحصيل أموال (بوصفها إيرادات عامة) لقاء استخدام المنشآت والعقارات والمرافق العامة.

إيراد أملاك الدولة الخاص: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة من المشروعات الإنتاجية التي تمتلكها وما ينجم عنها من إيرادات عامة، أو دخل عام لها.

الإيرادات السيادية: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة جبرًا من مواطنيها مثل الضرائب.

الضرائب: مبلغ من المال تقتطعه الدولة مباشرةً من الأفراد، وتُحصِّله من المُكلَّفين (سواء أكانوا طبيعيين، أم معنويين) بصورة إجبارية نهائية من دون مقابل؛ للوفاء بما تتطلَّبه النفقات العامة. والأصل في هذه الضرائب أنْ تكون نقدية، ولكنَّها قد تكون عينية كما في ضريبة التركات.

الضرائب المباشرة: ضرائب لا يُمكِن انتقال عبئها بصفة كلية، والمُكلَّف بها هو الذي يتحمَّلها بصورة كاملة.

الضرائب غير المباشرة: ضرائب يدفعها المُكلَّف مُؤقَّتًا، ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر.

الرسوم: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة ممَّن يتلقَّون خدمات معينة تعود عليهم بنفع خاص، وتنطوي على منفعة عامة.

الغرامات: مبالغ نقدية تُحصِّلها الدولة من الأفراد الذين يرتكبون مخالفات قانونية؛ عقوبةً لهم، ولكنَّ حصيلتها غير ثابتة، ويصعب التنبُّؤ بها؛ نظرًا إلى ارتباطها بعدد المخالفات المُرتكَبة.

القروض العامة: مبالغ نقدية تقترضها الدولة من جهات داخلية، مثل: البنوك، والمؤسسات المختلفة، أو من جهات خارجية، مثل: الدول المجاورة، والدول الأجنبية.

الإصدار النقدي: عملية يقوم بها البنك المركزي لإصدار النقود عن طريق تحويل بعض الأصول الحقيقية التي تمتلكها الدولة إلى وحدات نقد قانونية يضخُّها في السوق للتداول في صورة مدفوعات حكومية (نفقات) لقاء أجور موظفي الدولة ومشترياتهم من السلع والخدمات.

المنح الخارجية: مبالغ تحصل عليها الدولة من دول أُخرى لإنشاء مشروعات استثمارية هادفة؛ بُغْيَةَ تحسين أوضاع الدولة، وتأمين نفقاتها العامة، وتحقيق النفع العام للأفراد كافةً.

الموازنة الشخصية: خطة مالية يُعِدُّها الشخص بنفسه؛ لبيان الإيرادات المُقدَّرة، وأوجه إنفاقها، وفق برنامج مُحدَّد؛ لتحقيق أهداف معينة خلال مدَّة زمنية لاحقة مُحدَّدة.

قائمة المركز المالي، أو الميزانية العمومية: قائمة تُوضِّح ما تملكه كل مؤسسة من أصول، وما عليها من

التزامات وقت إعدادها، وتتضمَّن مُلخَّصًا لجميع الأصول والالتزامات وحقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة.

الموازنة العامة: خطة مالية تقديرية مُفصَّلة تُبيِّن برنامج عمل الحكومة خلال سنة مالية مُقبِلة؛ تحقيقًا لأهداف الدولة بعد اعتمادها من السلطة التشريعية.

اللجنة الملكية: مجموعة من الأشخاص المُتخصِّصين في مجال معين، يختارهم جلالة المَلك، أو يُصادِق عليهم بإرادة ملكية سامية.

الإطار المالي متوسط المدى: خطة مالية توضع لمرحلة قادمة مدَّتها ثلاث سنوات على الأقل.

السنة التأشيرية: السنة التي تُستخدَم مُؤشِّرًا للموازنة العامة للسنة المُقبِلة. وفيها يُقارَن بين بنود الموازنة العامة لسنتين مُقبِلتين لسنة الموازنة وبنود الموازنة العامة لسنة الموازنة.

معدل النمو المستدام: تحقيق أقصى ربح ممكن بما يضمن استدامة المشروعات، ثم تنمية الاقتصاد الوطني، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

النهج اللامركزي: تفرُّد كل محافظة بإدارة شؤونها وحدها، واتخاذ القرارات المناسبة لتنميتها. والنهوض بمستوى معيشة أفرادها.

الاستقرار النقدي: الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وسعر صرف الدينار، وتوفير هيكل أسعار فائدة مناسب يواكب التطورات الاقتصادية وتطورات أسواق المال العالمية.

سنة الموازنة: السنة التي تُعَدُّ فيها الموازنة العامة.

التوازن التنموي: توزيع المشروعات التنموية على نحو يُحقِّق العدالة بين مختلف المحافظات، ويكفل تنمية كلٍّ منها على قَدم المساواة، بحيث لا تتركز إقامة المشروعات التنموية في بعض المحافظات على حساب محافظات أخرى.

الدائرة الحكومية: أيُّ وزارة، أو دائرة، أو سلطة، أو هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.

الوحدة الحكومية: أيُّ هيئة، أو مؤسسة رسمية عامة، أو سلطة، أو مؤسسة عامة مستقلة ماليًّا أو إداريًّا، وتدخل موازنتها ضمن موازنات الوحدات الحكومية.

ملحق الموازنة العامة: قانون مُلحَق بقانون الموازنة العامة، أو موازنات الوحدات الحكومية، يصدر في أثناء السنة المالية إذا اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية ليس لها مُخصَّصات في قانون الموازنة العامة، أو موازنات الوحدات الحكومية.

مُؤشِّرات النمو الاقتصادي: جملة الإحصاءات والتقارير التي تُستخدَم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة، وتعرُّف قوَّة الاقتصاد في الدولة من ضعفه.

الناتج المحلي الإجمالي: مجموع قيم جميع السلع والخدمات المُعدَّة للاستخدام النهائي التي تُنتَج داخل الدولة في وقت ما.

الشمول المالي: تمكين (أو دمج) الفئات المُهمَّشة ماليًّا، أو ذوي الدخل المالي المنخفض الذين لا يُسمَح لهم بالمشاركة في عمليات الجهاز المصرفي، من التعامل مع الجهاز المصرفي.

الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي: خريطة طريق تهدف إلى تنفيذ السياسات والبرامج والمبادرات الوطنية الشاملة والمُعزِّزة للنمو الاقتصادي، وهي مُوجَّهة إلى غير المخدومين ماليًّا من الأفراد والمؤسسات، أو المخدومين بصورة محدودة، ولا سيما الشباب، وهم عماد الوطن ومستقبله، واللاجئين، وضيوف الوطن، والنساء؛ لتمكينهن ماليًّا، وتعزيز مشاركتهن الاقتصادية.

حماية المُستهلك المالي: حصول مُستهلكي الخدمات المالية والمصرفية على كامل حقوقهم من دون انتقاص، بوجود إطار تشريعي يُنظِّم العلاقة بين البنوك والمؤسسات المالية ومُستهلكي هذه الخدمات، في إطار واضح من العدالة والشفافية، مع ضمان وجود طرائق فاعلة لمعالجة الشكاوى.

الملاءة المالية: قدرة الأفراد أو الشركات على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها.

الأزمة المالية: فقدان الثقة بعُمْلة البلد، أو أصوله المالية؛ ما يدفع المُستثمِرين إلى سحب رؤوس أموالهم من البلد.

الاستقرار المالي: قدرة الجهاز المالي والمصرفي على التصدّي للأزمات المالية الداخلية والخارجية، والاستمرار في أداء وظيفته المُتمثِّلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية، وأداء المدفوعات بكفاءة في حال وقوعها.

السياسة النقدية: وسائل تستعملها الحكومات للتأثير في النشاط الاقتصادي، ولا سيما عن طريق التعديل على إمدادات النقود، والائتمان، وسعر الفائدة؛ ما يؤدي إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، واستقرار الأسعار والأجور.

التقرير الائتماني: أداة استرشادية تساعد المؤسسات المالية المانحة التمويل على التحقُّق من ملاءة طالب التمويل، عن طريق تقديمه موافقة خطية للجهة المُموِّلة للقيام بعملية الاستعلام الائتماني عنه، ويحق له الحصول على نسخة واحدة من تقريره الائتماني الصادر عن شركة المعلومات الائتمانية مرَّة واحدة كل سنة، ويحتوي التقرير الائتماني على معلومات مُفصَّلة عن أيِّ مُنتَج ائتماني، مثل: القرض الشخصي، وقرض شراء سيارة، وقرض شراء عقار.

نظام الاستعلام الائتماني: نظام خاص بتجميع البيانات الائتمانية للأفراد والشركات ضمن منَصَّة بيانات إلكترونية خاصة تابعة لشركة استعلام ائتماني مُرخَّصة، بحسب قانون المعلومات الائتمانية، من البنك المركزي الأردني بوصفه المُشرِف على هذا القانون.

تمَّ بحمدِ اللّهِ تعالى